الفصل الأول :

مقدّمة

تغيّر مفهوم الثقافة تغيّراً كبيراً مع بدايات ثورة الاتصالات ومع تطوّرها بسبب ما ينشأ عن آليات التواصل بين الذات (الداخلى/المحلّى/القومى) والآخر (الخارجى/العالمى/عبر القومى)، من إفرازات أو نتائج تفرض ضرورة وجود مساحة ما لهذا الآخر بصفة دائمة داخل حدود الذات/الأنا، هذه المساحة كانت دائماً وراء تأرجح مفهوم الثقافة بين الضيق والاتّساع، وبتعبير أدقّ بين التحديد (وليس الانغلاق) بالأنا/الوطنى، والانفتاح (وليس التسيّب) بالعالمى، إلى أن تغيّرت الأوضاع واختلّت التوازنات الدولية، وسقطت الكتلة الاشتراكية وسيطرت الكتلة الرأسمالية على مجريات الأمور.

وعلى الرغم من أن التاريخ البشرى يشهد بتحقّق عمليات التفاعل بين الثقافات المختلفة عبر التاريخ كلّه، إلاّ أنّ هذه التفاعلات كانت محدودة الأثر مهما كانت ضخامة الحدث، بحيث لا تفرض حتمية التفكير المستمرّ فى إعادة تعريف المصطلح، أو بحيث لا تكسبه وبشكل تلقائى سمة التغيّر الدائم، فهى إمّا تفاعلات فردية محدودة ومرغوبة، وأمّا جماعيّة غير مرغوبة (الغزو العسكرى، والغزو الفكرى)، تزيد الإحساس بالخطورة على الذات/الهوية وتلهب النفس رغبة وقدرة على الصمود والمقاومة، ما عدا النموذج الإسلامى–على الرغم من اختلاف البعض حول هذا – الذى تؤكّد الشواهد التاريخيّة قدرته غير العادية على التواصل وإقامة الحوار والتأثير فى الآخر من خلال رغبته (أى الآخر) فى تحقّق هذا الأثر.

ونظراً لأن مفهوم التربية هو روح مفهوم الثقافة، كان من الطبيعى أن يتعادل تأثّر مجالاتها بنفس درجة تأثّر مجالات الثقافة بكل المستجدّات، الأمر الذى يفرض حتمية إعادة النظر فى كل ما يتعلّق بها من قريب أو من بعيد بشكل مستمرّ، خاصة فى ضوء ضغوط العولمة المتزايدة، والتى لا تكاد تعطى للأنا فرصة للتفكير فى الأنا سوى من خلال الآخر، وتفرض عليه من التغيّرات والحوارات ما قد يصل إلى حدّ الذوبان والتلاشى فى هذا الآخر، (بالنسبة للطرف الأضعف).

من هنا يحاول هذا الفصل أن يتناول طبيعة العلاقة بين الثقافة والتربية والضبط الاجتماعى، مع التركيز على مفهوم الثقافة من خلال نظرة معاصرة تبلور الأبعاد القومية والقيميّة والمعرفيّة والسياسيّة، بالإضافة إلى صناعة الثقافة وتكنولوجيا المعلومات، كما يحاول أن يتناول دور الإعلام فى ضوء المتغيرّات العالمية، مع الإشارة إلى طبيعة العلاقة بين الإعلام والتربية، والإعلام والغزو الفكرى، والإعلام والعولمة، ثم يحاول أن يتطرّق إلى دور التعليم الأجنبى وعلاقته بالتبعيّة والهيمنة الثقافيّة.

النشاط الثقافى بين المراكز الثقافية: الأجنبية والوطنية:

تتزايد أهمية الثقافة يوماً بعد يوم، وتتزايد سيطرتها على كل مجالات الحياة، بداية من مجرّد التفكير (الكيفيّة/ الماهيّة/ ...)، إلى ما بعد تحقيق الهدف وتقويمه، ومن مجرّد السلوك/ التصرّف البسيط (التخطيط/ التنفيذ/ الإرادية/ اللاإرادية/ ...)، إلى السلوك ما بعد التكنولوجى أو الما بعد صناعى/ بالغ الرقى.

فقد أصبحت الثقافة المصدر الاقتصادى الأخير/ النهائى، كما يوضح "ألفن توفلر"، بعد ما كانت مجرّد رأس مال قابل للزيادة أو التحوّل إلى أكثر من شكل كما يقول "بورديو"، فالدراسة الجيّدة للسوق واحتياجاته – على سبيل المثال – تقلل الحاجة إلى رأس المال وإلى اليد العاملة وإلى الوقت أيضاً وعلى أساسها (أى الثقافة) وما يمكن أن يترتب على الفروق الضخمة بين الأنواع المختلفة، أقام "صمويل هنتنجتون" نظريّته الشهيرة بـ "صدام الحضارات" وتنبّأ أن الصراعات المستقبليّة ستكون عبر حدود التماس الثقافى بين الحضارات البشرية المختلفة، واتخذ من الإسلام عدوّاً رئيسيّاً للغرب بدلاً من الشيوعية بعد انهيارها وربّما نقترب من الصواب إلى حدّ ما إذا تعاملنا مع دوافعه الفكريّة تجاه الإسلام كمبررّات لما تتعرّض له الأمم الإسلامية بصفة عامة (والعربيّة بصفة خاصة)، من اعتداءات متكررة وكراهية متزايدة من الغرب بصفة عامة، والولايات المتحدة (مع إسرائيل) بصفة خاصة.

فهو يقول إن المسلمين يرون أنّهم أفضل من غيرهم، وهاجسهم الوحيد هو ضآلة قوّتهم، وإن الشاب المسلم/العربى، الذى يدرس فى الغرب ويرتدى الجينز ويشرب الكولا، هو الذى يفجّر الطائرات المدنية فى الجو، و ... إلخ، وبغض النظر عن كيفية تأويل مقولاته، فالمهمّ فيها هو اعتماده على البناء الثقافى/القيمى كموجّه للسلوك الفردى أو الجمعى على حدّ سواء، وعلى أساس المقوّمات الثقافيّة أيضاً، أقام "فرانسيس فوكوياما "نظرية الشهيرة بـ "نهاية التاريخ وخاتم البشر" التى أكدّ فيها على الانتصار النهائى للرأسمالية، ثم قام بتغييرها بنفسه ودحض عدداً من معطياتها بعد فترة قصيرة جداً من ظهورها واشترك فيها مع المفكّر الأمريكى "صمويل هنتنجتون" فى الهجوم على

الإسلام، ووصفه (أى فوكوياما) بكل ما لا يجب أن يوصف به أى فكر وضعى أو مادى وليس عقدية سماويّة سمحة، وربّما يكون قد ساهم بذلك مع قادة الفكر الغربى فى استعداء الساسة وصناع القرار الغربيين ضد العرب والمسلمين.

ومن أهم ما جاءت به هذه النظرية وقد يحسب لها، أنّه اعتمد على الفروق الثقافية المائزة بين البشر، فى تفسير التفوّق أو التخلّف، كتفوّق الألمان على غيرهم من الغربيين فى إتقان الصناعات بالغة الرقى، بما فى ذلك الأجهزة التى اخترعها غيرهم، كالرادار الذى اخترعه الإنجليز وتفوّق عليهم الألمان فى صناعته.

وقد لا يكون هناك ما هو أقوى – للتدليل على أهمية الثقافة المتزايدة من التدخّلات الغربيّة العنيفة التى تخطّت حدود المباشرة (عبر أجهزة الاتصال والإعلام التى تلغى الحواجز الجغرافية والمسافات الزمانية والمكانية دون استئذان)، إلى حدود المطالبة الفجّة التى وصفها البعض بالقهر العلنى، فى مطالب الغرب المتستمرّة بإلغاء التعليم الدينى تارة وتغيير مناهجه تارة أخرى وتعديل مناهج التعاليم، بل والمطالبة بتغيير بعض آيات القرآن الكريم، تحت شعارات: حقوق الإنسان/ ثقافة السلام/ الديموقراطية/ ... إلخ.

كل هذا يعكس مدى خطورة الفعل الثقافى أو (رد الفعل الثقافى) مهما كان صغيراً، ويوضّح فى الوقت نفسه مدى خطورة الدور الذى تؤدّيه المراكز الثقافية الأجنبية حال عدم حياديّتها أو موضوعيّتها فى القيام بمهام الانفتاح على الآخر أو الحوار معه أو التعريف بمقوّمات الثقافات المختلفة، خاصة بالنسبة لصغار السن وهى المرحلة العمرية التى تهتمّ بها هذه المراكز الثقافية أكثر من

اهتمامها ببقيّة المراحل العمرية، كما أنّها المرحلة العمرية التى تهتمّ بها الأسرة والمجتمع أيضاً أكثر من اهتمامهما بأيّة مرحلة عمرية أخرى.

وإذا كانت نتائج المقارنة المبدئيّة بين فعاليات المراكز الثقافية الأجنبيّة والوطنية (مراكز وقصور وبيوت الثقافة) قد تكون فى صالح الأولى (من حيث الإمكانات المادية والأجهزة والتقنيات المتقدّمة) كما تشير بعض الدراسات والإحصاءات، خاصة فيما يتعلق بالإعداد للدراسة أو الإقامة فى المجتمعات الغربيّة، وارتباط ثقافات الغرب بمفاهيم التقدّم والتحضّر، فقد تكون (أى النتائج) فى صالح الثانية (المراكز الوطنية) من حيث ضرورة التجانس والتكامل الثقافى للمجتمع الوطنى، الأمر الذى يدفع لحتمية تبنّى آليات وسياسات التطوير المستمرّ لمراكز الثقافة الوطنية ليس فقط فى مواجهة المراكز الأجنبية، ولكن أيضاً من أجل زيادة عوامل المرونة وزيادة مساحات الانفتاح على الثقافات الأخرى وتحديد ميكانيزمات التواصل معها، واستغلال الميزات التنافسية التى تتمتع بها أمام المراكز الأجنبية، واستثمارها، مثل ميزة المكان، (انتشارها فى كل محافظات الجمهورية الريف أو الحضر).

وقد يكون من المهم بمكان هنا، الإشارة إلى إدراك المسئولين بالدولة لأهمية الفعل (أو رد الفعل) الثقافى، و محاولتهم النهوض به بكل ما هو متاح أو ممكن، منذ فترة غير وجيزة، فظهرت بعض المراكز الثقافية المتطوّرة، مثل مركز سوزان مبارك بالقاهرة، ومركز الإسكندرية للإبداع، إلى جانب قصور التذوق، والقصور المتخصصة (للأطفال مثلاً)، بالإضافة إلى المحاولة الجادة لدخول عصر المنافسة الفضائية، بإطلاق الأقمار الصناعية، وإنشاء القنوات الفضائية، و ... إلخ.

وعلى الرغم من ضخامة هذه الإنجازات الوطنية، إلاّ أنها لم تؤت ثمارها بعد، وتحتاج – كما أشار عدد كبير من المفكرين - للمزيد من التطوير والتثوير لميكانيكية العمل الثقافى، خاصة فى المجال التطبيقى (التخطيط/التنظيم/ المناهج / ... إلخ)، خاصة أن عمليات التطوير هذه قد لا تحتاج إلى جهد كبير أو أموال ضخمة.

وقد يكن من المهم بمكان أيضاً فى هذا الموضع الإشارة إلى أهمية تطابق فلسفة عمل هذه المراكز الوطنية المتطوّرة مع فلسفة المجتمع وأهدافه (تشجيع الإبداع / والمنافسة / ... إلخ)، حتى لا يكون الفارق بينها وبين المراكز الأجنبية واضحاً فقط، بل لكى يتحوّل إلى ميزة تنافسية تزيد من فرص نجاح العمل الثقافى الوطنى، كأن يكون تأجير قاعات الفن التشكيلى مثلاً بأجر رمزى أو مجاناً لأصحاب التوجّهات الفنيّة الوطنية، أو كأن يكون تعليم اللغات الأجنبيّة بأجر رمزى، ومع نفس المستوى التعليمى بالمراكز الأجنبيّة وهكذا.

مكانة المراكز الثقافية الأجنبيّة فى المجتمع السكندرى

تشغل المراكز الثقافية الأجنبيّة مكانة خاصة فى مدينة الإسكندرية ربّما تفوق مكانتها فى أى مدينة مصرية أخرى، بما فى ذلك العاصمة نفسها (القاهرة والجيزة)، ليس فقط لأن الإسكندرية كانت ومازالت الباب الرئيسى لمصر للاتصال بأوروبا والعالم الغربى أو العكس، ولكن أيضاً للوضع المتميّز لهذه المدينة فى الفكر الغربى بصفة عامة[1]، منذ لحظة إنشائها، وارتباط هذه

١) ربما كان لمكتبة الإسكندرية القديمة أثر فى هذا، ولجامعتها القديمة أو مدرستها كما يطلق البعض عليها، بالإضافة إلى وجود عدد كبير من المدن حول العالم بنفس الاسم تمثّلاً بها (يقترب من خمسين مدينة)، وقد شغلت الإسكندرية حيّزاً غير صغير فى الأدب العالمى نذكر منه: رباعيات الإسكندرية للورانس داريل، ومعظم إنتاج الأدب العالمى (اليونانى الأصيل) كفافيس و... إلخ.

النشأة بطريقة خاطئة بـ .. الإسكندر الأكبر وحتى وقتنا الراهن، فمازال بعض الأجانب ينظر إليها على أنّها مدينة غربية (غير مصرية) ويأتى اليونانيون والإيطاليون فى مقدّمة هؤلاء[1]، ربّما لارتباط تاريخ المدينة بتاريخ هذين البلدين فترات طويلة، وقد ينطوى هذا التوجّه الفكرى الذى تروّج له الآلة الإعلامية الغربية بارتباط كل ما هو أجنبى بمدينة الإسكندرية قبل أى مدينة مصرية أخرى، ومن المعروف أن أكبر نسبة من الأجانب كانت تتركّز بها إبان وجودهم فى مصر [2]، على الرغم من أن الآثار المصرية الكثيرة المكتشفة بالمدينة تشهد بما تؤكد عليه الدراسات الأثرية والتاريخيّة من أن المصريين القدماء قد قاموا ببناء الإسكندرية على شكل مدينة يشغل ميناؤها وحصونها العسكرية أكبر جانب بها، وأطلقوا عليها اسم (رع قديت) أى الإله يشيّد.

وقد تأرجحت مكانة هذه المراكز فى نفوس السكندريين عبر تاريخ عملها أكثر من مرّة، بين الكساد والرواج تبعاً للتوجّهات السياسية المصرية الخارجيّة أكثر من تأثرها بتوجّهات العالم الخارجى تجاه مصر، فمراكز الكتلة الرأسمالية الرئيسة (أمريكا/ إنجلترا/ فرنسا/ ألمانيا) تشهد حالياً رواجاً وإقبالاً من الجماهير لم تشهده فى أى وقت مضى، على الرغم من سياسات الغرب العدائية تجاه البلدان العربية والإسلامية بصفة عامة، ومناصرته غير المحدودة لإسرائيل ضد الفلسطينيين والعرب، ورفض معظم بلدانه المساهمة فى وقف هذه الاعتداءات، أو إدانتها بشكل مباشر.

---

١) من خلال الحوارات العديدة التى أجراها الباحث مع عدد غير قليل من المواطنين والمسؤولون اليونانيين والإيطاليين.

٢) شبل بدران، (التربية والتبعية فى مصر)، مرجع سابق.

وفى عهد المد الثورى أيام حكم الرئيس الراحل: جمال عبد الناصر وبصفة خاصة بعد تلوث العلاقات المصرية الأمريكية بسبب صفقة الصواريخ التشيكية لمصر ومشكلة تمويل بناء السد العالى، شهد المركز الثقافى السوفيتى (سابقاً) فى ذلك الوقت إقبالاً جماهيرياً ورواجاً ثقافياً كبيراً يعدل التحسن الكبير الذى ساد العلاقات المصرية السوفيتية فى كل الميادين العسكرية والصناعية والاجتماعية، فكان الإقبال على الاشتراك فى أنشطته أو الدراسة به كبيراً جداً ليس فقط من قبل الجماهير وراغبى دراسة اللغات الأجنبية أو استكمال الدراسات بالخارج، ولكن أيضاً من قبل نخبة كبيرة من أهم فنانى ومفكرى مصر (اليساريين أو الاشتراكيين أو غيرهم)، وكان الإقبال فى هذه الفترة قليلاً جداً على مراكز الكتلة الرأسمالية لارتباط دولها الأم بكل المعانى المناهضة للوطنية والاستقلال والتحرر والقومية، ولتوجّهاتها العدائية تجاه العالم الثالث وضد مصر بصفة خاصة والتحام أسماء هذه الدول بمفاهيم الإمبريالية والغزو والسيطرة والهيمنة والتعالى.

ومنذ أن قام الرئيس الراحل: محمد أنور السادات بطرد الخبراء السوفيت من مصر، بدأ رواج المركز الثقافى السوفيتى فى التقلّص الذى ازداد بمحاربة الدولة لليساريين والشيوعيين، وبعد حرب ١٩٧٣، انقلبت الآية انقلاباً كلياً واختلفت المعايير اختلافاً جذرياً مع توجّه الدولة نحو سياسة الانفتاح وتوقيع معاهدات السلام مع إسرائيل، وشغلت العلاقات المصرية الرأسمالية موضعاً خاصاً فى سياسات الدولة وتوجّهاتها، حيث بدأ الإقبال على مراكز الكتلة الرأسمالية، (والمركز الأمريكى بصفة خاصة)، يزداد بقوّة تعدل أو تفوق درجة الإحجام عن الاشتراك فى أنشطة المركز الثقافى السوفيتى، ومازالت معدّلات

الإقبال على المشاركة فى فعاليات مراكز هذه الدول فى ارتفاع مستمر[١] حتى يومنا هذا، على الرغم من السياسات العدائية التى تتخذها الولايات المتحدة والأمريكية وإنجلترا ضد الفلسطينيين والعرب، والمسلمين بصفة عامة.

نشأة وتطوّر المراكز الثقافية الأجنبية بمدينة الإسكندرية

أنشئ الكمّ الأعظم من المراكز الثقافيّة الأجنبيّة بمدينة الإسكندرية فى القرن العشرين، باستثناء المركز الثقافى الفرنسى الذى أنشئ قبل هذا، إلاّ أنّه لم يكن مركزاً ثقافياً بالمعنى المعروف حالياً، فقد كان يدعى "منزل فرنسا"[٢]، وكان يهتمّ بالعديد من الأنشطة التى تهم الجالية الفرنسية بالمدينة التجارية، والرياضيّة، و ... إلخ، ويشير التقرير الصادر عن المركز أنّه لم يكن للأجانب المقيمين بالإسكندرية أى مكان أو مؤسسة تجمعهم أو تهتمّ بأمورهم كالجالية الفرنسيّة.

وكان "منزل فرنسا" هذا، يهتم أيضاً بالعديد من الأنشطة المتخصّصة لأبناء المدينة، كمساعدة الفقراء، ونشر المناهجّ الفرنسيّة بالمدارس و... إلخ.

أمّا بقيّة المراكز فقد أنشأت على هيئتها المعروفة حالياً من أجل النشاط الثقافى، وطوّرت نفسها وعملها تبعاً لطبيعة علاقتها بمصر، وطبيعة وضعها العالمى، وعوامل أخرى كثيرة.[٣]

وبعض هذه المراكز حديث النشأة مثل المركز الثقافى اليونانى الذى بدأ نشاطه فى عام ١٩٩٤[٤]، ومثل المركز الثقافى السويدى الذى يوشك أن يبدأ نشاطه بنفس مبنى القنصلية السويدية بالإسكندرية.

---

١) انظر مراكز الكتلة الرأسمالية (الأمريكى/ الفرنسى/ الإنجليزى/ الألمانى)، معدلات القبول (أعداد الرواد).
٢) أنظر تقرير المركز الفرنسى بالإسكندرية
٣) انظر المركز الثقافى الفرنسى.
٤) انظر المركز الثقافى اليونانى.

أهداف المراكز الثقافية الأجنبية

تؤكد التقارير والنشرات الصادرة عن معظم هذه المراكز أن حيثيات وجوها وعملها تتمركز حول هدفين رئيسيين:-[1]

١- التعريف بثقافة وحضارة الآخرين وطبيعة مجتمعهم وأهم إنجازاتهم الفكرية والفنية من خلال الأنشطة الثقافية.

٢- زيادة إمكانيات التقارب والتعارف والتعاون بين الشعوب المختلفة من خلال الأنشطة والتبادلات الثقافية.

ويضيف بعض المراكز عدداً آخر من الأهداف، مثل المراكز: الأمريكى والفرنسى والإنجليزى، منها:-

١- إعداد الدارسين والدراسات باللغة الأجنبية.

٢- مساعدة الباحثين والباحثات فى إجراء دراساتهم الرسمية أو غير الرسميّة.

٣- المساهمة فى أنشطة بعض المؤسسات الأهلية (غير الحكومية)، وفى بعض برامج التنمية الوطنية، ويأتى المركز الثقافى البريطانى فى المرتبة الأولى فى هذا الميدان، ويتبعه المركز الأمريكى ثم الفرنسى.[2]

١) أنظر المركزين: الفرنسى والأمريكى، وبقية المراكز بالإسكندرية.
٢) أنظر المراكز: البريطانى والأمريكى، والفرنسى.

الثـقافة والتربيـة
والضبط الاجتماعى

***

تعتبر التربية فى حقيقتها وعلى اختلاف أنواعها مجرّد نشاط ثقافى، وهى تسعى إلى إنجاز نضج وتكامل الشخصية ، وتحقيق نموّها المستمر ، وإعدادها للمواطنة الصالحة فى المجتمع الذى تعيش فيه تحت ظروفه الخاصة التى يعيشها والتى تعدّ تجسيداً لوضعه الثقافى فى فترة تاريخية محددة ، " فالوضع الثقافى لأى مجتمع يعتبر انعكاساً لواقعه السياسى وبنائه الإقتصادى وتركيبه الإجتماعى " [1] ، وهو يتبلور من تفاعل العوامل التى شكّلت ماضى هذا المجتمع مع العوامل المؤثّرة فى حاضره، وتشكّل أبعاد هذا الواقع الثقافى إلى حدّ كبير إمكانيات تصوّر الطموحات المستقبلية ، وتتحدد فى ضوئه مادة التربية وفلسفتها وأهدافها ووسائلها وكيفية الآداء.

ولا يمكن تحقيق مفهوم المواطنة الصالحة على المستوى العملى إلاّ إذا تحقق تكيّف الفرد مع بقية أعضاء المجتمع بطريقة صحيحة ، بمعنى أن " يتّفق ويتوافق مع غيره من الأفراد فى معظم الموضوعات ، ومن بين النقاط المتفق عليها :-

١- القيم التى تمثل شبه إجماع على ما هو جدير بالرغبة .
٢- المعلومات التى تتضمن اتفاقاً على ما هو حق أو صالح .

---

١) عبد الملك خلف التميمى ، (الإستيطان الأجنبى فى الوطن العربى) ، سلسلة كتب: **عالم المعرفة** ، العدد ٧١ الكويت ، سنة ١٩٨٣ ، ص ص : ٩٧ ، ٩٨ .

٣- التقنيات التى تمثل اتفاقاً على أكثر الطرق صلاحية وفعالية فى القيام بآداء الأعمال .

وتنظم هذه العناصر الثقافية المختلفة فى صورة أو فلسفة الحياة ،أو وجهة النظر . [١]

ومن البديهى أن تختلف الظروف الخاصة بالمجتمعات عن بعضها البعض تبعاً لاختلاف طبيعتها وتاريخها وبيئتها ، وتبعاً لاختلاف ثقافاتها ، " فلكل ثقافة عقلياتها وأخلاقياتها ، ويقصد بالعقليات هذه المعتقدات والافتراضات والمفاهيم التى تنظم وتترجم الخبرة ، أمّا الأخلاقيات فيقصد بها طبيعة العلاقات بين الأفراد والطرق التقليدية المقبولة بين أفراد ثقافة واحدة ، التى يواجهون بها أحداثاً معيّنة ، كالميلاد والزواج والوفاة و ... إلخ " [٢]

وتؤدّى التربية دوراً مهماً فى صناعة التماسك الإجتماعى وزيادة شدة ترابط أواصره من خلال عمليات نقل التراث الثقافى من جيل إلى آخر، والمحافظة على خصائصه ومميزاته، والعمل على تطويره بصفة مستمرّة ، و" توحيد مشارب الأفراد الثقافية واتجاهاتهم الفكرية وانتمائهم إلى قيم اجتماعية واحدة " [٣]، بما يؤدّى فى النهاية إلى تطابق أو شبه تطابق فى وجهات النظر تجاه الموضوعات العامة والقضايا الحيوية، داخل نسق اجتماعى قوى يتّسم بالاستقرار والإيجابية.

ويتطلّب القيام بهذه المهمة وجود نوع من أنواع التجانس القيمى يسيطر على كل مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية ، تكون السيادة فيه لعناصر الثقافة الوطنية ، دون أن يعنى هذا إغلاق النوافذ أمام الجديد القادم من الخارج

١) سعد مرسى أحمد ، **التربية والتقدم** ، القاهرة ، عالم الكتب ، ط٣ ، سنة ١٩٩١ ، ص٢٤ .
٢) محمد منير مرسى ، **أصول التربية** ، القاهرة ، عالم الكتب، سنة ١٩٩٤ ، ص٢٣ .
٣) المرجع السابق ، ص ١٦٩ .

أو النابع من الداخل، فتكون النتيجة هى الجمود والتخلّف وفقدان القدرة على مواكبة التغيرات العصرية أو المفاجئة ، ودون أن يعنى ذلك أيضاً، الانغلاق على الذات فتكون النتيجة إهدار القوى والدوران فى حلقات مفرغة لا تفرز سوى الفراغ ، أو العودة إلى الوراء بدلاً من التقدّم إلى الأمام ، " فالمجتمع المغلق ينشغل برسم سياسات تستهدف استعادة أمجاد قديمة ، وهو فى واقع الأمر لن ينجح سوى فى استنزاف طويل الأمد لقوى التقدم " [1] ، وإنما تتأتى سيادة العناصر الثقافية القومية على الواقع عن طريق الممارسات الديمقراطية الواعية بحقيقة العوامل المشتركة أو المختلفة عند امتزاج تيار الثقافة الوطنية مع تيارات الثقافات الأجنبية ، وامتلاك القدرة على الاستفادة من كل المميزات ، وعلى تجنب السلبيات ، خاصة أنه لم يعد من الممكن إيقاف سيول الثقافات الأجنبية ، كما أن التصدّى لها بالعداء قد يأتى بنتائج مضادة .

وبدون سيادة الطابع الثقافى القومى *National Cultural Character* يتحوّل الواقع إلى ساحة للصراع بين القيم المتباينة ، وتزداد نسب التلوّث الفكرى وتقع الناشئة فريسة لهذه الصدام القيمى ، فما يتلقونه فى مدارسهم أو أسرهم أو دور العبادة، غير ما يجدونه فى الشارع ، أو لدى أترابهم ، وهكذا تتسع مساحات الاهتزاز الثقافى وتكون النتيجة هى المزيد من التبعية الثقافية والتخلّف

" وقد اشارت لجنة اليونسكو فى تقريرها المسمى بتقرير " ماكبريد " إلى أن تحرير دول العالم الثالث لا يمكن أن يتمّ دون تنمية هويتها الذاتية وقدرتها فى ميدان الاتصال ، وتحريرها من الهيمنة الثقافية".[2]

---

١) فوزى فهمى ، **الثقافة والتجدد** ، سلسلة الأعمال الفكرية ، مكتبة الأسرة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة ١٩٩٧، ص١٨ .

٢) عبد الرضا الطعان ، (الإمبريالية الثقافية فى العالم الثالث)،**مجلة التربية المعاصرة**،العدد ١٢،سنة ١٩٩٠، ص٨٣

وتدخل عمليات تسييد الطابع القومى للثقافة فى المجتمع فى نطاق عمليات الضبط الاجتماعى،وبغض النظر عن اتجاهات هذا الضبط (التوازن أو الصراع) ، أو أساليبه (المادية أو المعنوية،والمباشرة وغير المباشرة)، أو الجهات التى تمارسه (المؤسسات القانونية أو السياسية أو الاجتماعية أو .... إلخ) ، فإن الضبط الإجتماعى هو عملية تربوية فى أصله ، لأن " عملية التنشئة الاجتماعية واستدماج المعايير الاجتماعية والقيم ، هى التى توفّر المصدر اللازم للضبط الاجتماعى " [١] ، " والتربية عملية اجتماعية ثقافية ، تحدث فى صورة نقل أنواع النشاط والتفكير والمشاعر التى تسود جماعة ما إلى جيل الصغار لإكسابهم الصفة الاجتماعية ، فهى بذلك عملية تطبيع اجتماعى أو هى عملية تشكيل ثقافى *Socialization / Enculturation* " . [٢]

إن مفهوم الضبط الإجتماعى *Social Control* يتحدد بكل الإجراءات التى تتخذ لتحديد أو لتوجيه سلوكيات الأفراد ، ونظراً لأن " القيم المشتركة والمعتقدات لا تتلاقى بشكل عشوائى ، وإنما هى دائماً مرتبطة بالعلاقات الاجتماعية التى تساعد فى إضفاء الشرعية عليها" [٣] . فإن الضبط الاجتماعى يكون " شكلاً من اشكال القوة ، ففى إطار الجماعة يخضع الأفراد للتأثّر كما يحاولون التأثير فى الآخرين ، أى أن شكل القوة – بمعنى من المخوّل عن غيره بممارسة القوّة – هو الذى يتباين " [٤]

---

١) طلعت عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص١٦ .
٢) أعضاء هيئة التدريس بقسم أصول التربية ، **الأصول الإجتماعية والثقافية للتربية** ، القاهرة ، جامعة الأزهر ، كلية التربية ، سنة ١٩٩٨ ، ص٨٤ .
٣) مايكل سامبسون وآخرون ، (نظرية الثقافة) ، ترجمة : على سيد الصاوى ، سلسلة كتب: **عالم المعرفة** ، الكويت العدد ٢٢٣ ، سنة ١٩٩٧ ، ص٣٢ .
٤) مايكل سامبسون وآخرون ، المرجع السابق ، ص٣٨ .

فهناك " شبه اتفاق حول أن الضبط الإجتماعى يعنى تدعيم النظام وترسيخه، سواء فى المجتمع أو فى مجموعاته الفرعية " [1] ، وهو ما يعنى حتمية أن يكون لهذا المجتمع وعلى أقل تقدير ، نوع من أنواع التجانس الثقافى الذى يعكس الاتفاق على ما هو صالح أو غير صالح لحياة الجماعة .

١) طلعت عبد الحميد ، مرجع سابق، ص١٦ .

مفـهوم الثـقافة
" نظرة معاصرة "

***

" الثقافة كما تستخدم فى علم الاجتماع والانثروبولوجيا ، يقصد بها الكل المركب الذى يميز حياة الجماعة ، بمعنى أن الثقافة تمثّل جميع طرائق الحياة التى طوّرها الناس فى المجتمع ، وتعنى بذلك الحياة المشتركة برمّتها لدى شعب معين ، بما فيها طرقهم فى التفكير والتصرّف، ومثلهم العليا ، كما يعبّر عنها الدين والقانون واللغة والفن والعرف والتقاليد ، وتشمل كذلك المنتجات المادية، مثل المنازل والملابس والأدوات " [١]

فهى (أى الثقافة) بهذا المعنى تتوافق مع تعريف روبرت برستيد *R. Bierstedt* ، الذى يرى أنّها تعنى ذلك الكل المركب الذى يتألف من كل ما نفكّر فيه أو نقوم بعمله أو نتملكه كأعضاء فى مجتمع[٢]، فالتعريفان قد جمعا بين الجوانب المادية واللامادية ولم يفرقا بينهما، على حين يوقف البعض معناها على الجوانب اللامادية فقط: الأعراف، التقاليد، القيم، اللغة، ... إلخ ويرى أن الحضارة هى الجانب المادى من الثقافة، وتحت هذا المعنى تتدرج مجموعة من التعريفات:-

"فى سنة ١٨٧١ نشر السير إدوارد تايلر " ١٨٣٢ – ١٩١٧ " ، أوّل تعريف له عن الثقافة بأنها :- مركّب كلّى يتضمّن ألوان المعرفة والمعتقدات والاخلاق والعادات والقوانين وغيرها من الأمور التى يكتسبها الفرد أو يتشرّبها كعضو فى مجتمع " . [٣]

---

١) محمد منير مرسى ، مرجع سابق ، ص ١٨٨ .
٢) مايكل سامبسون ، مرجع سابق ، ص ص : ٩ ، ١٠ .
٣) محمد منير مرسى، مرجع سابق، ص ١٨٨.

ويعرف روبرت فيلد " ١٨٩٧ – ١٩٥٧ " الثقافة فيقول، "إن الثقافة شكل منظّم للتفاهم الجمعى المتعارف عليه ، يأخذه الخلف عن السلف " . [١]

"ويشير مصطلح الثقافة إلى مجموع مخططات الحياة التى يمارسها الإنسان فى كل مكان وزمان".[٢]

والثقافة هى : " كل ما ترسّب فى ذاكرة الفرد (الثقافة الفردية)، وفى الذاكرة المشتركة لأفراد المجتمع (كما يتجلّى فى المكتبات والمتاحف والمعاهد الأكاديمية)، وذلك نتيجة لآثار الخبرات والتجارب السابقة " . [٣]

وبغض النظر عن طبيعة الاختلاف حول مفهومى الثقافة والحضارة، فقد يكون من السهل استنتاج أبعاد ثقافية عامة، أو إنسانية مشتركة بتعبير أدق بمعنى أن ما يملكه أو ما يفعله الفرد فى مجتمع شرقى قد يتطابق مع ما يملكه أو يفعله فرد آخر فى مجتمع غربى، على الرغم من إمكانية اختلاف آليات أو طبيعة الفعل أو الملكية الذين يتوقّفا إلى حدّ كبير على المقوّمات الاجتماعية الثروة، الحرية، التقدم، ... إلخ. إلاّ أن الاستنتاج الأعظم أهمية من كل هذه التعريفات السابقة ينحصر فى إطار الخصوصيات القومية، وربما انطوى هذا على تفسير لذكر أو تكرار معنى الإنسان كعضو فى مجتمع (فى كل هذه التعريفات)، فمخططات الحياة المشتركة بين البشر كافة بقيت محدودة إلى حدّ كبير حتى بدايات ثورات الاتصال والمعلوماتية التى أدّت إلى زيادة التقارب بين المجتمعات البشرية بشكل مستمرّ، وبطريقة أصبحت تهدد الخصوصيات بدرجة

---

١) محمد منير مرسى، مرجع سابق، ص ١٨٨.
٢) محمد الجوهرى وآخرون ، (التغير الإجتماعى) ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، **سلسلة علم الاجتماع المعاصر** ، الكتاب الثانى والخمسون ، سنة ١٩٩٥ ، ص ٤١٧ .
٣) مجدى عزيز إبراهيم ، **المنهج التربوى وتحديات العصر** ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، سنة ١٩٩٤ ص ١٣٩ .

كبيرة، بل يمكن الدفع أيضاً بأنها كانت تولّد- في معظم الأحيان- توجهات مضادة لآليات تحققها في كمّها الأعظم تحت شعارات الحملات العسكرية أو الغزو الثقافى والهيمنة الفكرية.

ومهما تعددت تعريفات الثقافة وتنوّعت، ومهما اتفقت الآراء ووجهات النظر، أو اختلفت حول تفسير مضمون الثقافة أو حول ماهيتها ، فإن الأحداث والظواهر التى يمرّ بها مجتمعنا فى الآونة الأخيرة ، بعدما بات واضحاً ما يعانيه من تمزّق ثقافى، ومن متغيرّات غريبة/دخيلة على تاريخه، تؤكد حقيقة اختراقه ثقافياً ، لدرجة دفعت بعض المفكرين لوصف المناخ العربى كلّه بأنه مناخ غير عربى كلّية " فمع التعميم غير المخل يمكن أن نقول إن المناخ الثقافى السائد فى الوطن العربى مناخ أمريكى ، قوامه الفكر البرجماتى الذى تغلغل فى نظم التعليم ، فلسفته وأهدافه ، وسائله وأدواته ، كما تغلغل هذا الفكر فى مؤسسات أخرى غير مؤسسة التعليم ، كالإعلام مثلاً والاقتصاد وغيرها من المؤسسات الاجتماعية"،[1] قاصداً بذلك سيطرة الأمريكيين على مراكز أبحاث وتطوير المناهج الدراسية، والوسائل التعليمية، وتحكّمهم فى تحديد وتوجيه السياسات التعليميّة، وتحكّمهم فى تحديد موضوعات أو أهداف البحوث المشتركة، وربطهم المساعدات بشروط معيّنة و ... إلخ.

وهناك من يصف الوضع الحالى بأنه نوع من عدم الاتزان الثقافى، "فمجمل القول إننا نعيش فى تخبّط أيديولوجى واضح ، فهناك شتات من أيديولوجيا الغرب ، وفى مقابلها دعوات رافضة من منطلقات متعددة ، ودعوات

١) عزيز حنا داوود ، (التربية النضالية ضرورة للشعب العربى) ، **مجلة التربية المعاصرة** ، العدد العاشر ، القاهرة رابطة التربية الحديثة، سنة ١٩٨٨، ص ٢٣ .

قابلة " [1] ، " فبالرغم من أننا نرتكز على ركائز حضارية من إسلام وعروبة غير أننا أعرضنا عنها منذ زمن بعيد ، وبتنا نعاني قصورنا عن الخروج من هذه الدوائر المفرغة ، هل نتّبع إسلامنا وعروبتنا أم نتّبع تغيرات الغرب الثقافية ، من هنا ندرك حالة التشتت والضياع التي وقع فيها البعض ، وحالة القصور التي انتابت البعض الآخر " [2]

لقد انعكست حالات الفوضى الثقافية – كأحد الأسباب - من خلال تفاعلها مع بقيّة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية و... إلخ، التي تعترى مجتمعنا على هيئة تصرّفات شاذة تصل فى مجملها إلى حدّ الظواهر الاجتماعية التى قد تهدد أمن واستقرار المجتمع، وربما استمراريته أيضاً ، مثل ظواهر الزواج العرفى بين طلبة المدارس والجامعات ، وظاهرة اعتداء الزوجات على الأزواج أو العكس وظواهر اعتداء الأبناء على الآباء والأمهات بالسبّ والضرب وبالقتل أيضاً وانتشار ظواهر الفساد والرشوة والمحسوبية ، واستغلال النفوذ والسلطة ، ونهب المال العام وسيطرة القيم المادية ، وانتشار ظاهرة العرى (المقنّع) فى المدن الكبرى خاصة و... إلخ ، وأخيراً، وليس آخراً، تعاون عدد كبير من الجمعيات الأهلية مع جهات التمويل الخارجية من أجل إشاعة الفتن والإعداد والدعوة لتقسيم الدولة إلى ثلاث دويلات تحت ستار حقوق الأقليات، ومساعدة القوى الأجنبية على التدخّل فى شؤون المجتمع الداخلية والخاصة ، تحت ستار حقوق الإنسان .

كل هذا يدفع إلى إعادة النظر فى مفهوم الثقافة بشكل عام ، ومفهوم ثقافتنا القومية بشكل خاص كبيئة محلّية تتأثر إلى أبعد الحدود بكل ما يطرأ

---

١) عصام الدين هلال ، (كوارث إعلامية) ، **مجلة التربية المعاصرة** ، العدد ٢٩ ، القاهرة ، رابطة التربية الحديثة سنة ١٩٩٣ ، ص٣٠٨ .

٢) محمد إبراهيم المنوفى ، **تأملات فى أزمة العقل العربى** ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، سنة ١٩٩١ ، ص٢٦ .

على البيئة الثقافية العالمية فى وقتنا الراهن ، كالهيمنة الغربية، والنظام العالمى الجديد ، والعولمة .

فى ضوء كل هذه المؤثّرات التى باتت تهدّد الثقافات الوطنية بقوّة، ومن خلال استعراض التعريفات المختلفة للثقافة، يخلص الباحث إلى أن الثقافة فى مفهومها القومى (الخاص) الذى يمكن أن يتطابق مع فلسفة المجتمع، تعنى الطريقة الخاصة التى تميّز أى جماعة إنسانية عن بقيّة الجماعات، فالمقصود بها فى بعدها القومى هو كل ما يشير أو يؤكّد على الهوية (الخصوصيّة القوميّة) أى مقوّمات الهويّة فى إطار التفاعل والتجانس المستمرّ التام أو شبه التام على الأقل.

* * *

البعد السياسى للثقافة

للثقافة قوة ذاتية تبنى شخصية كل من الفرد والمجتمع وتشكلّ ملامحها على اعتبار "أنها قوّة بانية تفرض مبادئ الواقع"[١] وبهذه القوّة تخلق أوضاعها وتوجّهاتها السياسيّة، بل وتخلق توتراتها أيضاً، حال عدم تعادل قوى الضغط بين الطرفين: (الثقافة والسياسة)، فتعبيرات الناس السياسيّة لا تعنى فقط بلورة أو إيضاح ماهية وتطوّر اهتماماتهم، ولكن تعنى أيضاً تعريف هويتهم[٢]، والبناء السياسى، والرموز السياسيّة تعتبر انعكاساً للبناء الاجتماعى[٣]، فالعلاقة بين الثقافة والسياسة علاقة امتداد وتفاعل وتكامل طبيعى.

---

١) شبل بدران، حسن البيلاوى، علم اجتماع التربية المعاصر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧، ص.١١٩

2) Samuel P. Huntington, the Clash of Civilizations and the Remarking of World Order, Simon & Schuster, New York U.S.A, 1996, p.21

3) Larry Diamond, Political Culture and Democracy in Developing Countries, Lynne Rienner Publishers, Colorado, U.S.A. 1993, pp 67, 68.

البعد الاجتماعى للثقافة ومفهوم رأس المال الثقافى

يرى بورديو "أن الثقافة وسط تتمّ به ومن خلاله عملية إعادة إنتاج بنية التفاوت الطبقى"[١]ويفسّر دور الثقافة المسيطرة أو السائدة (ثقافة الصفوة)، بإعادة إنتاج (ترسيخ/تكريس) التفاوت الطبقى السائد فى المجتمع. [٢]

والثقافة عند "بورديو" نسق رمزى *symbolic system*، أى قوالب وأشكال يعتمد عليها الإنسان ويستخدمها كأدوات معرفيّة لبناء واقعة، ولكل نسق رمزى شفرة (كود) لفكّ أسراره، وهذا الكود لا يمتلكه سوى الصفوة [٣]، فالنسق الثقافى ليس معياراً، وللثقافة وظيفة اجتماعية وسياسية تتمكّن بها الصفوة من إفراز علاقات الهيمنة ومن الحفاظ عليها.

الثقافة تعمل كرأس مال، فهى موضع صراع بين القوى الاجتماعية المختلفة، وهى (كرأس مال) تعدّ أداة لكسب المزيد من رأس المال الثقافى أو الاقتصادى، لهذا تسعى الصفوة للسيطرة على المجالات الثقافية، فالثقافة كأنسقة رمزية بمثابة رأس مال قابل للتحوّل فى سوق التجارة إلى أى شكل آخر من أشكال رأس المال (الثقافى/الاجتماعى/ ... إلخ)، لأن أهمّ سمة للحياة الاجتماعيّة هى تحوّل رأس المال المادى إلى رأس مال ثقافى والعكس (تحوّلات أشكال الثروة)، والثقافة كرأس مال تتجسّد فى أشكال موضوعيّة كثيرة مثل: الكتب، الأعمال الفنية، والأعمال الأدبيّة، والممارسات الثقافيّة (زيارة المتاحف/ارتياد المسارح/حضور الندوات/ ... إلخ)، ومجموعة التمكّنات اللغويّة والثقافية *Linguistic and Cultural Competencies*، التى تستخدم كأدوات

١) شبل بدران، حسن البيلاوى، مرجع سابق، ص ١١٦.
٢) المرجع السابق ص ص ١١٥، ١١٨.
٣) المرجع السابق ص ص : ١٠٩، ١٢١

لكسب المزيد من رأس المال الثقافى، الذى ينتج ويوزع ويستهلك فى الميادين الثقافيّة: النظم التعليميّة/ الجمعيات العلميّة/الدوريات/ ... إلخ، ولرأس المال الثقافى هويته وأيدولوجيّته.

- **البعد القومى للثقافة :-**

بدّلت المتغيرات الدولية فى القرن العشرين ، وفى النصف الثانى منه على وجه الخصوص، النظرة إلى الثقافة تبديلاً جذرياً، حيث أصبحت الثقافة قوة اجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية هائلة، يتحدد فى ضوئها مصير الأمم وقدرة المجتمعات على الاستمرار والتقدم ، وعلى تحدّى الأخطار الخارجية والداخلية على حدّ سواء ، فقد كان صراع الحرب الباردة – على سبيل المثال بين القطبين الاشتراكى والرأسمالى صراعاً ثقافياً بالدرجة الأولى ، و " قد كان فشل الاندماج الثقافى بين الجمهوريات السوفيتية أحد أهم أسباب سقوط الكتلة الاشتراكية ، فلم يكن من السهل التوصّل إلى حل وسط بين الأعراق والطوائف المختلفة ، لأن مسألة السيادة القومية لا تقبل بحكم طبيعتها السماح بالمساومة عليها " [1]

وتشير أهمّ الدراسات المستقبلية بصفة عامة إلى أن الصراعات العالمية المقبلة ستكون صراعات ثقافية فى المقام الأوّل ، " فالهويات الثقافية هى هويات حضارية ، تشكّل أنماط التماسك والتفسّخ والصراع فى عالم ما بعد الحرب الباردة " [2]، "ولم تعد الفروق المائزة بين الشعوب أيديولوجية أو سياسية

---

١) فرانسيس فوكوياما ، **نهاية التاريخ وخاتم البشر** ، ترجمة : حسين أحمد أمين ، القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، سنة ١٩٩٣ ، ص١١٦ .

٢) صامويل هنتنجتون ، (صدام الحضارات ، إعادة صنع النظام العالمى)، ترجمة : طلعت الشايب ، القاهرة ،**كتاب سطور** " ٢ " ، سنة ١٩٩٨ ، ص٣٧ .

أو اقتصادية، وإنما فروق ثقافية " [1]، وهذا يفسر لنا سبب رؤية العالم الغربى للإسلام كعدو مباشرة يحتل المكانة الأولى بعد سقوط الإتحاد السوفيتى ، بل ويفوق عداء الماركسية بمراحل كما يقول صمويل هنتنجتون، " فصراع القرن العشرين بين الديموقراطية الليبرالية والماركسية اللينيية ليس سوى ظاهرة سطحية زائلة، إذا ما قورن بعلاقة الصراع المستمر والعميق بين العقائد الدينيّة"[2] على الرغم من تدهور أحوال المسلمين الإقتصادية والاجتماعية والسياسية،ومعاناة معظم المجتمعات الإسلامية من نفس ما يعانى منه العالم الثالث " فالمشكلة المهمة بالنسبة للغرب ليست الأصولية الإسلامية،بل الإسلام،فهو حضارة مختلفة شعبها مقتنع بتفوق ثقافته ، وهاجسه ضآلة قوّته " [3]

هكذا يلعب البعد القومى للثقافة دوراً خطيراً يزداد أهمية يوماً بعد يوم على المستويين الداخلى والخارجى للمجتمع ، كقوّة تعمل على تفسّخه أو تماسكه ، وعلى تقدمه أو تخلّفه، وعلى فوزه أو هزيمته أمام التحديات التى تواجهه ، فالهوية هى " بنية فكرية نفسية أخلاقية محددة ، تنظم الطاقات وتضمن الاتساق والانسجام، وترسّخ التكامل والنمو والاتزان " [4] ، وفقد مقومات هذه الهوية أو اهتزازها يهيىء مناخ التنافر والتضاد والصدام ، ويغذى عوامل الضعف والاضمحلال والتلاشى، " فمشكلة أى شعب إنما هى أوّلاً وأخيراً مشكلة حضارية، ولا يمكن أن يحل إشكالاته إلاّ بأن تكون له قاعدة

١) المرجع السابق ، ص٣٩ .
٢) المرجع السابق ، ص٣٣٨ .
٣) المرجع السابق ، ص ٣٥٢ .
٤) برهان زريق ، (التطبيع يتماهى مع التطويع والتغريب والتفريق) ، **مجلة الفكر العربى**، العددان : ٨٥ ، ٨٦ ، لبنان، بيروت، السنة ١٧ ، (٣-٤) ، سنة ١٩٩٦ ، ص٧١ .

حضارية رصينة كنقطة انطلاق وإطار ينسق أفعاله ويدفعها نحو غاية مرجوة "[1] هذه القاعدة الحضارية هى مجموعة عناصر الهوية القومية فى تكاملها وتجانسها وتفاعلها مع بعضها البعض.

وإحدى مشكلات عالمنا النامى "تكمن فى أنه غير قادر على انتاج ثقافته بنفسه، وغير قادر أيضاً على تحويل مقوّماته الثقافية إلى قوّة اجتماعية دافعة قادرة على المواجهة، على عكس المجتمعات الغربية التى استطاعت أن تنتج ثقافتها بذاتها، وأن تحوّلها إلى قوة خارقة فاعلة فى الغزو والسيطرة ، " فالدول النامية لا تنتج ولا تصوغ ثقافتها بمفردها ، بل أصبحت دول أخرى تتولى عنها هذه المهمة " [2]، وتعيد صياغة هذه الثقافات المحلية بكل ما تنطوى عليه من قيم ومثل ومبادىء واتجاهات، وفقاً لما يتماشى مع أهدافها ومصلحتها الخاصة ، وفى ظل غياب عناصر الثقافة المشتركة المقومة للهوية [3]، لا تتوجّه المجتمعات صوب أى شىء سوى ما تفرضه الهيمنة الخارجية.

وإذا كانت الآراء والدراسات مازالت تختلف إلى الآن حول حقيقة تشكيل النظام العالمى الجديد فى كونه قد أخذ شكله النهائى، أو أنه مازال فى مرحلة المخاض أو مرحلة الفوضى المؤقّتة التى سوف تفضى إلى أحادية قطبية بزعامة الولايات المتحدة أو إلى تعددية قطبية تشارك فيها أمريكا وأوروبا واليابان ، فهى فى جميع الحالات تعبّر عن الفوز الكبير للثقافة الرأسمالية وتتخذ من مقوماتها أساساً لبناء هيكل هذا النظام الكونى الجديد، من خلال

---

١) المرجع السابق ، ص٧١ ، عن :- نديم البيطار ، المثقفون والثورة ، المجلس القومى للثقافة العربية ، بيروت ، سنة ١٩٨٧ ، ص٣٢٥ .

٢) نسمة البطريق ، (القنوات الفضائية الدولية والهوية الثقافية العربية) ، **مجلة الفكر العربى** ، بيروت ، العدد ٨٤ سنة ١٩٩٦، ص٤٢ .

٣) المرجع السابق ، ص٤٦ .

راسملة المجتمعات التى كانت لا رأسمالية ، بنشر روح التنافس الفردى والتوجّه نحو المزيد من الديمقراطية ، وتقليص دور الدولة ، والقضاء على القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية ، وتطبيق قوانين اقتصاديات السوق ، وقوانين التجارة والتعريفة الجمركية (الجات)، والمزيد من الحرية الفردية ونشر القيم الاستهلاكية، والدعوة لانفتاح المجتمعات، والمطالبة بالمزيد من حقوق الإنسان، ورفع شعارات الشرعية الدولية ، وثقافة السلام ، ويتمّ كل هذا فى إطار المحاولات الغربية المستميتة لتدويل الثقافة الرأسمالية وإكسابها طابعاً عالمياً.

- **البعد القيمى للثقافة :-**

بالنظر إلى الثقافة على أنها الطريقة الخاصة التى تعيش بها الجماعات الإنسانية، وتتميز بها عن بعضها البعض ، وعلى أنها الطريقة الخاصة التى تميز بين الأفراد وغيرهم ، وبالنظر إلى الهيكل الاقتصادى لأى مجتمع على أنه معيار يوضّح إلى أبعد الحدود مدى تقدمه أو تخلّفه ومدى ما يمكنه تحقيقه من معدّلات التنمية ، ومدى ما يتمتع به من قدرات تساعده على التطوّر، يمكن تفسير التمايز الاقتصادى بين المجتمعات البشرية على أسس ثقافية بحتة قبل أى شىء آخر ، مثل تفوق اليابانيين على غيرهم ، وعلى الغربيين أنفسهم فى تقليد المنتج الصناعى الغربى والإضافة إليه وابتكار الجديد المتفوّق عليه ، ومثل تفوّق دول شرق آسيا (النمور الآسيوية) فى محاكاة المنتج اليابانى والغربى، وغزو الأسواق العالمية بميزات جديدة لهذا المنتج ، فاليابان والولايات المتحدة الأمريكية يجمعهما نظام سياسى واقتصادى واحد ، ويعود وجود فائض تجارى لدى اليابان بصفة دائمة إلى العوامل الثقافية ، مثل الاهتمام بالادخار والانغلاق وتنشيط

التصدير [١]، فالرادار على سبيل المثال اخترعه الانجليز ولكن الألمان تفوقوا على الانجليز فى صناعته [٢] ، " والواقع أن تفوّق الألمان العريق على جيرانهم الأوروبيين فى الحفاظ على المهارات الصناعية بالغة الرقى، هو من الظواهر التى يصعب تفسيرها فى ضوء السياسات الاقتصادية العريضة ، أمّا سببه النهائى ، لابد أنه كامن فى المجال الثقافى " . [٣]

" إن الآداء الاقتصادى لا يتصل فقط بالظروف البيئية ، كتوفير الفرص الاقتصادية أو الافتقار إليها ، وإنما يتصل أيضاً بالاختلاف فى ثقافة الجماعات العرقية ذاتها " [٤]، أى يتصل بالآداء الثقافى أو بالطريقة التى تتحكّم بها عناصر الثقافة فى توجيه سلوكيات الفرد أو المجتمع.

- **البعد المعرفى للثقافة :-**

صاحب التطوّر الصناعى والتكنولوجى المستمر تطوّر فى النظريات الاقتصادية ، وتزايد اعتماد التطوّرات التكنولوجية والاقتصادية على المعرفة وكيفية استخدامها وتوظيفها ، إلى أن أصبحت تتخذ موقعاً متقدماً يتصدر المقومات الاقتصادية كافة ، ولأن المعرفة تقلل الاحتياجات إلى المواد الأولية وإلى العمل والوقت وإلى حيز رأس المال ، فإنها تصبح المورد الحاسم للاقتصاد المتقدّم[٥]، الأمر الذى يوحى بأن حروب المستقبل ستكون حروباً معرفية ، " فمع ارتفاع قيمة المعرفة هذا الارتفاع المستمر سنرى حروب المعلومات ، أى الصراعات من أجل السيطرة والتحكم فى المعرفة ، تندلع فى العالم كله "، وهذه النبؤة

---

١) فرانسيس فوكوياما ، مرجع سابق ، ص٢٠٧ .
٢) المرجع السابق، ص٢٠٠ .
٣، ٣) فرانسيس فوكوياما ، مرجع سابق، ص٢٠٠ .
٥) ألفين توفلر ، **تحول السلطة** ، ترجمة : لبنى الريدى ، الجزء الأول، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة ١٩٩٥، ص١١٨ .

بدأت تتحقق بالفعل ، على سبيل المثال باتهام الولايات المتحدة الأمريكية للصين بسرقة معلومات نووية وعلمية ، وتحليل بعض المفكرين للقصف الأمريكى لسفارة الصين فى بلجراد أثناء حرب الناتو ضد يوجوسلافيا ، بأنه رد فعل أمريكى لهذه السرقات المعرفية .

فقد أصبحت القدرة على استخدام المعرفة استخداماً جيداً ، أو على إعادة إنتاجها والتحكم فى توظيفها ، أصبحت من أهم آليات السيطرة على الأسواق ، فآليات السوق الجديدة تغيّرت بحيث لم تعد تعتمد على اختراع المنتج الجديد ، ولا على كمية إنتاجه وجودته فقط ، بل أصبحت المعرفة أهم عناصر هذه الآلية.[1]

لقد انتهى عصر الاقتصاد التقليدى القائم على الإنتاج بلا حدود أو الاستهلاك بلا حدود ، أو العمل اليدوى ، وبدأ عصر الاقتصاد فوق الرمزى (غير التقليدى) ، والمتواصل مع تنوّع الرغبات الشخصية واختلاف طرق حياة الجماعات والأمم والأفراد ، واختلاف المنتج التكنولوجى واختلاف ماهية إنتاجه أو استهلاكه وتباين الدوافع ، وتشابك وتعقد وتناقض الحياة المعاصرة الفردية والجماعية ، " فمجتمعنا يتنوّع تاركاً وراءه العصر الصناعى ، لقد كان الاقتصاد الصناعى القديم متكيّفاً مع مجتمع الإنتاج بالجملة ، ووسائل الإعلام و... إلخ ، أمّا الاقتصاد فوق الرمزى فيتوافق مع مجتمع يتناقض مع كل هذه المفاهيم، وينطبق ذلك على أساليب الحياة الشخصية ، والمنتجات والتكنولوجيا ،ووسائل الإعلام ، فكل ذلك يتّجه نحو عدم التجانس والتباين على نحو متزايد ". [2]

---

١) المرجع السابق، المرجع السابق ، ص١٢٢ .
٢) المرجع السابق، ص٢٠٦ .

ويتزايد دور المعرفة اقتصادياً بالنسبة لتغيرات عالمنا المعاصر المتنوع على أساسين، الأوّل هو أن التباين المطرد يولّد المزيد من التباين والتشابك والتعقيد، "فهذا التنوّع يأتى معه بالتركيب والتعقيد ، وبالتالى تحتاج الشركات لكى تعمل إلى كمية متزايدة من البيانات والمعلومات والمهارة ، ويتراكم كل ذلك بكميات ضخمة فى حويصلات يتزايد عددها باستمرار، ويتحدى تكاثرها كل فهم، بحيث تصبح كل حويصلة متضخّمة لدرجة الانفجار " (١)

والثانى هو أن هذه التغيّرات تحدث بشكل متلاحق وبسرعة مذهلة فيؤثّر قرار يتخذه الرئيس الأمريكى مثلاً للاقتصاد الأمريكى على سعر العملات فى اليابان ، أو يتأثّر سعر العملات فى جنوب شرق آسيا مثلاً بعمليات البيع أو الشراء فى بورصات أوروبا أو أمريكا ، أو تؤثّر حرب تندلع فى إفريقيا أو آسيا على أسعار المواد الخام فى العالم كلّه ، ومن ثم فإن " المعالجة الجيّدة للمعرفة تمثّل فى النظام الجديد أداة حاسمة لخلق الثروة " . (٢)

ونظراً لأن " كلاً من رأس المال والنقود فى طريقهما حالياً لأن يتحولا إلى معرفة ، وبالتوازى يشهد العمل تحوّلاً أيضاً، فهو يعتمد بشكل متزايد على معالجة الرموز " (٣) ، لذا " أصبحت المعرفة المورد الاقتصادى الأخير ، لأنها البديل النهائى " (٤) .

ومن هنا قد يمكن القول إن من يمتلك المعرفة أو يمتلك القدرة على معالجتها بشكل جيد يمتلك كل شىء ، والعكس قد يكون صحيحاً.

---

١) ألفين توفلر ، مرجع سابق، ص٢٠٦ .
٢) المرجع السابق، ص١٩٥ .
٣) المرجع السابق، ص١١٨ .
٤) المرجع السابق، ص١١٧ .

- **صناعة الثقافة وتكنولوجيا المعلومات :-**

مع تغيّر النظم والنظريات الإقتصادية حول العالم ، وفى العالم المتقدّم بصفة خاصة ، ومع إحلال الاقتصاد فوق الرمزى محل الاقتصاد التقليدى، تحوّلت القوى العاملة من العمل اليدوى إلى مجال الأنشطة فوق الرمزية [١] ، وتزايدت أهمية المعرفة والثقافة إلى درجة يصعب تحديدها ، فقد " تبين أن الخدمات والملكية الثقافية تمثل حاليا تجارة دولية لا تقل أهمية عن تجارة السيارات والأجهزة الاليكترونية مجتمعة أو المنتجات الغذائية بالإضافة إلى الوقود " [٢] وأخذت صناعة الثقافة مكانها المتميّز على بقية الصناعات الأخرى ، فقد أصبح "الإنتاج الثقافى الضخم والاستهلاك نفسه –إلى جانب العولمة والمعرفة التكنولوجية الجديدة – يتّسمان بالطابع الاقتصادى العميق ، مثلها فى ذلك مثل كل المجالات الإنتاجية الأخرى للرأسمالية المتأخّرة ، وجزءً لا يتجزّأ من نظامها السلعى المعمم"[٣] .

ومع استمرارية تقسيم أدوار العمل الدولى فى النظام العالمى الجديد وانفراد العالم المتقدّم بالصناعات التكنولوجية فائقة التقنية مثل: الكومبيوترات الشخصية والحواسب الآلية الضخمة ، والأقمار الصناعية وأجهزة التحكّم عن بعد والثوابت المدارية وتكنولوجيا الصناعات الفضائية ، ومع تفرّد الدول النامية بأدوار العمل المتدنّى كالصناعات التقليدية واليدوية ، والصناعات الملوّثة والمتخلّفة ، تزداد صناعة الثقافة تقدّماً فى البلاد المتقدمة ، كما تزداد تخلفاً فى البلاد النامية، هذا إن وجدت أصلاً ، وتتأكد سيطرة العالم الغربى على

---

١) المرجع السابق، ص ص : ٩٥ ، ٩٦ .
٢) المرجع السابق، ص٩٥ .
٣) فردريك جيمسون ، (الثقافة ورأس المال المالى) ، ترجمة : بدر الرفاعى ، **مجلة الثقافة العالمية** ، الكويت، العدد ٨٨ ، ١٩٩٨/٥ ، ص١٣ .

المصادر الثقافية حول العالم، كما تأكّدت من قبل سيطرته على مصادر الثروة الطبيعية حول العالم .

فأجهزة الاتصال الجماهيرى والكونى، وأجهزة الحواسب الإليكترونية والمحطات الفضائية ، والتى ينفرد الغرب بإنتاجها وتشغيلها والتحكّم فيها ، هى فى حقيقة الأمر صناعة ثقافية يصدر الغرب جزءً منها للعالم ويستعملها لتصدير ثقافته عبر الكون، ولاحتلال ثقافات المجتمعات الأخرى، ويوظّفها لما يخدم أهدافه ومصالحه من خلال شبكات الكومبيوتر ، والقنوات الفضائية ، ودوائر الفاكسات والتلكسات ، وشبكات الإنترنت ، و... إلخ .

لقد استطاعت البلدان المتقدمة عن طريق احتكار تكنولوجيا الصناعات الثقافية أن " تسيطر على دورة المعلومات من البداية إلى النهاية " [1] ، وأصبحت اتجاهات حركة الثقافات العالمية تسير فى اتجاه واحد من الشمال إلى الجنوب دون أن تمتلك مجتمعات الجنوب النامية القدرة على فعل أى شىء ، فعلى سبيل المثال فى مجال الإعلام " يصدر ما يقرب من ٨٠٪ من تدفّق الأنباء العالمى عن الوكالات العالمية الكبرى ، غير أن هذه الوكالات لا تكرّس لأبناء البلاد النامية إلاّ نسبة تتراوح بين ٢٠٪ ، ٣٠٪ من تغطيتها الإعلامية ، على الرغم من أن البلاد النامية تشكّل ما يقرب من ثلاثة أرباع البشر " [2]، كما أن "٧٥٪ من الأفلام التى تعرض فى قاعات العرض العربية هى أفلام أمريكية أو منتجة بأموال أمريكية " [3]، وهكذا تتحوّل الصناعات الثقافية وتكنولوجيا المعلومات إلى إنتاج أدوات معرفية هى فى حقيقتها أسلحة ثقافية تؤدّى دوراً حاسماً ليس

---

١) مصطفى المصمودى ، (النظام الإعلامى الجديد) ، سلسلة كتب: **عالم المعرفة** ، الكويت ، العدد ٩٤، سنة١٩٨٥، ص٤٠.
٢) المرجع السابق ، ص ص : ٤١ ، ٤٢ .
٣) عبد الرضا الطعان ، مرجع سابق ، ص٨٣ .

فقط فى إثبات الحضور أو المحافظة على الذات ، بل فى التحكّم والسيطرة واستعمار الآخر .

- **الدور الإعلامى فى ضوء التغيرات العالمية**

يتعاظم الدور الذى يقوم به الإعلام فى الحياة يوماً بعد يوم ، ليس فقط من خلال التوسّع المطرد كمّاً وكيفاً لتقنية الآلة التكنولوجية، والمرتبط بصراع التفوّق الحضارى والسيطرة على الأسواق ، وليس فقط من خلال التوسع المطرد أيضاً فى المنتج المعرفى كمّياً وكيفياً (المادة الإعلامية الخام) ، ولكن من خلال التطوّر المذهل للتحكّم فى الصناعات الثقافية (صناعة المعلومات) والقدرة على إعادة بنائها أو صياغتها أو تشكيلها على هيئة تمكّنها من تأدية أدوار معقدة للغاية، لا يستطيع أى جهاز آخر أن يقوم بها ، بحيث تخدم أغراضاً متعددة أو محددة ، ظاهرة أو خفية ، ويدخل تطويع الآلة التكنولوجية الإعلامية لخدمة هذه الأغراض فى هذا السياق نفسه، لدرجة أنه يمكننا القول – ربما دون أن ينطوى كلامنا على مبالغة – إن ثقافة عصرنا الحديث هى فى واقع الأمر ثقافة إعلامية على المستوى العالمى أو المحلّى على السواء ، وهى لا تحتوى أنماط الحياة فقط ، بل تكّيفها أيضاً تبعاً لأهداف ومضامين معينة ، " فوسائل الاتصال الجماهيرى هى فى الأساس أدوات ثقافية، وهى تشكّل الوسيلة المثلى فى الحصول على المعلومات ، وهى بالفعل تكوّن بيئة المواطن الفعلية، وتساعد على صياغة قيمه واتجاهاته وشخصيته " [1] ، " فكل ما يشاهده الناس ، وما يقرأونه أو يستمعون إليه ، وما يرتدونه أو يأكلونه ، والأماكن التى يذهبون

١) جورج المصرى ، (المواطن العربى فى الصورة الإعلامية الأمريكية) ، **مجلة الفكر العربى** ، بيروت ، لبنان، العدد ٨٤ ، سنة ١٩٩٦ ، ص٢٨ .

إليها ، وما يتصوّرون أنهم يفعلونه ، كل هذا أصبح وظائف يمارسها جهاز إعلامى " . [1]

لقد أصبحت الأجهزة الإعلامية سلاحاً استراتيجياً خطيراً يمكنه أن يشارك فى حسم نتائج الحروب بفعالية كبيرة، من خلال حشد التأييد المادى والمعنوى بالتأثير المباشر فى الرأى العام المحلّى أو العالمى على حدّ سواء ، أى أن الإعلام تحوّل إلى سلاح استراتيجى حيوى عابر للقوميّة، ويؤكّد الواقع الراهن صدق هذه المقولة بما يعنى زيادة التأكيد على تطوّر مفهومها مع استخدام "سوف " المستقبلية ، فقد لعبت هذه الآلة دوراً رئيسياً فى حرب الخليج لصالح أمريكا والحلفاء ، كما لعبت دوراً حيوياً فى حرب الناتو ضد يوجوسلافيا.

وليس من السهل أن تمّحى من الذاكرة الصورة البشعة التى رسمتها وكالة الإعلام الأمريكية للاعتداء العراقى على الكويت (البشر والبيئة) وتناقلتها وكالات الأنباء المحلّية والعالمية بالعرض والوصف والتحليل فى الجرائد والمجلات والبرامج الإخبارية وبرامج المناقشات العسكرية والسياسية والاقتصادية والعديد من البرامج الأخرى ، لدرجة أنها وظّفت كخلفيات فنية للعديد من الأغانى والأفلام والمسرحيات ، كحرائق آبار البترول الكويتية ، والطيور والبرمائيات وهى تهرب من البحر ملوّثة بزيت النفط ، والأمواج وهى ترسو على الشواطىء محمّلة بالقار ، وصور الفرار الفردى والجماعى لنساء الكويت وللشيوخ والأطفال أمام الدبابات العراقية ، كل هذا عبّأ الرأى العام العالمى لمساندة ومساعدة استمرارية هجوم الحلفاء على العراق، فى الوقت الذى لم تكن فيه الكويت قد تحررت فقط أو العراق قد هزم ، ولكن تمت إعادة العراق إلى

---

١) هربرت شيللر ، (المتلاعبون بالعقول) ، مرجع سابق ، ص١٩٥ .

القرون الوسطى بعد تدمير منشآته الحيوية ومصانعه والمرافق والخدمات والبنية الأساسية، وكل ما يمت بصلة إلى المدنية أو التحضّر ، بعد قتل مئات أو على الأقل عشرات الألوف من الأبرياء ، فقد نشرت وكالات الأنباء العديد من التحقيقات والصور والمشاهد للشعب العراقى وهو يستخدم مواقد الكيروسين فى الإضاءة بجوار بقية الظروف الموغلة فى السوء، ومع ذلك فقد صوّرت أجهزة الإعلام الغربى صدام حسين على أنّه طاغيّة لا همّ له سوى تدمير جيرانه (واستغلال خطأه فى غزو الكويت لإخفاء خطأ إسرائيل)، وامتلاك أسلحة الدمار الشامل، ولولا تدخّل بعض الدول العربية وعلى رأسها مصر، لكان العراق قد قسّم إلى ثلاث دويلات صغيرة على أقل تقدير.

إلى هذا الحدّ تتجسّد خطورة الدور المتنامى للأجهزة الإعلامية ، ونضرب بحرب البلقان مثالاً آخر، حيث عجز الإعلام اليوجوسلافى عن تبرير اعتداءاته وتوضيح أهداف حربه، أمام الإعلام الأمريكى الذى نجح نجاحاً كبيراً فى تجسيد معانى العنصرية والإرهاب والتعطّش للدماء فى صورة الرئيس سلوبودان ميلوسوفيتش ونظامه، واستطاع أن يحسم المعركة لصالحه منذ اللحظة الأولى فمن الملاحظ أن كل ما كان يرد من أخبار عن هذه الحرب، لابد أن يكون مصحوباً بصورة هروب مسلمى كوسوفا من منازلهم ومدنهم، ولجؤهم إلى الدول المجاورة سيراً على الأقدام ، وموت الأطفال والنساء والشيوخ على الطريق أثناء الفرار من الجوع والعطش والبرد ، وتفشّى الأمراض بينهم ، وأحوالهم السيّئة للغاية ، ورفض الدول المجاورة لاستضافتهم ، لابد أن يكون كل هذا مصاحباً أو سابقاً لغارات " الناتو " الجوية على يوجوسلافيا ، على الرغم من صعوبة التصديق بأن اضطهاد المسلمين فى كوسوفا هو وحده سبب هذه الحرب ، وهذا

ما أشار إليه عدد كبير من المفكرين والمحللين والصحفيين أيضاً ، ليس فى العالم الإسلامى وحده ، بل فى كل أنحاء العالم ، وفى داخل دول " الناتو " نفسه ، فقد وصف البعض هذه الحرب بأنها حرب " مادلين اولبريت" وزيرة الخارجية الأمريكية ، ورغبتها فى الانتقام مما حدث لها ولعائلتها أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية على يد الشيوعيين ، وعلى أية حال فإن ما يؤيد صدق هذه الشكوك أكثر وأقوى مما يؤكّد نقيضها ، وإلاّ فلماذا لم يتحرّك " الناتو " بزعامة أمريكا من أجل مسلمى " الشيشان " و " افغانستان " أو من أجل مسلمى إفريقيا وآسيا الذين يموتون جوعاً وعطشاً وعرياً واضطهاداً أمام أعين العالم كلّه، وقبل هؤلاء ماذا فعل " الناتو" من أجل مسلمى فلسطين ولبنان .

والأمثلة والأدلّة على خطورة الدور المتنامى للسلاح الإعلامى كثيرة ومتنوعة ، إلاّ أن أهمّ هذه الأدلة على الإطلاق هو سيطرة المعلوماتية (صناعة المعرفة) على مقدرات الحياة فى نهايات القرن العشرين، الأمر الذى يؤكّد أنها ستكون هى السلطة المهيمنة على كل شىء فى بدايات الألفية الثالثة – على أقل تقدير – "لأنها المورد الاقتصادى الأخير، ولأنها البديل النهائى" [1]،" فالخدمات والملكية الثقافية تمثّل حالياً تجارة دولية لا تقل أهمية عن تجارة السيارات والأجهزة الإلكترونية مجتمعة ، أو المنتجات الغذائية بالإضافة إلى الوقود"[2] وغيره من بقية المنتجات الأخرى ، صناعية كانت أو زراعية.

وكلّما اتسعت سلطة صناعة المعلومات ، تتسع سلطة الآلة الإعلامية لارتباطهما معاً بعلاقة طردية، فالمعرفة أو الثقافة هى المصدر الأوّل أو المادة الخام التى يتوقّف عليها عمل الأجهزة الإعلامية وأجهزة الاتصالات باعتبارها المسؤول

١) الفين توفلر ، مرجع سابق ، ص٩٥ .
٢) المرجع السابق ، ص١١٧ .

الأوّل والمباشر عن صناعة ونشر وتوزيع المعلومات ، وكلّما تطورت هذه الأجهزة تطورت صناعة المعلوماتية ، وزاد إفراز التشابك والتعقّد المعرفى فى المجالات كافة.

والخلاصة من هذا كلّه هى ضرورة وضع صناعة المعرفة فى مقدمة اهتماماتنا التربوية على المستويات الرسمية وغير الرسمية، وعلى المستوى التعليمى بصفة خاصة باعتبار أن النظام التعليمى هو حجر الزاوية فى بناء المجتمع، وهو عموده الفقرى، وهذا يندرج تحت المطلب الذى طالما نادى به علماء وباحثو التربية بضرورة ربط التعليم بقضايا الواقع المعيش، وحتمية التخلّص من آلية التلقين والحفظ وصولاً إلى آلّية الإبداع وامتلاك مهارات التفكير والنقد ، وقد يمكن إجمال معظم هذه السلبيات فيما يسمّى بترسيخ آليات التلقى السلبى ببقاء الطالب/الفرد بصفة دائمة فى مقعد المتفرّج/المستقبل.

فمجتمعنا بحاجة إلى أجيال قادرة، ليس فقط على إنتاج (صناعة) المعرفة، ولكن أيضاً على توظيفها واستثمارها بأقصى طاقة ممكنة، وهذا يتطلب بطبيعة الحال براعة كبيرة فى استخدام شبكات الكومبيوتر والإنترنت، وتبسيط وتسهيل عمليات الاتصال ببنوك المعلومات والقنوات الفضائية والمراكز الإعلاميّة، لذلك قد يكون من المفيد المطالبة بتحديد هامش لمشاركة الجمهور فى صناعة البرامج الإعلامية أو للتداخل معها ، كذلك قد يكون من المفيد المطالبة بدعم الدولة لهذه الصناعة لغير القادرين، وقبل هذا كلّه يجب إعداد خطط نظرية وعملية دراسية (رسمّية وغير رسمّية) لتدريب الأجيال الجديدة وتعريفهم بكل أهداف الأجهزة الإعلامية، وكيفيّة معالجتها للأحداث، وارتباط هذه المعالجات والتوجّهات الثقافيّة بالجهات المالكة.

التربية والإعلام

يؤدّى تعاظم الدور الذى يقوم به الإعلام على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كافة، إلى تعاظم انعكاسات هذا الدور على المستوى التربوى ، من خلال ما تبثّه وسائل الإعلام من معارف ومعلومات وأنماط ثقافية " فهذه الوسائل مدرسة حقيقية موازية للمدرسة المعهودة ، وهو ما من شأنه أن يخفف من عبء المدرّسين فى البلدان النامية "[1]، بصفة خاصة – حيث يزداد العبء على المدرسة – إذا كان هناك نوع من التكامل بينهما ، كما أنه من الممكن أن يضيف أعباءً جديدة على المؤسسات التعليمية إذا كان هناك تناقض ومن الممكن أيضاً أن يكون أثر هذه الأجهزة الإعلامية سلبياً لدرجة كبيرة يحددها عمق التناقض بين المهمّتين ، فهذه الأجهزة تمتلك قدرات ضخمة تمكّنها من تقويض أو تثبيت أو تطوير الأفكار والاتجاهات والقيم، أو إعادة بنائها وتشكيلها على هيئة مغايرة ، خاصة إذا وضعنا فى اعتبارنا الارتباط الوظيفى الإعلامى كمنتج نهائى بالإطار التطبيقى للثقافة (البعد العملى للواقع المعيش على عكس المؤسسات التعليمية التى يرتبط الشق الأكبر من وظيفتها بالإطار النظرى للثقافة) ، بالإضافة إلى أهمّ صفتين يتميز بهما الإعلام على كل المؤسسات الاجتماعية الأخرى، الأولى هى صفة الجذب (بالتشويق أو الإثارة أو لفت الانتباه أو... إلخ) ، والثانية هى وقت العمل اللامحدود طوال الليل والنهار ، وفى الأوساط الاجتماعية كافة، بما فى ذلك المؤسسات التعليمية ذاتها والأسرة أيضاً ، فى حين أن الوقت الذى يقضيه التلاميذ فى هذه المؤسسات التعليمية لا يتسم فقط بالصغر ، ولكنه قد يتسم فى أحيان كثيرة باللاجدوى

---

١) مصطفى المصمودى ، مرجع سابق ، ص١٨٤ .

خاصة إذا انعزلت المؤسسة أو تخلّفت عن مواكبة ظروف عصرنا الحديث الذى نعايشه شكلاً ومضموناً ، وهو أمر شائع فى بلدان العالم الثالث ، كأن تتسم المناهج بالعجز عن متابعة التطورات العلمية أو التكنولوجية على سبيل المثال وكل هذه السلبيات تمثّل فى حقيقة الأمر أثراً جديداً يضاف إلى الآثار الإيجابية لفعالية الاتصال الإعلامى ، ويؤكّد على نجاح دورها وبصفة خاصة على التلاميذ صغار السن.

فقد " اتضح من دراسة أجريت باستراليا أن الطفل الذى يبلغ عمره خمس سنوات بهذا البلد يقضى ٢٠٠٠ ساعة أمام جهاز التليفزيون ، قبل أن يلتحق بالمدرسة ، أى ما يعادل سنتين دراسيتين ، وتكشف نفس الدراسة أن المواطن الاسترالى يمضى ما يعادل سبع سنوات من حياته فى الاستفادة من وسائل الاتصال"[1]، وهذا مثل للبلدان المتقدّمة التى تملك من المقومات الحضارية ما يجعل الفرد قادراً على الجدل والمناقشة وتكوين وجهات النظر الخاصة المؤيدة أو المعارضة للرسالة الإعلامية فى ضوء فهم وتحليل الواقع المحلّى أو العالمى بالمقارنة مع واقع الدول النامية التى تسيطر عليه نسب الأمية والبطالة والفقر العالية ، ووقت الفراغ الطويل والأمية الثقافية وضعف الإمكانات المادية والمعنوية الأمر الذى يهيىء لأجهزة الإعلام مرتعاً خصباً لتحقيق أهدافها بسهولة تامة ، ولا يجب أن نغفل أن هذه الإحصائية قد اقتصرت على جهاز التليفزيون فقط ، ولم تتطرّق إلى بقية الوسائل الأخرى ، كالأتارى أو الفيديو جيم أو الكومبيوتر أو... الخ .

---

١) المرجع السابق ، ص١٧٧ .

إن " إحدى مهام التربية هى تنمية استعدادات التلميذ حتى يصبح قادراً على تقييم وضع المجتمع الذى يعيش فيه ، وتؤدّى ضمنه وسائل الإعلام دوراً مهماً للغاية " [١] ، " وقد أثبتت عدّة تجارب أنه بإمكاننا تنمية ذكاء الأطفال فى سن ما قبل المدرسة بفضل التليفزيون ، وخاصة الأطفال الذين ينتمون إلى فئات اجتماعية ذات دخل ضعيف " [٢] ، وهم الغالبية العظمى من أطفال العالم الثالث وينعكس انعدام القدرة على تقييم الفرد لوضع مجتمعه انعكاساً سلبياً مباشراً إذ يتحوّل هذا الفرد إلى مجرّد عبء جديد يضاف إلى قوى التخلّف ، وهذا يعكس بدوره مدى أهمية الدور التربوى الذى تقوم به أجهزة الإعلام ، ليس فقط من خلال زيادة نسب الذكاء أو المساعدة فى تحقيق بعض الأهداف التعليمية ولكن أيضاً من خلال المساهمة فى إنجاز أهداف الفلسفة العامة للمجتمع، والتى يأتى فى مقدمتها تقوية وزيادة قنوات الربط بين الفرد وثقافة مجتمعه ، وتوعيته بظروف المجتمع الخاصة وقضاياه الحقيقية ومشكلاته الفعلية والآثار المترتبة عليها واحتمالات الحلول المتاحة ، وبدائل هذه الحلول ، والآثار الجانبية لكل حل على حدة، وتجسيد الواقع كما هو – فى ضوء المتغيرات الدولية - دون تزييف أو تجميل .

والتربية " هى وسيلة المجتمع للبناء والبقاء والتطور " [٣] ، ويمتد مفهوما البناء والتطور من المنظور التربوى ليشملا كل النواحى الاجتماعية ،والاقتصادية والسياسية والصحية ، و... إلخ ، دون إهمال لأية ناحية ، ودون أن يكون بناء بعض الجوانب على حساب جانب أو بعض الجوانب الأخرى .

---

١) المرجع السابق، ص١٧٥ .
٢) مصطفى المصمودى ، مرجع سابق، ص١٧٤.
٣) مصطفى رجب – **الإعلام التربوى فى مصر ، واقعه ومشكلاته** – القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٩ ، ص٦٠ .

وبطبيعة الحال يكون البناء هشّاً ما لم يكن له أساس قوى يعتمد عليه شكلاً ومضموناً ، ويتشابه البناء المعمارى مع البناء البشرى ، مع الأخذ فى الاعتبار الفارق فى التشبيه ، فإذا كان أساس البناء المعمارى يتكوّن من مجموعة من مواد البناء الخام أسفل البناء (تحت الأرض) ، ولا يراه أحد ، ولا يرى سوى الشكل الظاهرى ، فإن هذا الأساس لابد أن تتوفّر فيه مجموعة من الشروط والمواصفات التى يأتى فى مقدّمتها ضرورة أن تكون مواد البناء منتزعة من نفس مكوّنات البيئة التى ستغرس فيها ، حتى يتمّ التفاعل والتكامل مع مكوّنات البيئة على صورة لا تترك فرصة للتعارض أو التناقض الذى يسمح بتسلل عوامل الضعف أو التضاد الذى يؤدّى إلى رفض مادة البناء ومقاومتها كعنصر غريب دخيل على هذه البيئة ، وينطبق هذا المعنى أيضاً على مكوّنات بناء الشكل الخارجى والنمط المعمارى كى يتمّ تناسق المنظر العام مع المعطيات البيئية، فتتحقق الهارمونية المكانية والزمانيّة، فيتحقّق التجانس: مكانيّاً وزمانياً، بما يريح العين ويشبع الحواس الجمالية ، أمّا إذا اختل أى عنصر من عناصر التكامل البيئى ، فإن النتيجة لا تعنى سوى الهدم ، أو على أقل تقدير قصر العمر الافتراضى للبناء، وضعفه، وإفراز القبح المكانى والزمانى.

وكذلك الحال بالنسبة للبناء البشرى الذى لا يرى منه سوى ظاهره وفعاله (تصرّفاته/شكله/مظهره)، أمّا أساسه فلا يرى ، وهو الأساس القيمى المزروع بداخل الإنسان، وهو الذى يحدد نوعية فكره وسلوكه، وهو الذى يحدد ماهيته ، وهو الذى يسيطر على الجانب المادى (البيولوجى) من بنائه ، فهو الذى يحدد كل صفات هذا البناء البشرى على صورة إيجابية تنتج التكامل والتآلف بين الفرد ونفسه ، وبينه وبين بقية أفراد المجتمع وبقية الأبنية الاجتماعية الأخرى

(الجمال)، أو على صورة سلبية تنتج التنافر والكراهية (القبح) بين الفرد والمجتمع ، وبين الفرد ونفسه ، وبينه وبين أى شىء آخر ، أو تفرز التضاد والتناقض على أقل تقدير .

أمّا البقاء فيرتبط ارتباطاً مباشراً بالقدرة على التطوّر ومواجهة التغيرات والمستجدات والحوادث الطارئة ، فكما يتعرض البناء المعمارى لعوامل التقلبات الجوية كالتعرية ، ولعوامل الهدم أو الضعف مثل الاهتزازات الأرضية أو خطر المياه الجوفية ، كذلك يتعرّض الإنسان للاهتزازات القيمية ولعوامل التقلّبات الثقافية ، إعلامياً وتربوياً وسياسياً و ... إلخ ، نتيجة للتغيرات العالمية أو المحلية وهذا لا يشير فقط إلى أهمية قناعة الأفراد بقيم مجتمعهم ، ولا إلى مدى ما تتمتع به ثقافتهم الوطنية من أصالة ومرونة وقدرة على الصمود أمام الأحداث المفاجئة ولكنه يشير أيضاً ، بل ويؤكّد على مدى أهمية قناعة كل أجهزة المجتمع وبصفة خاصة الجهاز الإعلامى ، بهذه القيم وضرورة التمسّك بها والمحافظة عليها والعمل المستمر من أجل تطويرها وصيانتها من خلال العمل داخل إطار التناسق مع بقية الأجهزة الأخرى .

وإذا كانت التربية أداة لتحقيق التنمية ، والتنمية أداة لتطوير التربية " [1] فمن المعروف أن الإنسان هو أهمّ عناصر التنمية والتربية على حدّ سواء ، ومن ثم فإن هذه " التنمية الشاملة يجب ألاّ تتمّ – مهما كان التعويض – على حساب القيم الثقافية الأصيلة "[2] التى تمثّل الطاقة الرئيسية المحرّكة والموجهة للفكر والسلوك ، الأمر الذى يفرض على الأجهزة الإعلامية بصفة خاصة أن تتخذ من منظومة القيم الوطنية مساراً أساسياً لها ، تدور فى فلكه وتعمل من خلاله على

١) مصطفى رجب، المرجع السابق ، ص٦١ .
٢) مصطفى المصمودى، مرجع سابق، ص١٨٤ .

غربلة القيم الثقافية العالمية المنتشرة فى الفضاء والإثير وبقية الأوساط الإعلامية عند التعامل معها من أجل تنقية القيم الوطنية وعزل ما يعلق بها من الشوائب الثقافية.

هكذا يتّضح ، أن دور الإعلام " كتربية موازية " إمّا أن يكون إيجابياً بما يمكن أن يطلق عليه " تربية الجمال " ، فى حالة التناسق مع بقية الأدوار الاجتماعية الأخرى من أجل الحفاظ والدفاع عن الثقافة الوطنية ، وإمّا أن يكون سلبياً ، بما يمكن أن نطلق عليه " تربية القبح " فى حالة التنافر مع بقية الأدوار الاجتماعية، أو التخلّى عن بعض قيم الثقافة الوطنية.

التربية والإتصالات *Education and Communication*

لا يمكن الفصل بين الأجهزة الإعلامية وأجهزة الاتصالات العالمية الجبّارة التى تحتل مكانة متميزة فى الحياة تتزايد أهميتها يوماً بعد يوم ، كالفاكس والتلكس وشبكات الكوابل البحرية وشبكات الأقمار الصناعية ، وشبكات الإنترنت ، والبريد الإلكترونى،والأطباق الهوائية ، ومحطّات الإرسال والاستقبال الفضائى ، و ... إلخ .

كل هذه الوسائل الاتصالاتية تعمل – كأجهزة مستقلّة أو متعاونة مع الأجهزة الإعلامية – تحت سقف منظومة من القيم الثقافية المنتجة لها والمتحكّمة فى عملها، حتى وإن اختلفت الوسيلة أو طريقة الآداء، إلاّ أنها جميعاً تتفق فى الهدف (الاتصال)، فهى كمنتج تكنولوجى تحمل نفس خصائص النظام الاجتماعى المنتج لها والقائم على توزيعها، ولإثبات مدى أهمية وخطورة هذه الأجهزة لا يوجد ما هو أبلغ من أنها لم تعد دليلاً على الرقى والتقدم فقط، بل أصبحت سلاحاً حضارياً استراتيجياً يعاون الدول على احتلال المواقع المتميّزة فى عالمنا المعاصر، فقد عاونت تكنولوجيا وسائل الاتصالات الحديثة، الحاسبات

الإلكترونية، وتوابع الفضاء الصناعية، والتلفزيون، التى امتزجت مع نظام تجارى يتّسم بالتوسّع والقوّة، فى دفع الولايات المتحدة إلى احتلال مركز صدارة الاقتصاد العالمى" [١]

وقد نجد فى هذا تفسيراً لسعى الدول الصناعية المتقدمة - والغربية منها بصفة خاصة – لاحتكار هذه الصناعة واحتكار نشرها وتوزيعها والعمل على تطويرها كمّاً وكيفاً بسرعة مذهلة وتخفيض أسعارها لغزو الأسواق العالمية والسيطرة عليها ، والتركيز على أسواق العالم الثالث ، والتركيز على تلك الأجهزة الفردية بصفة خاصة ، لسهولة استعمالها وانخفاض سعرها وكثافة تأثيرها ، كالفاكس ، والتليفون المحمول ، والكومبيوتر الشخصى *P.C.* والأنسر ماشين ، والريموت كنترول ، والبيجر ، فهى أجهزة ذات إفراز ثقافى عالى الجودة ، والمتأثّر بها هو الذى يدفع ثمنها وهامش الربح عن طيب خاطر .

وقد أشارت الدراسات إلى " أن التوسع العالمى فى نقل البريد إليكترونياً وشبكات المعلومات ، ونظم استرجاع البيانات عن طريق بنوك المعلومات ، سوف يؤثّر تأثيراً هائلاً فى السنوات المقبلة على الثقافات بدرجة أكبر من تأثير أى نظام للبث المباشر "[٢] ، ويمكن إرجاع صحّة هذه التوقّعات ليس فقط إلى الكثافة الكمّية الهائلة لهذه الأجهزة – والفردية منها بصفة خاصة كما سبقت الإشارة وليس فقط لكثافتها الكيفية التى تتميز بها فى قدراتها الإنجازية التكنولوجية المتعددة والمعقّدة ، ولا لرخص سعرها وسهولة استعمالها فقط ، ولكن لأنها أصبحت ضرورة حيوية من ضرورات الحياة المعاصرة، لا يمكن للفرد ولا

١) هربرت شيللر ، (الإتصال والهيمنة الثقافية)، ترجمة : وجيه سمعان عبد المسيح ، مراجعة : مختار محمد التهامى **الألف كتاب الثانى**، العدد ١٣٥، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٩٣، ص٥٠ .
٢) هربرت شيللر ، (الإتصال والهيمنة الثقافية) ، المرجع السابق، ص٦٠ .

للمجتمع أن يستغنى عنها ، إضافة إلى أن المجتمعات النامية تنظر إليها كمظهر من مظاهر التقدّم ، وبداهة كلّما زاد استعمالها – وهذه حقيقة واقعة لا تحتاج إلى تدليل – زاد تأثيرها الثقافى ، وقد أدّى ما تتمتع به هذه الأجهزة من ميزات إلى أنها أصبحت فى وقتنا الراهن إحدى أهم المنتجات المستخدمة فى كل الأماكن ، الشوارع ، المعارض ، المنازل ، المدارس ، ... الخ .

وتفرز هذه الوسائل تأثيرها الثقافى بطريقة ذاتية نابعة من طبيعة تصنيعها وتوزيعها وآلية عملها ، إذ تفرض على المتعامل معها أن يفكر بنفس فلسفة آدائها ، وأن يفكر بلغتها الأجنبية وأن يستخدم هذه اللغة إذا أراد أن يتصل بالعالم حوله ، وإلاّ ينحصر فى الحدود المحلّية الضيقة ، بالإضافة إلى حتمية تفكيره بنفس أسلوب تفكير المصدر الاتصالى الأّم أو الرئيسى (الأقمار الصناعية ، بنوك المعلومات ، شبكات المعلومات) ، وهى مصادر أجنبية تحدد طريقة معينة لاستخدام الأجهزة وللتعامل مع البشر فى كل أنحاء العالم ،وهكذا نرى أن كل ما يتعلّق بالأجهزة الاتصالاتية من قريب أو من بعيد يفرز تأثيراً ثقافياً أجنبياً يتسم بالقوة والفعالية العالية الفورية والسرعة المتناهية .

ومن المعروف أن عمليات الاتصال لا تتوقف فقط على المرسل والمستقبل بل تشمل طريقة الاتصال والوسط الذى يتم فيه هذا الاتصال ، وكل الظروف المحيطة بهذه العملية ، ومن الطبيعى أن تزداد فعالية العملية الاتصالية كلّما ازداد تلاشى المسافات والفوارق بين عناصر الاتصال ، وهذا الشرط توفره الأجهزة الحديثة ، وتضيف العديد من المميزات من خلال تطوّرها المدهش الذى يسبق سرعة الزمن ، وكل هذا يعنى المزيد من سرعة وعمق قناعة الفرد أو المجتمع بضرورة زيادة الاعتماد على هذه الأجهزة من أجل مواكبة التغيّر والتطوّر العالمى

وتتجسّد خطورة التعامل مع هذه الأجهزة من خلال عدم الوعى بأبعاد ماهيتها الوظيفيّة عبر القومية *Inter – National*، وكل ما تحمله من قيم وأنماط ثقافية مغايرة للقيم والأنماط الثقافية الوطنية ، وأيضاً من خلال عدم الوعى بما تحمله من قيم أجنبية فى طبيعتها عند استخدامها على المستوى المحلّى وباللغة الوطنية، فكل" وسائل الاتصالات فى البلدان النامية، باستثناء بعض الحالات تدخل فى أغلب الأحيان أنماطاً تربوية وقيماً وطموحات فردية وجماعية " [1]، قد لا يكون لها أية علاقة بظروف الوطن أو بأهداف التنمية على أقل تقدير .

التربية وصناعة المعلومات :-

لا يمكن الفصل بين التربية وصناعة المعلومات ، فالجانبان وجهان متماثلان لعملية واحدة خاصة بتصنيع الثقافة كمادة خام لخدمة أهداف معينة حتى وإن اختلافا فى هذه الأهداف ، كالضرورات الملحّة للتربية فى العالم الثالث على تأكيد وتنمية الهوية الوطنية على سبيل المثال فى مواجهة الرغبة القوية والمحاولات المتعددة من جانب الدول المتقدّمة لفرض سيطرتها الثقافية على العالم ، كذلك لا يمكن التحدّث عن الأجهزة الإعلامية والاتصالية بمعزل عن صناعة المعلومات ، " فصناعة المعارف المتمثلة فى جميع الأنشطة التى تنتج وتنقل وتنشر الأفكار ، هى التى تطور التكنولوجيا والتى تعدّ بدورها الموجّه الحقيقى فى عصرنا للمصير الاجتماعى ، فهى التى تغيّر الحياة بإيقاع متسارع " [2] والمعرفة هى المسؤول الأوّل والأخير عن وجود المنتج التكنولوجى وعن صناعة المعلومات .

---

١) مصطفى المصمودى، مرجع سابق، ص١٨٧ .
٢) فوزى فهمى ، الثقافة والتجدد، مرجع سابق ، ص ص : ١٩ : ٢٠ .

الإعلام والتبعية :-

يشير مفهوم التبعية عند " دوس سانتوس *Dos – Santos* إلى موقف يتم فيه تشريط التوجّه الاقتصادى لمجموعة معينة من البلدان بالنمو والتوسع الذى يحققه اقتصاد آخر، وتفترض علاقة الإحالة بين اقتصاديين أو أكثر وبين التجارة العالمية شكلاً للتبعية، حين يصبح فى إمكان بعض الدول المسيطرة أن تباشر توسّعها الاقتصادى بنفسها ، على حين لا تستطيع الدول النامية أن تتوسّع إلاّ فى إطار الدولة المسيطرة، مما قد يتسبب فى آثار سلبية أو إيجابية أو كليهما معاً على نموها المباشر ، وفى كل الحالات فالموقف الأساسى للتبعية يؤدّى إلى موقف عام للدول التابعة يضعها من خلاله فى ظل قيود استغلال الدول المسيطرة " [1] وإذا كان أساس نشأة مدرسة التبعية أساساً اقتصادياً ، فإن تفسيراتها تنسحب بنفس طريقة التحليل والتطبيق – على بقية المجالات الاجتماعية الأخرى ، التربوية والثقافية ، والسياسية، والعسكرية، و... إلخ، مع الأخذ فى الاعتبار عدم إمكانية الفصل بين هذه المجالات وبعضها البعض ، وبصفة خاصة بين النظام الثقافى للمجتمع ونظامه الاقتصادى الذى يتخطى حدود تلبية احتياجات المجتمع ليصبح مؤشراً للقدرة على البقاء والتطوّر والرفاهية ، فالدول المتقدّمة هى الدول ذات الاقتصادات القوية المتطوّرة.

وتؤدى العلاقة بين هذين المجالين دوراً رئيساً فى تشكيل وتوجيه الأجهزة الإعلامية وتحديد أهدافها وطريقة عملها ، " فالناتج الإعلامى الثقافى تحدده بقدرة كبيرة ، إن لم يكن كلية ، ضرورات السوق التى تحكم ما ينتجه النظام الشامل من سلع وخدمات " [2] ، ومن ثم تكون إحدى المهام الأساسية

١) كمال نجيب ، (التبعية والتربية فى العالم الثالث) ، مرجع سابق ، ص٤ .
٢) هربرت شيللر ، (الإتصال والهيمنة الثقافية) ، مرجع سابق ، ص١٨ .

للإعلام هى تهيئة مناخ المجتمع العام للترويج لهذه السلع والخدمات ، بمعنى أن "يفرز الأذواق والقيم التى تتفق مع معاييره الخاصة التى تفرضها وتعززها مقتضيات السوق " (١).

ولمّا كانت الرأسمالية الغربية هى المسيطرة على الأسواق العالمية– وبصفة خاصة أسواق دول العالم الثالث – سيطرة شبه تامة بعد سقوط الكتلة الاشتراكية ، يكون على الأجهزة الإعلامية أن تروج ليس فقط لمنتجات دول المركز ، ولكن عليها أن تروج أيضاً ، لقيم ومعتقدات وأيديولوجيات هذه الدول ، ليس من المستغرب إذن أن تكون " المصالح المسيطرة لاقتصاد رأسمالية الدولة هى التى تحدد الطابع المميز لعملية تدفّق المعلومات ، وأشكال الرقابة عليها " (٢).

والتبعية الإعلامية فى بلدان العالم الثالث تعنى أن تبقى فى مسيرتها بشكل دائم خلف الإعلام الغربى المتقدّم، الأمر الذى لا يعنى فقط استمرارية التخلّف واستمرارية آليات العمل على طريقة المسخ المشوّه بالتقليد أو بانتظار الأوامر والنواهى ، واستمرارية التعوّد على التراخى والسلبية وتعطيل الإرادة والمزيد من خفض الوعى ، ولكنه يعنى أن تظل أجهزة الإعلام التابعة خادمة لأهداف إعلام المركز المتقدّم، أى أنها تظل تستنزف طاقاتها بنفسها لخدمة الطرف المسيطر ، الأمر الذى يؤدّى إلى تعميق التبعية بصورة دائمة وزيادة الهوة بين الطرفين ، فيزداد المتقدم تقدماً ، ويزداد المتخلف تخلفاً .

وتتضح خطورة الدور التبعى للأجهزة الإعلامية عند تركيزها على الترويج للمنتجات الغربية على عدة مستويات ، الأوّل هو ما تحمله هذه السلع

١) هربرت شيللر ، (المتلاعبون بالعقول) ، مرجع سابق ، ص١٩٥ .
٢) هربرت شيللر ، (المتلاعبون بالعقول) ، مرجع سابق ، ص٥٨ .

والخدمات من قيم وأنماط ثقافية خاصة بالمجتمع الذى ينتجها ويوزعها ، " فالمواد الاستهلاكية ليست مجرّد أشياء مجردة ، إنها تعبّر فى الواقع عن نظام اجتماعى معيّن، وربما تعبّر عن كفاءة هذا النظام الذى كان وراء هذه المواد وتوزيعها " [١] وينطوى هذا على نوع من أنواع التغريب *Alienation* ، وزعزعة الانتماء فالإعجاب بالمنتج يعنى بالضرورة الإعجاب – العلنى أو الضمنى – بفلسفة إنتاجه وهو ما يعنى اهتزاز النظرة إلى بعض القيم الوطنية على أقل تقدير .

أمّا المستوى الثانى فهو نشر قيم الاستهلاك والقضاء على القيم الإنتاجية وتؤدّى استمرارية هذا الوضع إلى تعميق توليد قوى السلبية واللامبالاة والتواكل ، وإضفاء الشرعية عليها ولو بشكل ضمنى ، إضافة إلى ما تنطوى عليه آلية التعامل مع هذه الأجهزة من توليد لهذه القوى السلبية أصلاً ، " فالجهاز الإعلامى بوجه عام ينطوى فى جوانبه التكنولوجية على الميل إلى توليد السلبية ، فليس هناك ما هو أسهل من إدارة مفتاح التشغيل والاستلقاء على أريكة ، وترك الصورة تشق طريقها دون وساطة إلى الذهن " . [٢]

وأخطر أنواع التبعية الإعلامية هو " ما يتعلّق بمضمون الوسائل الإعلامية حيث تؤدّى إلى انعدام العلاقة بين مضمون المواد الإعلامية وبين الواقع الاجتماعى والثقافى السائد فى الدول النامية التى تستورد مضموناً أجنبياً لا يعكس فكر وثقافة المجتمع ، ويفرض فكراً معاكساً لمشروعات التنمية ، كما أن هناك أشكالاً من التحريف فى صياغة الأخبار وتحريرها ، تقوم بها وكالات الأنباء العالمية والصحف والإذاعات الدولية . [٣]

---

١) عبد الرضا الطعان ، (الإمبريالية الثقافية فى العالم الثالث) ، مرجع سابق ، ص٨٠ .
٢) هربى شيللر ، (المتلاعبون بالعقول) ، مرجع سابق، ص٤١ .
٣) السيد بخيت محمد دوريش ، (رؤية عربية لسوسيولوجية وسائل الإعلام) ، **مجلة شؤون عربية** ، الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، العدد ٥٧ ، السنة ١٥ ، سنة ١٩٩٨ ، ص٢٤ .

وتزداد خطورة الدور التبعى الإعلامى حين تكون المواد المروجة، ذات كثافة فكرية عالية (كالأفلام والمسلسلات والبرامج الثقافية ، والرياضية و ... إلخ) ، إذ تكون مشبعة بالقيم والمعتقدات والاتجاهات والآراء والأفكار الغربية ، بطريقة شيقة وجذابة تساعد على تقبلها واستساغتها وهضمها ، بل وعلى إدمانها فى أحيان كثيرة ، معتمدة فى تحقيق أهدافها على التفوّق الفنى والتكنولوجى الغربى فى مقابل التخلّف الفنى والتكنولوجى المحلّى ، الأمر الذى يساعد على خلخلة منظومة القيم الوطنية وإحلال القيم الواردة محلّها، وربما عن رغبة ملحّة أو عن رضى من المجتمع أو المواطنين لمتابعة هذه الأعمال الثقافية زائعة الصيت العالمى ، مما يدفعهم إلى النظر إليها نظرة إعجاب وتقدير واحترام أيضاً أو النظر إليها على أنها أعمال راقية فى مجملها .

ويسهّل مهمة هذه المنتجات عدد من العوامل المساعدة والتى يأتى فى مقدمتها التأكيد على صدق محتواها أو شكلها وأهدافها ووظيفتها، من خلال تكاملها مع منظومات الغزو الفكرى والهيمنة الثقافية وآليات التبعية المسيطرة على كل مظاهر الحياة فى مجتمعات العالم الثالث ، ويؤكد على فعاليتها أيضا الترويج الإعلامى وغير الإعلامى لبعض الشعارات الخاطئة التى يولى الغرب اهتماماً كبيراً بها وبنشرها على المستوى العالمى، والتى تربط بين مفهومى الحرية والتقدم والنموذج الثقافى الغربى كحل وحيد للتخلص من الأزمات والوصول إلى الرفاهية والتطور ، بالإضافة إلى طبيعة عمل الآلة التكنولوجية الإعلامية الغربية الصنع أساساً .

والأمثلة على نجاح هذه المنتجات الثقافية عالية الجودة كثيرة ومتنوعة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مسلسل " هرقل " الأمريكى الشهير الذى

كان التلفزيون المصرى يتباهى بأنه يعرض فى مصر وأمريكا فى الوقت نفسه ومن أهم آثار نجاحه انتشار صورة البطل " هرقل " أو البطلة " ليلى " وبعض الممثلين والممثلات على صدور التيشيرتات وعلى أغلفة الكراسات المدرسية والأجندات وعلى الملابس الداخلية أيضاً ، وتعليق صورهم فى واجهات المعارض وفى المنازل وفى استخدام الديكورات ، وفى هذا المسلسل تظهر الممثلات (وعددهن أكبر بكثير من الممثلين) شبه عراه ، وهن فى أجمل صورة وأحسن منظر وأفخر ثياب (شفافة) تحيط بهن الورود والرياحين وهالات الحب والاعجاب ، وبالطبع قد تمّ اختيارهن من أجمل نساء العالم مع التركيز تصويرياً على مفاتن أجسادهن من أجل اثارة الغرائز والشهوات (بمناسبة وبدون مناسبة) ونشر قيم العرى التى قد تبدو عادية فى بعض المجتمعات الغربية ، ولكنها من المحرّمات فى الثقافة الإسلامية .

وبطبيعة الحال ، يتعرّض هذا المسلسل (كغيره من المسلسلات) للعديد من المواقف الفكرية المرتبطة بواقع الحياة المعيشة ، وتتم معالجة الأمور ومناقشة المشكلات بطريقة فكرية غربية (تبلور بعض عناصر الثقافة الغربية) ، تثير الإعجاب والدهشة من كيفية استطاعة هؤلاء الغربيين الخروج من المآزق فى لحظات قصيرة وبأساليب ذكية ، تروج فى جملتها لتفوق الثقافات الغربية الذى يعكس بطريقة غير مباشرة تخلّف الثقافات الوطنية .

وتتم أثناء أحداث هذه المسلسلات مناقشة موضوعات الجنس والشهوات بطريقة عادية علنية ، ويتم التركيز على مثل هذه الموضوعات بطريقة توحى بأنها حق من حقوق الإنسان الذى غبنته المجتمعات غير الغربية ، أو سلبته بقية الثقافات والأديان (لتأليب الشعوب على ثقافاتها وأديانها وتراثها) ، ولا يفوت السادة

الغربيون القائمون على صناعة هذه المنتجات: بالكتابة أو الإخراج أو التصوير أو الديكور أو ... إلخ ، لا يفوتهم الاهتمام بإبراز عبقريات " السوبرمان الأبيض" الذى يستطيع أن يحل أعقد المشاكل أو يقضى على أعظم الأزمات فى ثوان معدودة وبجهد لا يذكر ، وتلك ظاهرة عامة تسود كل المنتجات الثقافية الغربية ثم تطوّر أمرها إلى حدّ تخصيص العديد من الأفلام والمسلسلات والبرامج لتأكيد وترويج هذه الفكرة ، نذكر منها على سبيل المثال ، مسلسل " زينة *Zina* " المرأة الأسطورية الأمريكية " التى تظهر طول الوقت شبه عارية ، ثم تتطاير فى الهواء وتتقلب بسيفها الصارم البتار..! كى تظهر كل مفاتن جسدها الأبيض الرائع الجمال قبل ظهور شجاعتها وقوّتها وإقدامها وذكائها ، وكذلك مسلسل " ماكجيفر " ومسلسل " رجل بـ ٦ مليون دولار " و" إمرأة بـ ٦ مليون دولار " و"الرجل الأخضر " ، وكلّها منتجات ثقافية تعكس بطريقة غير مباشرة عجز وتخلّف وغباء وعدم تنظيم مجتمعات العالم الثالث ، وأحياناً كثيرة يكون هذا الانعكاس مباشراً وبطريقة فاضحة عندما يبعث السوبرمان الأبيض (ماكجيفر أو بعض رجال المخابرات) لإنجاز بعض المهام فى دول العالم الثالث ، فتتجسد المقارنة بين المجتمعين بطريقة بشعة ،حيث نجد النظافة والذكاء والنبوغ والتطور والإنسانية لدى هذا المبعوث السامى الأبيض، أمام قذارة وغباء وتخلّف الوطنيين وتتجسد قدرات هذا البطل الأبيض على نحو رائع وهو لا يملك أى شىء على الإطلاق أو ربما يمتلك قلماً مثلاً أو علبة كبريت على الأكثر ، ثم يستطيع بعد ذلك أن يحطم القلاع الحصينة والسجون والمعتقلات ، وأن يتصدى لمئات الجنود المسلّحين ثم يفرج عن بعض المعارضين للنظام (المحبين للغرب) أو يطلق سراح

البيض المعتقلين لدى السلطات الوطنية التى تظهر فى صورة التوحّش والتخلّف واللاآدمية ، ثم يعود يهم سالماً إلى أرض الوطن (الغربى).

وتتم المقارنات المباشرة بين واقع الحياة فىالمجتمعات المتقدمة ، وواقع الحياة فى مجتمعات العالم الثالث ، فنرى الذباب والحشرات فى المطاعم والمقاهى والمتاجر والمنازل ومظاهر الفقر والتشرّد ، ونرى القاذورات والأتربة فى الشوارع والمرضى والمعاقين والشحاذين والشحاذات وماسحى الأحذية والأطفال فى ملابس رثّة ومتسخة وأعينهم متورّمة أو وهم يلتقطون بقايا الطعام من أكوام القاذورات ، وفى المقابل لا نرى فى الواقع الغربى سوى الحدائق الغناء والمتنزهات الحديثة والشوارع المنسقة والأشجار اليانعة وأحدث الأزياء والموضات ، وكل مظاهر الرقى والرفاهية تنتشر فى كل مكان، الكومبيوتر، التليفزيون، الدوائر التلفزيونية المغلقة ، .. إلخ ، إلى جانب النظام الشديد واحترام القانون ، وكأن بلدان العالم الثالث لا يوجد بها من ينطبق عليه معنى الإنسان ، " ففى الفيلم الأمريكى " سرقة تابوت العهد " الذى عرض فى مصر ١٩٨٣، وأثار ضجة فى أوساط المثقفين ، يأتى بطل أمريكى إلى مصر ليسرق التابوت وينجح بالطبع فى مهمته بعد أن يعترض سبيله مئات الجنود المسلحين والمزودين بمدافع ودبابات وآلات عسكرية ضخمة ، فيواجههم معزول السلاح ويتغلب عليهم ويعود منتصراً وفى فيلم " المعبد الملعون " الذى أخرجه اللوبى الصهيونى فى أمريكا على إثر اختطاف طائرة $T.W.A$ الأمريكية إلى بيروت واحتجاز الرهائن لفترة من الزمن ففى هذا الفيلم تأتى مجموعة من الكوماندوز الأمريكى إلى بيروت لتحرير الرهائن والطائرة معاً ، وبعد تخطيط دقيق تقوم الفرقة الأمريكية باقتحام كل الحواجز اللبنانية ونقاط التفتيش والثكنات العسكرية ، وتطلق سراح الرهائن

وتعود منتصرة "[1]، وحتى فى المنتجات الثقافية التاريخية ، يزيف الغرب التاريخ فتظهر البيئات الغربية على أفضل شكل وأفضل صورة وأجمل تكوين، الشوارع نظيفة والأبنية منتظمة والحدائق مرتّبة والميادين مزدحمة بشواهد الجمال (التماثيل والنافورات والأشجار) وكل شىء منظم ، من أجل الإلحاح على صدق وتفوّق وأصالة الثقافات الغربية ، على عكس ما تثبت مصادرهم التاريخية ذاتها

وتبلغ بعض السلع الثقافية حدّاً بعيداً من الجرأة والتطاول على المقدسات والحرمات تحت شعار الحرية الفنية ، وتزينها للجمهور (والناشئة بصفة خاصة) بصورة تدعوهم لتبنّى هذه الأفكار والتصرفات بشكل مباشر ، وأوضح مثل لهذا هو مسلسل "الجرىء والجميلة *The Bold and The Beautiful* " الذى كان محور أحداثه هو خيانة الأخ "ريدج " لأخيه،وخيانة " زوجة الأخ " لزوجها ، وكيف أن الزوجة اقتنعت بحب " ريدج " الجرىء ، وقررت مبادلة الشوق والغرام ، وقد نجح هذا المسلسل نجاحاً كبيراً دفع معظم الجماهير فى مصر لمتابعته والتعاطف مع الخائن الجرىء ، والخائنة الجميلة ، وكالعادة طبعت صورة " ريدج " على كل شىء ، الملابس ، الكتب المدرسية ، وقد بلغ هذا النجاح حدّاً دفع بعض أصحاب المحلاّت إلى إطلاق اسم "ريدج " على معارضهم [2] ، أما محبوبته الجميلة " زوجة أخيه " فقد استطاع هذا المسلسل أن يظهرها فى صورة الزوجة الوفية فى بداية الأمر، والتى يهجرها زوجها ولا يوليها اهتماماً يذكر، وتظل صابرة على

---

١) جورج المصرى ، (المواطن العربى فى الصورة الإعلامية الأمريكية) ، **مجلة الفكر العربى**، العدد ٨٤ ، السنة السابعة عشرة (٢)، بيروت، سنة ١٩٩٦ ، ص٣٣ ، عن :-
على رزق : " تأثير الإعلام فى تكوين العقلية – نموذج الولايات المتحدة، منبر الحوار ، ع١٧ ، بيروت ، ربيع ١٩٩٥ ، ص١٣٠ .

٢) اطلق أحد أصحاب المحلات بالإسكندرية اسم " ريدج " على معرضه الكائن بحى المنتزة ، شارع مالك حفنى بين " سيدى بشر " والعصافرة ، وأطلق رجل أخر اسم " ريدج " على معرضه الكائن بشارع بورسعيد (بين كامب شيزار والإبراهيمية).

هذا الوضع إلى أن تشعر بحب ريدج، وتقع فى صراع رهيب بين واجبات الزوجية وواجبات الاستمتاع بالحياة ، وتتعذب كثيراً ، إلاّ أنها فى النهاية لا تجد مفراً من الاستسلام لقلبها ، وتدرك أن الصدق والأمانة مع النفس، وليس مع الغير (الزوج) وتقرر الاستمتاع بحياتها ، أمّا ريدج (أخو زوجها) فقد ظهر فى دور العاشق المظلوم الذى جنى المجتمع على مشاعره ، ولكنه لم يستسلم ولم يقف مكتوف اليدين ، بل كافح وناضل من أجل إعلان حبه وإرضاء محبوبته (زوجة أخيه) وقد لفت هذا المسلسل الأنظار وقام أحد الدارسين بتحليله . [1]

أمّا قيم السكر(شرب الخمور) والعربدة والزنا والمقامرة ، فهى من الأمور المعتادة فى كل المنتجات الثقافية الغربية ، حيث يتم توظيفها بمهارة شديدة تدفع المشاهد لها دفعاً للاقتناع بها كسمة من سمات الحياة المتطورة ، أو كوسيلة من وسائل الاتزان النفسى أو أسلوب يساعد على التفكير السليم ، فتظهر على أنها سمة من سمات المواطنة الحديثة ، ويكون من يعمل بها محطّ احترام وتقدير بقية أعضاء المجتمع.

وإذا كانت هذه السلع الثقافية تمتلك قدرات خاصة على إبهار العيون والعقول والقلوب، فإنها تستمد هذه القدرة من أمرين أساسين: الأوّل هو التفوّق الغربى التكنولوجى والتقنى الموظف توظيفاً جيداً ، والثانى هو الإمكانات المادية الخرافية التى تنفق على مثل هذه الأعمال ، فقد تبلغ تكلفة الفيلم الواحد أو تكلفة الحلقة الواحدة من مسلسل يستمر عرضه عدة شهور أو عدة سنوات عشرات الملايين من الدولارات ، وهذا المبلغ قد يمثل ميزانية نفقات أحد شعوب

١) أنظر : عصام الدين هلال ، (كوارث إعلامية) ، **مجلة التربية المعاصرة** ، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، العدد ٢٩ ، سنة ١٩٩٣ .

العالم الثالث لمدة عام مثلاً ، مما ينفى احتمالية وجود المنتج الثقافى الوطنى البديل فى الحاضر أو فى المستقبل القريب .

وإذا كان عرض هذه المنتجات الثقافية يجىء فى إطار التبعية المعبّرة عن عجز الأجهزة الثقافية والإعلامية الوطنية عن إيجاد البديل ، أو حتى مجرّد محاولة التصدى لهذه الأعمال بالنقد والتحليل قبل أو أثناء عرضها ، مما قد يعرّضها لغضب وسخط وعقاب إعلام المركز المهيمن ، فإن هذه السلع تمثل فى وجهها المقابل نموذجاً فعلياً لعمليات الغزو الفكرى.

كل هذه الأمثلة تثبت أن الجهاز الإعلامى فى مصر – كغيرها من بلدان العالم الثالث- أبعد ما يكون عن الواقع الاجتماعى الفعلى، بهمومه وقضاياه وأزماته وطموحاته ، إنه يعبّر عن واقع اجتماعى آخر هو" نتاج لمساومة بين هؤلاء الذين يقدّمون المعلومات لوسائل الإعلام والذين يشترونها " [1] ، إنه يعبّر عن الواقع الاجتماعى للنخبة المسيطرة التى تفرض ثقافتها الأجنبية على المجتمع أو إنه يعبّر عن الواقع المزيف.

هذا الإعلام " يتأثر بأيديولوجية من هم فى مراكز التأثير والقوة فى المجتمع ، ووسائل الإعلام تنقل الأيديولوجية التى تتمشى مع مصالحهم والتى تضمن بقاء الأوضاع القائمة " [2] ، وعلى هذا يكون الدور التبعى للإعلام متطابقاً أو متوازياً تماماً مع الدور التبعى القديم للتربية ، فكلاهما يعمل على إبقاء الوضع المفروض كما هو بإعادة إنتاج نفس العلاقات الإجتماعية الموجودة .

١) السيد بخيت محمد درويش ، مرجع سابق ، ص٢٠ .
٢) المرجع السابق، ص٢١ .

- **الإعلام والغزو الفكرى :**

يستخدم البعض مصطلح الغزو الفكرى والبعض الآخر يستخدم مصطلح الغزو الثقافى، وفريق ثالث يستخدم مصطلح الغزو الحضارى، وترجع الاختلافات فى تسمية المصطلح إلى اختلاف وجهات النظر حول مفهوم الثقافة والحضارة ، فالبعض يرى أن الحضارة هى الجانب المادى من الثقافة ، والبعض الآخر يرى أن الحضارة كمفهوم أوسع وأشمل وأعمّ من مفهوم الثقافة ، على أن هذه المصطلحات تجمع على تعريف واحد لمعنى هذا الغزو – وإن اختلفت الصياغات اللغوية – وهو " محاولة من مجتمع ما لفرض قيمه على مجتمع آخر "[١] هذا الغزو إذن محاولة إحلال مجموعة من القيم محل مجموعة أخرى ، ويشمل هذا التعريف كل المراحل التى تمرّ بها هذه العملية .

وانطلاقاً من هذا التعريف ، فإن معنى الغزو الفكرى يشير إلى بداياته التاريخية مع الغارات والحملات العسكرية الأولى فى التاريخ الإنسانى ككل "ما فعله الإغريق والرومان كمثال لفرض قيمهم الحضارية بقوة السلاح على البلاد الشاسعة التى غزوها ، ففرضوا عليها حكامهم ودياناتهم ونظمهم الاقتصادية ، وهو أيضاً ما فعلته أوروبا كمثال آخر ، ابتداءً من القرن الخامس عشر فى المستعمرات "[٢] التى احتلتها لفترات طويلة.

وأثناء الاحتلال العسكرى وما صاحبه من احتلال ثقافى، أدركت القوى الإمبريالية أن النتائج التى يحققها الاستعمار الفكرى أعظم بكثير مما يحققه الاستعمار العسكرى، الذى يتكلّف الكثير من المال والوقت والجهد إلى جانب الآف القتلى وفقد العدة والعتاد ، وهو ما يعرّض – بدوره – هذه القوى لاستنزاف

١، ٢) حسين معلوم ، (التوازن واللاتوازن فى محاولة " التمايز – الإتصال " الحضارى) ، **مجلة الفكر العربى** بيروت ، العدد ٩٣ ، السنة ١٩ ، ٣ / ١٩٩٨ ، ص١٨٥.

بشرى ومادى ومعنوى طويل الأجل، يؤثّر على قوة البلد المستعمر ذاته، وقد يحوّله إلى بلد ضعيف يصبح عرضة للاعتداء من الدول الأقوى منه، أو على الأقل يجعله عرضة لأطماع القوى الأخرى ، ولعلنا نجد فى هذا أحد التفسيرات لبشاعة سرقة خيرات البلدان المحتلّة ونهب ثرواتها ، ليس فقط من أجل حرمانها من مقوّمات التحرر والبناء والنمو ، ولا من أجل تغطية النفقات الباهظة للحملات العسكرية ولكن للحفاظ على البقاء فى موطن القوّة والغنى ، لذلك عملت القوى الامبريالية على تغيير استراتيجيتها من الاستعمار العسكرى إلى الاستعمار الثقافى الذى بدأ بالفعل قبل رحيل هذه القوى عن المستعمرات ، بتغيير اللغات الوطنية ، وتغيير النظم الاقتصادية، والتعليمية، وإعداد العناصر الموالية للقوى الاستعمارية والعديد من الآليات الأخرى.

وبعد رحيل القوى الإمبريالية عن المستعمرات ، استمرّت حملات الغزو الفكرى عن طريق المستشرقين وحملات التبشير والبعثات الثقافية والأنظمة التعليمية الأجنبية والبعثات الديبلوماسية ، وأثناء هذه المراحل كان مفهوم الغزو الثقافى يتطوّر مع تطوّرات الزمن ، إلى أن أصبح الإعلام منذ أوائل القرن العشرين وحتى وقتنا الراهن هو المسؤول المباشر عن عمليات الغزو الفكرى الذى أصبح يمارس ممارسة علانية ، وأصبحت أهدافه وآلياته تتحدد بوضوح تام فى تصريحات وخطابات الرؤوساء والمسؤولين الغربيين ، فقد " قام وليم بنتون *W. Benton* ، مساعد وزير الخارجية والذى أصبح عضواً فى مجلس الشيوخ الأمريكى ، ورئيس دائرة المعارف البريطانية ، بتحديد معالم موقف الحكومة من معنى حرية وسائل الاتصال فى بيان لوزارة الخارجية الأمريكية ، أذيع فى يناير ١٩٤٦م، حيث قال " تزمع وزارة الخارجية الأمريكية أن تفعل كل ما فى وسعها بما

يتماشى مع الاتجاهات السياسية أو الدبلوماسية للمعاونة فى تحطيم الحواجز المصطنعة التى تعوق توسّع وكالات الأنباء والمجلات والسينما وغير ذلك من وسائل الاتصال الأمريكية الخاصة عبر العالم بأسره، إن حرية الصحافة – حرية تدفّق المعلومات بوجه عام – جزء لا يتجزأ من سياستنا الخارجية" [1]، و" تتضح أبعاد هذا التخطيط فى مذكرة رئيس الجمهورية (الولايات المتحدة الأمريكية) عام ١٩٦٣م، التى قال فيها " على الوكالة الأمريكية للاستعلامات أن تساعد على تحقيق أهداف الولايات المتحدة من خلال تأثيرها على الرأى العام فى الأمم الأخرى " [2]، وفى عام ١٩٩٩م ، قرر الرئيس الأمريكى "بل كلينتون" منح نفس المكافآت التى تعطى للقوات العسكرية الأمريكية المحاربة فى البلقان، للقوات الإعلامية الأمريكية المشاركة فى هذه الحرب ، نظراً لخطورة الدور الفعال الذى تقوم به، والذى يتعادل مع دور القوات المحاربة إن لم يكن يفوقها.

ولا يقتصر الغزو الثقافى على القيم أو الأفكار الواردة من الخارج " الغزو الخارجى" ، فهناك " غزو داخلى " نابع من بعض أبناء المجتمع نفسه، وتأثيره أقوى بكثير من تأثير الغزو الخارجى ، إذ أن العدو هذه المرّة هو أحد أفراد العائلة ،وهو بطبيعة الحال بعيد عن مواطن الشكّ والريبة والحذر التى تحيط بالعدو الغريب،وإذا كانت أهداف الغزو الخارجى تتحدد فى ضوء محاولات القضاء على الهوية الوطنية، وزعزعة الانتماء وسلب مقومات الشخصية القومية ، وتدمير اللغة الوطنية من أجل استمرارية السيطرة الاستعمارية ، وتسهيل نهب ثروات وطاقات المجتمعات النامية، وإبقائها فى موضع التخلّف والتبعية إلى أجل غير محدد ، فإن الغزو الفكرى الداخلى يهدف - إلى جانب المعاونة على تحقيق

١) هربرت شيللر ، (الإتصال والهيمنة الثقافية) ، مرجع سابق، ص٤٢ .
٢) هربرت شيللر ، (المتلاعبون بالعقول) ، مرجع سابق، ص٥٨ .

هذه الأهداف - للقضاء على الترابط الاجتماعى، وتحطيم أية محاولة للهروب من قيود الاستعمار ، وسلب الثقة فى النفس وفى التراث (الماضى) وفى الحاضر والمستقبل ، والتشكيك فى أى إنجاز حقيقى ، وفى قدرات الأمة ، وزرع روح الإحباط والسلبية والتراخى واللامبالاة ، وزرع ورعاية بذور الفرقة والشقاق بين أبناء المجتمع وفصائله، وإذكاء روح الفتنة ، وتغذية الحركات الانفصالية والإرهابية ، وتشجيع كل ما هو معادى للوطن ، ومساندة الفتن الطائفية (الدينية والعرقية) وتقويض البناء الثقافى للمجتمع ، والترويج لكل ما هو أجنبى والتحريض المستمر – بمناسبة وبدون مناسبة – ضد القادة والمسؤولين الوطنيين وتهيئة المناخ لتفعيل آليات الغزو الخارجى ، وقد يمتد أيضاً إلى التجسس على أسرار الأمّة ومقدراتها .

كما أن " الغزو قد يأتى من داخل المجتمع حين تسعى بعض عناصر القوى المهيمنة إلى السيطرة على تفكير الجماهير ، وغسل أدمغتهم بما يحدّ من حرياتهم وجهدهم وإبداعهم ، كما يفرضون أنفسهم مالكى المعرفة مصادرين لكل رأى مخالف، بحيث تترسّخ عوامل السلبية وعدم المبالاة وإذعان الجماهير بأقدارها المتدنّية " [1] ، وهذا النوع من الغزو الفكرى الداخلى يتطابق فى تفسيره مع معنى التبعية الثقافية التى تفرض آليات تحقيقها على القوى المهيمنة تسخير كل أجهزة المجتمع لخدمة توجّه ثقافى معين .

كذلك يجب التفريق بين معنى الغزو الفكرى المقصود (الاستعمارى) ومعنى الغزو غير المقصود (السلمى) ، مثل غزو دول شرق آسيا بالعمالة الكثيفة لدول الخليج العربى ، فقد أدّت زيادة هجرة العمالة الآسيوية إلى الخليج العربى

---

١) حامد عمار ، (من همومنا التربوية والثقافية) ، **دراسات فى التربية والثقافة** ، القاهرة، الدار العربية للكتاب سنة ١٩٩٧ ، ط ٢ ، ص٤٢ .

إلى أن أصبحت " لغة الشارع فى بعض مناطق الخليج العربى هى الآسيوية ، وذلك يعنى عدّة لغات آسيوية ، ولغة آسيو – عربية " [1] ، ولا يقتصر الأمر على لغة الشارع ، بل يتناول المعاملات الرسمية"[2]، وهذه النوعية من الغزو (السلمى) تفرضها بعض الظروف الاجتماعية أو الاقتصادية الخاصة ، كحاجة دول الخليج للأيدى العاملة ، ورخص هذه الأيدى وكثافتها العالية فى دول شرق آسيا .

وإذا كانت هذه النوعية من الغزو السلمى (غير المقصود) تفرز آثاراً سلبية قد تتشابه فى بعض الجوانب مع آثار الغزو الاستعمارى المقصود ، إلاّ أنها لا تحمل الطابع العدوانى أو العدائى ، لذا يكون من السهل – إلى حدّ ما – التعامل معها والتغلّب عليها .

وقد تطوّرت الأمور فى وقتنا الراهن – بعد تحوّل العالم إلى الأحادية القطبية الرأسمالية – حتى أصبحت آليات الغزو ترتبط ارتباطاً مباشراً ومشروطاً بالانصياع لأوامر الدول الاستعمارية التى تستغل الموقف استغلالاً جيداً ، وتستخدم حاجة الدول النامية للمساعدات المادية والمعنوية كأوراق للضغط عليها ، وتفرض علانية أن تقوم الدول النامية بنفسها بفتح أبوابها وشبابيكها أمام تيارات الغزو الخارجى والداخلى ، بل ومساعدته أيضاً على تحقيق أهدافه ، وقد وصل هذا الأمر حدّ المقاطعة الدولية وفرض الحصار ومنع المعونات ، بل والتهديد أيضاً باستخدام القوة العسكرية إذا دعت الظروف، إضافة إلى توظيف كل المؤسسات والهيئات الدولية لتحقيق نفس الأهداف: الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها اليونسكو ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الجات ، وبنك وصندوق النقد الدوليين .

---

١) عبد المالك خلف التميمى ، (الاستيطان الأجنبى فى الوطن العربى)، مرجع سابق، ص٢٧٥ .
٢) المرجع السابق ، ص٢٧٦ .

وفى الوقت الحالى ، يتحقق الكمّ الأعظم من آليات الغزو الفكرى عن طريق الأجهزة الإعلامية ، تحت ستار مجموعة من الشعارات التى تروج لها الدول الإمبريالية بشدة وتقاتل من أجل تثبيتها ، مثل حرية تدفّق المعلومات ، وحرية الصحافة ، وحرية الإنسان ، وحقوق الإنسان ، والديمقراطية ، وحماية حقوق الأقليات ، وحتمية الدفاع عن التطوّر والحضارة ، وتحوّل العالم إلى قرية صغيرة والنظام العالم الجديد ، وحرية الإتصالات ، وحرية الرأى والتعبير،والجات ...الخ ، وهذه الشعارات تمثّل فى حقيقة الأمر قاسماً مشتركاً لتحقيق آليات الغزو الفكرى والهيمنة الثقافية والتبعية وأخيراً العولمة ، وتستخدم الدول الإمبريالية كل الطرق الشرعية وغير الشرعية لتنفيذ هذه المخططات ، " وتحتل وسائل الإعلام *Public Media*، مركز الصدارة فى المشروعات العاملة التى تستخدم فى عمليات التغلغل " [1] والإختراق الثقافى بدء من كيفية استخدام هذه الوسائل ، ومروراً باضفاء الطابع التجارى على كل الأجهزة الإعلامية [2] (الصحافة) والإذاعة، والتليفزيون ، و ... إلخ، وانتهاء بالمواد الثقافية التى تنقلها هذه الوسائل ، شكلاً ومضموناً .

الإعلام والهيمنة الثقافية:-

يشير مصطلح الهيمنة إلى أن هناك واقعاً تمارس فيه عمليات السيطرة التى تعبّر عن الدور الذى تلعبه المنافسة فى تنظيم العلاقات بين الأفراد والأنواع داخل الوطن، لتدعيم النظام العام على المستوى الداخلى، كما يشير إلى نوع السيطرة التى تمارس من خارج حدود الوطن، من أجل الحفاظ على الموقف

١) هربرت شيللر ، (الاتصال والهيمنة الثقافية) ، مرجع سابق، ص٢١ .
٢) المرجع السابق، ص ص ٢١ ، ٢٢ .

المسيطر للقوى الخارجية على أنّها مثل المركز الذى يجب أن تدور حوله دول الهامش باعتبارها دولاً أكثر ضعفاً منها فى علاقات المنافسة والصراع. (١)

والبعض يتعامل مع مفهوم الهيمنة على أنه مفهوم الإمبريالية كما "يطرح جوهان جالتنج *Johan Gltung*" مفهومه عن الإمبريالية الثقافية بوصفها علاقة هيمنة محكمة بين تجمّعات، فالنظام يشطر التجمعات البشرية، ويربط الأجزاء ببعضها فى اتفاق وعدم اتفاق للمصالح، ويحدث التناقض فى المصالح حين يقترن فريقان (أى تجمّعين) بأسلوب تزداد فيه الفجوة فى ظروف الحياة الإنسانية بين كليهما (الدخل، مستوى العيشة، أسلوب الحياة)، وفى المقابل لا يحدث أى صراع أو تعارض فى المصالح إذا اقترنت التجمّعات مع بعضها بطريقة تنخفض معها الفجوة بينهما إلى درجة الصفر، ولكى تتحقق هذه الهيمنة يتعين اقتران الأجزاء مع بعضها ويلزم تفاعلها". (٢)

وينظر كمال نجيب إلى مفهوم الإمبريالية على أنه طريق تهيمن بواسطته دول المركز على دول الهامش، بحيث ينتج عنه تعارض فى المصالح بينهما. (٣)

أمّا عبد الرضا الطعان فيرى "أن الاستعمار الثقافى هو مظهر من مظاهر الهيمنة الثقافية التى تمارسها دولة أو عدة دول على دول أخرى بدافع ضمان تبعية الثانية للأولى، ومن أجل بلوغ ذلك يضطلع الاستعمار الثقافى ولو بشكل من الأشكال بدور "المثقّف الاعتبارى" ويمارس نفس الوظائف التى يمارسها "المثقّف العضوى"، وذلك بقدر ما يقوم بصياغة وعى الناس فى الدول الخاضعة له، صياغة

١) طلعت عبد الحميد، مرجع سابق، ص ٥٢.
٢) كمال نجيب، (التعليم والنظام العالمى الجديد)، مرجع سابق، ص ص: ٨، ٩.
٣) المرجع السابق، ص ٩.

من شأنها أن تجعله فى حالة مطابقة، لا مع ذواتهم الخاصة، وإنما بالأحرى مع ذاته". (١)

ويتعامل "هربرت شيللر" مع مفهوم الإمبريالية الثقافية على أنه "يصف جماع العمليات التى تستخدم لإدخال مجتمع ما إلى النظام العالمى الحديث وكيف تتم استعماله الطبقة المهيمنة فيه، والضغط عليها، وإجبارها ورشوتها أحياناً كى تشكّل المؤسسات الاجتماعية فى اتساق مع قيم المركز المهيمن فى النظام وبناه، أو الترويج لها". (٢)

ولا يتوقّف معنى الهيمنة على العالم الثالث أو الثانى فقط، بل يمتدّ ليشمل المجتمعات الأوروبية المتقدّمة أيضاً والسيطرة على وسائل إعلامها الجبارة مثل "العملاق الألمانى برتلزمان *Bertelsman* ، ومنافسة العنيد ليو كيرش *Leo Kirsch*" ، وآخرين يعملون بمفردهم، كمالك سليفو برليسكونى *Silvio Berlusconi* (٣).

وتحاول الفرانكفونية بكل طاقتها وبشتى الطرق التصدّى لهذا الطوفان الثقافى الأنجلو ساكسونى، فمن المعروف أن فرنسا أصدرت – مؤخّراً – قانوناً يمنع الاعتماد على اللغة الإنجليزية فى بناء الأعمال الفنية بصفة خاصة، وفى المجالات الرسمية كافة، ووصل الأمر إلى حدّ فرض غرامات مالية كبيرة على من يستخدم الإنجليزية، وتعفى كل ما يقوم بتدريس اللغة الفرنسية بالخارج، من الخدمة العسكرية، ومن ناحية أخرى تحاول أن توسّع دائرة الثقافة الفرنسة حول العالم عن طريق الاندماجات الكبرى، فقد "أنشأت فرنسا تى. فى سالك سنة

١) عبد الرضا الطعان، (الإمبريالية الثقافية فى العالم الثالث)، مرجع سابق، ص ٧٥.
٢) هربرت شيللر، (الاتصال والهيمنة الثقافية)، مرجع سابق، ص ٢١.
٣) هانس – بينز مارتين، هارالد شومان، (فخ العولمة)، ترجمة عدنان عباسى على، سلسلة كتب: **كتب عالم المعرفة**، العدد ٢٣٨، الكويت، سنة ١٩٩٨، ص ٤٧.

١٩٨٤م، بالاشتراك مع سويسرا، ومقاطعة كيبيك، وبلجيكا، وتبنّها عبر الأقمار الصناعية وبعض الكوابل الأوروبية والأمريكية [١]، وكل هذه الإجراءات المضادة تعكس مدى عنف الطوفان الإعلامى الأمريكى.

ومن خلال استعراض هذه التعريفات وما يتعلق بها من مفاهيم التبعية والغزو الفكرى والنظام العالمى الجديد والتغلغل الثقافى و... إلخ، يمكن القول إن الهيمنة الثقافية باختصار شديد هى سيطرة ثقافة (أو نمط ثقافى معين) على ثقافة أخرى (أو على نمط ثقافى أخر) بهدف تسخيرها واستغلالها.

وتوجد أنواع من الهيمنة غير مرتبطة بمفهوم الإمبريالية أو الاستعمار، مثل هيمنة الفيلم المصرى أو المنتج الإعلامى المصرى على سبيل المثال على سوق السينما أو التليفزيون المصرى بصفة عامة أو على مستوى جزئى، كما أن استخدام المجتمعات النامية للمنتجات الصناعية الغربية (السيارات الثلاجات، ... إلخ)، لا يعتبر استعماراً مباشراً من قبل الغرب، خاصة أن هذه الأجهزة أصبحت ضرورة من ضرورات الحياة، وإن كانت تفضى إلى آثار استعمار ثقافى غير مباشرة.

ولا يجب تجاهل أنه من غير الممكن الفصل بين مفهوم التبعية الثقافية ومفهوم الهيمنة الثقافية، إلاّ أنه هناك دائماً فوارق بين التبعية بأصلها الاقتصادى وبين مفهوم الهيمنة الثقافية، فالتبعية فى نشأتها وفى تفسيراتها اقتصادية الأصل،ولا يمكن عزل الاقتصاد عن الثقافة لأن المنتج الصناعى أو التكنولوجى تركيب اجتماعى أو ناقل ثقافى يعبّر عن فلسفة إنتاجه ويروّج لها، أمّا الهيمنة الثقافية وهى تهدف إلى تغيير الواقع القيمى وتغير الوعى لصالح القوى المهيمنة

١) الصادق رابح،(وسائل الإعلام والعولمة)، **مجلة المستقبل** العربى، العدد ٢٤١، لبنان، بيروت، ١٩٩٩/٥، ص ٣٠.

وهذا لا ينعكس على المجال الاقتصادى فقط، ولكنه ينعكس على مجالات الحياة كافة.

ومن المفترض أن "المؤسسات الإعلامية هى مؤسسات اجتماعية تؤدى دورها من خلال المنظومة الثقافية الخاصة بالمجتمع" [١]، غير أن ما يحدث هو عكس ذلك تماماً كما يرى "فيرى لورد نسترنج" وزملاؤه أن وسائل الإعلام الدولية تصبح أدوات للإعلام والدعاية عن مصالح النخبة الحاكمة، سواء فى المجتمعات الرأسمالية أو النامية، ولا تعبّر عن هموم شعوبها أو آمالها وطموحاتها ولذلك أصبحت دول العالم الثالث أسواقاً للمنتجات الإعلامية لدول الغرب الرأسمالى، حيث قام بتصدير قيمه وتناقضه، بهدف ترويج سلعه، ومنتجاته الاقتصادية والعسكرية والثقافية". [٢]

فوسائل الإعلام فى حقيقة الأمر مجرّد أداة لتحقيق أهداف ومصالح النخبة الحاكمة فى مجتمعات المركز *Centre* وفى مجتمعات الهامش *Periphery* على حدّ سواء، إذ تتوافق مصالحهما وتتعارض مصالح شعوبهم، فوظيفة هذه المؤسسات الإعلامية هى صياغة أو إعادة صياغة وعى الناس (الجماهير) مع قيم القوى المهيمنة على هذه المؤسسات، حيث تتحكّم هذه القوى فى طبيعة المنتج الاقتصادى وطبيعة المنتج الثقافى، بما يعود بالربح فى إطار يؤكّد ويؤيد استمرارية العلاقة بين القوى المسيطرة والقوى التابعة.

وتتطلّب استمرارية ترسيخ طبيعة هذه العلاقة التبعية على المستوى الدولى أو على المستوى المحلّى، عمليات إعادة تشكيل مستمرة للواقع الاجتماعى وللوعى حتى يتقّبل الوضع المفروض على أنه هو الوضع الطبيعى، ويتمّ التعامل مع ثقافة

١) مصطفى رجب، مرجع سابق، ص ٩.
٢) عواطف عبد الرحمن، (قضايا التبعية الإعلامية والثقافية فى العالم الثالث)، مرجع سابق، ص ٤٦.

الصفوة والهيمنة على أنها الثقافة الشرعية للمجتمع، وتتولّى أجهزة الإعلام هذه المهمة فتعمل على "توسيع وتعميق مفهوم الخطاب الذى يريد النظام إبلاغه للجماهير [١]، ومن ثم يصحّ القول لدرجة كبيرة إنه "لا تعدّ آثار التبعية الثقافية على حياة البشر نتيجة لعملية غزو يقودها عدو أجنبى، وإنما تمثل اختياراً تقوم به الطبقة الحاكمة باسم التنمية الوطنية، وعن طريق هذا الاختيار تخضع الحياة والثقافة الوطنية لديناميكيات النظام الرأسمالى العالمى، بما يعرض الثقافات الوطنية لضرب من التجانس يعتبر أساساً للحفاظ على نظام عالمى". [٢]

ووكالات الإعلام الدولية التى تسيطر على تدفّق الأخبار والبرامج والمعلومات من الشمال الرأسمالى إلى الجنوب، وهى (الأسوشيتد برس، ويونايتد برس وهما أمريكاتيان، ووكالة رويتر وهى بريطانية، ووكالة الصحافة الفرنسية)، مثلها فى هذا مثل بقية المؤسسات العاملة فى مجال المعلومات والخدمات الثقافية، ترتبط فى عملها (بالحكومات وبرجال الأعمال وبالشركات الممولة لها) بأصحاب النفوذ بعقود ببلايين الدولارات[٣]، بالإضافة إلى الـ *C.N.N* ليس فقط فى التمويل، ولكن فى الإعداد والإنتاج والتوزيع أيضاً، حيث ترتبط مصالح هذه المؤسسات الإعلامية بمصالح أصحاب النفوذ.

ولا يؤثّر هذا الأمر على طبيعة الثقافة التى تنقلها الأجهزة الإعلامية إلى العالم المتخلّف فقط، ولا يفضى إلى هيمنة هذه المؤسسات الكونية وعلى دول العالم الثالث فقط، بل يجعلها تتحوّل أيضاً إلى أداة للهيمنة على دول المركز ذاته وبعضها البعض، "فالمصالح المسيطرة لاقتصاد رأسمالية الدولة هى التى تحدد

١) هربرت شيللر، (الاتصال والهيمنة الثقافية)، ص ٦٢.
٢) مرجع سابق، ص ٢٨.
٣) هربرت شيللر، المتلاعبون بالعقول، ص ٤٦.

الطابع المميز لعملية تدفق المعلومات، وأشكال الرقابة عليها"، [1] تبعاً لقدرة الشركات المحتكرة لهذه الوسائل، فالشركات المتعددة الجنسية الخاصة التى تمتلك القنوات الفضائية الدولية والإقليمية تتسابق وتتصارع للوصول إلى الأخبار والمعلومات، فتفوّقها الاقتصادى والمادى يؤهلها لإنفاق الأموال الطائلة بهدف المنافسة والربح، مستفيدة فى ذلك من الضائقة المالية وضائقة المواد الخام (الفنية) التى تعانى منها بعض المحطات الوطنية الأخرى، الفرنسية والبلجيكية بصفة خاصة، وبالتالى أصبحت تلك الشركات تمتلك أدوات هائلة للتسلّط والسيطرة الفكرية والسياسية والاقتصادية على العالم كلّه.[2]

وتحتكر وكالات الإعلام الدولية الكبرى تدفّق ٨٠٪ من المعلومات حول العالم [3]، أى أنها تتحكّم باختصار شديد فى معظم الصناعات الثقافية الكونية، وتتولّى مسؤولية توزيعها ونشرها حول العالم كلّه.

ولا تنحصر آليات الهيمنة الثقافية فيما يقوم به الغرب من تصدير لثقافة وأفكار ومضامين، بل تمتد إلى نهب التراث الثقافى للعالم الثالث، ثم إعادة صناعته بما يتوافق مع مبادئه وقيمه ومصالحه وأهدافه، فالغرب يأخذ أفكارنا ومعرفتنا الاجتماعية على شكل مواد خام ليعيد تشكيلها، ويعيدها إلينا على شكل أفكار استهلاكية.[4]

---

١) المرجع السابق، ص ٥٨.
٢) نسمة البطريق، مرجع سابق، ص ٣٩.
٣) نسمة البطريق، مرجع سابق، ص ٤١.
٤) محمد فايز الطروانة، (ضيوف غير مدعوين والتميع الثقافى)، **مجلة الفكر العربى**، العدد ٩٣، لبنان، بيروت السنة ١٩، ١٩٩٨/٣، ص١٩١.

الإعلام وتغييب الوعى:-

وتعتبر عمليات نهب التراث الثقافى الوطنى ثم إعادة صياغته بما يناسب مع قيم أخرى نوعاً من أنواع العنف الممارس ضد الثقافات الوطنية، والذى يتعرّض له مواطنو العالم الثالث، وكذلك عمليات السيطرة الثقافية الأجنبية والتسلّط الفكرى تمثل نوعية من أنواع القهر الممارس ضد الثقافات الوطنية ذاتها وضد أبناء هذه الثقافات، ويمتدّ هذا العنف الثقافى ليشمل أيضاً البرامج التى تحاكى ثقافات أخرى، مما يشكّل خطراً على الثقافة الوطنية ويهدد بالقضاء عليها [١] ولا يشعر المواطنون بهذا العنف الثقافى لأنه يتم بطريقة ضمنية غير مباشرة [٢].

وهكذا تتحوّل الأجهزة الإعلامية من خلال كونها الأداة الرئيسة لتحقيق آليات الهيمنة الثقافية، وفى داخل هذا الإطار، من أداة لزرع الحرية إلى أداة لزرع العبودية، ومن أداة لزيادة الوعى إلى أداة لتغييب الوعى، وإلى أداة للقهر المعنوى، "فتضليل عقول البشر هو على حدّ قول باولو فريرى "أداة للقهر"، إنه يمثّل إحدى الأدوات التى تسعى النخبة من خلالها إلى تطويع الجماهير لأهدافها الخاصة"[٣]، وكل هذا يؤكّد أن أجهزة الإعلام فى عصرنا الحديث هى الجيش الإمبريالى المفوّض باحتلال دول العالم الثالث، بدلاً من قوات الاحتلال العسكرى التى كانت تقوم بهذه المهمة فى الماضى، "فالتضليل الإعلامى هو البديل المعاصر للقمع الذى تعرّض له البشر على مرّ العصور". [٤]

---

١) زهير مناصفى، (بين عنف البرامج التليفزيونية وعنف التليفزيون)، **مجلة الفكر العربى**، العدد ٨٤، لبنان، بيروت سنة ١٩٩٦، ص ٥٠.
٢) طلعت عبد الحميد، مرجع سابق، ص ٥١.
٣) هربرت شيللر، (المتلاعبون بالعقول)، مرجع سابق، ص٥.
٤) المرجع السابق، ص ٦.

الإعلام والعولمة :-

انتشر فى الآونة الأخيرة مصطلح العولمة انتشاراً كثيفاً على كل الأصعدة العلمية وغير العلمية ، والمتخصصة وغير المتخصصة ، وكأنه انتشار النار فى الهشيم ، فلا تكاد تخلو أى جريدة أو مجلة أو دورية أو كتاب من التعرّض لمفهوم العولمة بشكل أو بآخر ، وربما لا تخلو جلسات المقاهى أو ربما المنازل أيضاً من الجدل والنقاش حول العولمة ، حتى ليبدو أن هذا الانتشار على هذه الصورة المذهلة – بقصد أو بغير قصد – وكأنه فى حدّ ذاته أحد آليات تحقيق العولمة والترويج لها ، وكأنها أحدث الموضات أو الأزياء التى تجتاح العالم

وعلى الصعيد العلمى ، تتعدد تعريفات العولمة وتختلف باختلاف التوجّهات الأيديولوجية والآراء الشخصية والمنطلقات الثقافية ، فالعولمة هى " دعوة إلى عولمة ثقافية تحجب إمكانية التمايز القائمة على الخصوصية الإيجابية ، دعوة تعاضد الطرح الذى يحاول أن يفرضه العالم "المابعد صناعى *Hyper – Industrielles* لتطوير هذه الثقافة (يقصد الثقافات الوطنية) لتتلاءم مع ثقافة المجتمعات المابعد صناعية.[1]

والعولمة هى " التقارب الذى يحدث بين ثقافات شعوب العالم المختلفة لدرجة ذوبان الفوارق الحضارية بينها وصهرها جميعاً فى بوتقة ثقافية واحدة،ذات خصائص مشتركة واحدة " . [2]

والعولمة هى " ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة فى عملية انتشار المعلومات

---

١) عروس الزبير ، (مفهوم المواطنة بين المحلية وعالمية الدين فى خطاب الحركة الإسلامية بالجزائر) ، **العولمة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى** ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ،سنة ١٩٩٩ ، ص١٨٩ .
٢) مصطفى النشار ، (العولمة الثقافية بين الامكان والاستحالة) ، **جريدة الأهرام** ، ١٩٩٩/٦/١٨ ، ص١٠.

والمكتسبات العلمية والتقنية ،وعلى ما يبدو ، ففى إطار هذه الديناميكية الجديدة يتزايد دور العامل الخارجى فى تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة ، وبالتالى لتوابعها أو هوامشها أيضاً " [١].

والعولمة هى الاستعمار الجديد كما يرى فردريك جيمسون " فالإمبريالية ذهبت ، وحلّ محلّها الإستعمار الجديد والعولمة"[٢] كما يقول.

والعولمة هى " صياغة جديدة لأهم المفاهيم (بالمعنى المعرفى والإجتماعى والكونى كذلك) ولأوّل مرّة ، راهناً تلك التى بقى الإنسان مستمتعاً فى ظلها إن عصراً جديداً قد حل، وإن أبوة العولمة الثقافية الصارمة صارت تتخلل حتى منظومة قيمه اليومية دون استئذان ، إذ لم يعد هناك أحد خارج فضاء وأرضية العولمة فى جملة أساليبها وطرائقها المعلوماتية والردعية والإنتاجية والاستهلاكية"[٣]

والعولمة هى " نموذج يقوم على رؤية أمريكية للعالم ، تقوم على أن الحياة على كوكب الأرض تواجه مشكلات خطيرة تهدد الحياة على هذا الكوكب باستمرار ، وأن مواجهة هذه المشكلات تتطلب إطاراً عالمياً منظّماً، وفقاً لقواعد معينة تشمل الجهود الحكومية والجهود الأهلية غير الحكومية من أجل الوصول إلى استراتيجية عالمية متناسقة ومنسجمة تكفل الحفاظ على استمرار الحياة على كوكب الأرض ، وتحقق فى الوقت ذاته آمال شعوب العالم فى الحياة الحرّة الكريمة " . [٤]

---

١) حسين معلوم ، (التسوية فى زمن العولمة .. التداعيات المستقبلية لخيار العرب الإستراتيجى) ، **العولمة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى** ، المرجع السابق ، ص١١٢ .

٢) فردريك جيمسون ، (الثقافة ورأس المال المالى) ، ترجمة : بدر الرفاعى ، مرجع سابق، ص٩ .

٣) إبراهيم محمود ، (العولمة : هل هى انفجار الهوية ؟) ، **مجلة الفكر العربى** ، لبنان ، بيروت ، العدد ٩٣ ، السنة ١٩ ، ١٩٩٨/٣ ، ص١٦٣ .

٤) محمد سعد أبو عامود ، (التحدى الثقافى للعولمة) ، **جريدة الأهرام** ، ١٩٩٩/٦/١٨ ، ص١٠ .

ومن خلال دراسة هذه التعريفات وغيرها من التفسيرات المتنوعة لمفهوم العولمة يمكن تقسيم هذه التأويلات إلى قسمين أساسين ، الأوّل يرى أن العولمة هى عملية إعادة تشكيل لثقافات العالم غير الرأسمالى بحيث تتلاءم وتتكيّف مع النموذج الثقافى الغربى (الرأسمالى) ليس فقط باعتباره النموذج المثالى الأوحد للتقدّم، ولكن أيضاً باعتباره النموذج المسيطر والمهيمن على العالم بالفعل وتتم عمليات إعادة التشكيل الثقافى فى ضوئه على المستويات: الإجتماعية والسياسية ، والإقتصادية ، والعسكرية ، والتجارية ، والتربوية كافة، ومن ثم تصبح العولمة على هذا النحو توسيعاً وتعميقاً للآليات التى يتبعها الغرب لإحكام قبضته حول العالم وزيادة سيطرته عليه وتأصيل تغلغله فى كل أنحائه ، وبالتالى تكون العولمة تطويراً لمفاهيم الغزو الفكرى والهيمنة الثقافية والتبعية الشاملة أى تكون هى الشكل الاستعمارى الغربى الجديد ، ولا نقول الأخير، لأن الرأسمالية تجدد نفسها بصورة مستمرة، من خلال تجديد أشكالها وأهدافها وكيفية إنجاز هذه الأهداف ، وبهذا المعنى يكون الانتصار الكبير للرأسمالية على الاشتراكية ، وتفرّدها بقيادة العالم، أحد أهمّ أسباب تفعيل العولمة التى تعمل بدورها على تأصيل الأحادية القطبية (الرأسمالية بالطبع) .

أمّا القسم الثانى فيرى أن عمليات إعادة التشكيل الثقافى فى دول العالم غير الرأسمالية ليست شاملة أو كلّية ، وأنها ستبقى جزئية مهما تعمقت آليات العولمة ، وأنها تأتى كنتيجة طبيعية لمحاولات النمو أو التقدّم المعتمدة بشكل مباشر أو غير مباشر على النموذج الغربى، لأنه يمثّل النموذج الوحيد للحضارة الحديثة، وأن هذه التغيرات الثقافية تمثّل ضرورة حتمية لمواجهة الأخطار التى تهدد العالم ، وأن العولمة كغيرها من العمليات تنطوى على آثار سلبية تتجسّد فى

تغير بعض القيم الوطنية إلى النمط الرأسمالى العربى ، كما تنطوى على آثار ايجابية أكبر بكثير من آثارها السلبية ، مثل زيادة التفاهم العالمى ، وزيادة تقارب المجتمعات من بعضها البعض، وتحقيق المزيد من حقوق الإنسان العالمية وتحقيق المزيد من التنمية والتطوّر على المستوى العالمى والمحلّى، وزيادة مواجهة المخاطر التى تهدد البشرية بصورة أكثر فاعلية ، ومن ثم تختلف العولمة كثيراً عن الإمبريالية كما تتعارض مع مفهومى الاستعمار والسيطرة ، كما أن الطابع الرأسمالى للعولمة يمثل طابعاً طبيعياً خاصة بعد سقوط القطب الاشتراكى ، على اعتبار أن القطب الرأسمالى هو المتفرّد بقيادة العالم وهو المنتصر (الأقوى) .

وقد انقسم العلماء والمفكرون بالفعل بين مدافع عن العولمة بكل قوّته ومعارض لها حتى الموت ، وبين فريق ثالث يتوخّى الحذر فى التعامل معها ، حرصاً على الاستفادة بكل إيجابياتها والحدّ من سلبياتها .

وعلى المستوى التطبيقى ، تختلف الآراء أيضاً حول الأبعاد العملية للعولمة ويمكن حصر هذه الاختلافات فى ثلاثة مستويات :-

المستوى الأوّل :- العولمة ظاهرة مستحيلة التطبيق

فهناك من يرى أن العولمة مجرّد حلم غربى أو " دعوة رومانتيكية إلى عولمة الثقافة"[1]، وأن النظام العالمى الجديد " ليس سوى خرافة ، وهو حتى باعتباره هدفاً ليبرالياً أممياً غير قابل للتحقيق فى أحسن الأحوال ، وخطير فى أسوئها إذ أنه يتطلّب وجود سلطة مركزية حاكمة ، وسلسلة هرمية من المؤسسات ، وعضوية عالمية ، غير أن الجهود

١) عروس الزبير ، المرجع السابق ، ص١٨٩ .

التى بذلت لإيجاد مثل هذا النظام قد باءت بالفشل ، فالأمم المتحدة لا تستطيع العمل بفاعلية مستقلة عن القوى العظمى التى تكوّنها ، كما أن تلك الأمم لن تتخلّى عن سلطانها وسيادتها لمؤسسة دولية " [1]

المستوى الثانى :- العولمة ظاهرة فى طور التكوين

هناك من يرى أن العولمة كظاهرة لم تتبلور بعد على هيئة تسمح بوصف ملامحها أو تحديد أبعادها كحقيقة واقعة فهى " مازالت غير واضحة المعالم ، لا من حيث تحديد المفهوم *Conceptually* ولا من حيث اختبارها على أرض الواقع *Emirically* ".[2] أى أنها مازالت فى طور المخاض .

المستوى الثالث :- العولمة ظاهرة متحققة إلى أبعد مدى (حقيقة واقعة)

يرى البعض أن ظاهرة العولمة متحققة بالفعل ، وأنها مازالت تتغلغل على أرض الواقع وتؤثّر فيه بشدّة " منذ انفراد القطب الرأسمالى بالعالم عام ١٩٩٠م، وأنها تترجم إلى إستراتيجية وسياسات وبرامج تهدف فى النهاية إلى الهيمنة الغربية على العالم وفرض أنماطه الاقتصادية والثقافية ، وعن طريق آليات محددة على الصعيد الاقتصادى ، واتفاقيات تحرير التجارة ، والأسواق المفتوحة ، وتدفّقات رؤوس الأموال وتداولها فى البورصات المتعددة لدول العالم ، وشركات

١) آن مارى سلوتر ، (حقيقة النظام العالمى الجديد) ، ترجمة : فخرى لبيب ، **مجلة الثقافة العالمية** ، الكويت ، العدد ٩٧ ، سنة ١٩٩٨ ، ص٧ .
٢) حسين معلوم ، المرجع السابق ، ص١٨٩ .

متعددة الجنسية، وتقسيم دولى جديد للعمل، يحتكر فيه العمل فى أنواع معينة من إنتاج سلع محددة تتميز بالتقنية العالية ، وكثافة رؤوس الأموال ، وانعدام التلوث ، وربحيتها العالية ، مثل آلات الحاسب ، وصناعة البرامج ، وعلوم الفضاء ، والبحث العلمى فى هذه المجالات ، ونقل الصناعات الملوّثة للبيئة وكثيفة العمالة إلى البلدان النامية ، وعلى الصعيد العسكرى ، إضعاف أية قوة إقليمية بازغة فى أية منطقة من العالم عن طريق تدمير آلاتها الحربية وأهم عناصر الإنتاج فيها ، كما حدث مع العراق" . (١)

تاريخ العولمة :-

تختلف الآراء أيضاً حول نشأة العولمة تاريخياً ، فبعض العلماء يرى أن " العولمة كظاهرة ليست جديدة تماماً ، فلقد عرف العالم ظواهر قريبة الصلة من هذه الظاهرة خلال فترات تاريخية مختلفة ، فالحقبة الرومانية تقدم نموذجاً واضحاً يعرف بالـ Pax-Romana ، والحقبة الإسلامية خاصة فى عصر هارون الرشيد تقدم نموذجاً آخر يطلق عليه بعض العلماء *Pax-Islamic*، والحقبة الحديثة تقدم نموذج السلام البريطانى، خاصة فى العهد الفيكتورى حيث قامت الإمبراطورية البريطانية، هذه الإمبراطورية التى لا تغيب عنها الشمس، وهو ما يعرف *Pax-Britina*، بالعامل المشترك بين

١) عبد الله هدية ، (العولمة والثقافة البائسة) ، **جريدة الأهرام** ، ١٩٩٩/٦/١٨ ، ص١٠ .

هذه النماذج التاريخية الثلاثية، ويتمثّل فى الاعتماد على القوّة فى محاولة فرض النموذج الحضارى للدولة القوية، وإن كان النموذج الإسلامى قد حاول الاستناد إلى أساليب التعامل النفسى من أجل فرض النموذج الحضارى الإسلامى، إلاّ أن عنصر القوة ظلّ عنصراً حاسماً فى فرض أى من هذه النماذج.[1]

ويفرّق بعض العلماء بين الاستعمار العسكرى قديماً والاستعمار الثقافى أو الهيمنة حديثاً على يد الولايات المتحدة الأمريكية، والتى تبدأ على وجه الدقّة بعد عام ١٩٤٥م، أى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ويربط بين مفهوم الهيمنة الثقافية واختراع أجهزة الاتصال وانتشارها حول العالم، وبالتحديد منذ اختراع البرق والتليفون والسكك الحديدية والموانئ والخطوط الملاحية، وما إلى ذلك من وسائل الاتصال.

وقبل اكتشاف هذه الوسائل وقبل انتشارها لم يكن هناك وعى بوجود واقعى مؤثّر اسمه العالم، وكان مفهوم العالم (لدى العالم) تاريخياً، وفلسفياً ودينياً، أى الإدراك الحقيقى الواعى بمعنى العالم المؤثرّ (لدى العالم) لم يبدأ إلاّ منذ حوالى أقلّ من نصف قرن، أى بعد الحربين العالميتين، وبعد تتابع حركات وحروب التحرير وثورات الاستقلال التى حطّمت عروس الإمبراطوريات الغربية من ١٨٠٥م، وأدّت إلى انتهاء الهيمنة العسكرية الغربية التى استمرّت منذ القرن الخامس عشر، لتبدأ الهيمنة الأمريكية الثقافية.[2]

١) محمد سعد أبو عامود، **جريدة الأهرام**، المرجع السابق، ص ١٠.
٢) أنور عبد الملك، (تغيير العالم)، سلسلة كتب: **عالم المعرفة**، الكويت، العدد ٩٥، سنة ١٩٨٥، ص ص: ١٢ : ١٩.

ويرى بعض العلماء أن العولمة حديثة النشأة، وأنه قد تم إعلان ميلادها مع بداية حرب الخليج عندما ظن الكثيرون أن النظام العالمى الجديد الذى أعلنه "جورج بوش" هو الوعد الذى وعد به العالم فى عام ١٩٤٥م، وقد تحقق، عالم تضمن فيه المؤسسات الدولية بقيادة الأمم المتحدة السلم والأمن، مع دعم فعال من قوى العالم العظمى.[١]

وعلى المستوى الإعلامى "فى النصف الأوّل من القرن التاسع عشر، ظهر لأوّل مرّة أن النشاط الإعلامى حدد لنفسه بعداً عالمياً، وذلك ليس فقط على مستوى تغطيته ومعالجته للأخبار، ولكن أيضاً على مستوى تلبية حاجة المتعاملين معه، أى زبائنه"[٢]، ثم استمرّ تنامى البعد العولمى الإعلامى حتى وقتنا هذا الذى ازدادت فيه كثافة هذا البعد منذ سنوات الثمانينات، فقد عرفت اتجاهاً عولمياً واضحاً فى كل المجالات الإعلامية، والصحافة، والتليفزيون، وبنوك المعلومات والبرمجيات، وصناعة المعلومات التى أخذت بعداً عولمياً مع ظهور شبكة الشبكات، الإنترنت". [٣]

١) آن مارى سلوتر، المرجع السابق، ص ٧.
٢، ٣) الصادق رابح، (وسائل الإعلام والعولمة)، مرجع سابق، ص ٢٢.

❖ **التعليم الأجنبى والتبعية :-**

يلخّص بعض الباحثين دور هذه المدارس الأجنبية فى ثلاثة عناصر كدور تبعى ، كما يلى :- [1]

١- تغريب الواقع الثقافى المصرى .

٢- خلق وإنتاج قيادات الاستعمار الداخلى .

٣- تكريس الأوضاع الطبقية .

ويشمل هذا الدور عدداً آخر من العناصر :-

١- تغريب الواقع الثقافى :-

يقوم التعليم الأجنبى على استخدام اللغات الأجنبية ونشرها على أنها لغة العلم والحضارة والترقّى ، كما يقوم على نشر النماذج الثقافية الغربية من خلال المناهج وطرق التدريس والوسائل التعليمية وكيفية الآداء ، إضافة إلى ما يتضمّنه هذا التعليم من ترويج للفلسفة الرأسمالية على أنها السبيل الوحيد للتطوّر والتقدّم والقضاء على كل المشاكل المزمنة للعالم النامى (الفقر ، والجهل ، والتخلّف) وهذه الآليات تدعم التشكيك فى كل ما هو وطنى ، وبصفة خاصة اللغة الوطنية والتراث الحضارى الذى تمثّل قيمه نبراساً يهدى الأمم فى مسيرتها على أرض الواقع (الحاضر) ، ويوضّح لها ملامح طريق المستقبل . فالقيم الثقافية هى الطاقة المحرّكة لكل محاور التنمية الاجتماعية الحقيقية [2] ، أى أن هذا النوع من التعليم لا يقف دوره عند قطع الصلة بين الأجيال الجديدة وماضيها فقط ، بل يمتد أيضاً إلى التشكيك فى الحاضر وفى المستقبل أيضاً ، كل هذا يعنى بالضرورة فقدان الهوية ، وتميّع الخصوصية الذاتية ، وتمزّق الواقع الثقافى ، وتشتت الفكر

---

١) شبل بدران ، (التربية والتبعية فى مصر) ، مرجع سابق، ص ص : ٤٣ ، ٦١ .
٢) حامد عمار ، مرجع سابق، ص١٨٠ .

هذا النوع من التعليم إذن يضع صراعاً ثقافياً حاداً داخل المجتمع الواحد وربما داخل الأسرة الواحدة ، فهناك ثقافة فرنسية ، وأخرى أمريكية والثالثة ألمانية ، و... إلخ .

كل هذا يعنى وبشكل واضح أن أهم انعكاسات التعليم الأجنبى هو تعميق حالة التبعية الثقافية بنشر وترسيخ القيم السلبية والاستهلاكية (كالكسل والتراخى ، والاعتماد على الآخرين) ، وتهيئة المناخ لاستمرارية السيطرة الأجنبية

وهناك العديد من الشواهد والأدلة على صدق هذه المقولات ، نذكر منها على سبيل المثال – لا الحصر –"فى ١٩٨٣/١٢/١م ، طالعتنا جريدة الأخبار ، أنه تمّ إنهاء عقد مدرستين لتدريسهما كتاب لا يتّفق والقيم المصرية " [١] ، " وفى ١٩٨٥/٤/١٤م ، طالعتنا جريدة الجمهورية ، أنه قد تمّ اكتشاف أربع مدارس لغات بمصر الجديدة لا تدرس التربية القومية ، ولا التربية الدينية لطلابها ، وتم التحفظ على أموال هذه المدارس فى البنوك ، لأنها كانت تغالى فى المصروفات الدراسية التى وصلت إلى ألف جنيه فى السنة " . [٢]

٢- **خلق أجيال أجنبية :-**

يفرز التعليم الأجنبى أجيالاً عديدة من المواطنين ، معدّة إعداداً ثقافياً غربياً ومؤمنة إلى أبعد الحدود بهذه الثقافات ، ومؤهّلة تأهيلاً عالياً للحياة وفقاً لهذه الأنماط الثقافية الأجنبية داخل الوطن ، فهى تفكّر وتتصرّف بالطريقة الغربية وتروج لها أيضاً ، مما يؤدى إلى أمرين:-

١) شبل بدران ، (التربية والتبعية فى مصر) ، مرجع سابق، ص٤٦ .
٢) المرجع السابق، ص٤٧ .

الأول :- هو الغربة المزدوجة :-

حيث تشعر هذه الأجيال بالغربة داخل المجتمع وترفضه ، وتستعلى عليه وحيث يشعر المجتمع بالغربة إزاءهم أيضاً ، ويرفضهم ، ويرفض استعلاءهم،وربّما يعتبرهم دخلاء .

الثانى :- هو العمل فى خدمة الاستعمار :-

هذه الأجيال الوطنية المولد والأجنبية النشأة والثقافة تتولّى العديد من المناصب الإدارية والمهنية داخل أنظمة المجتمع ومؤسساته- وتعمل بقصد أو بغير قصد- لخدمة أهداف وأغراض الدول الأجنبية ، إذ يكون ولاءوها الأهم والأوّل للثقافات الأجنبية، ويكون اعتقادها راسخاً فى صدق هذه الثقافات فى مقابل عدم مصداقية الثقافة الوطنية بالنسبة لهم ، مما يعنى أن يتحوّل عملهم – على أقل تقدير – إلى تسهيل مهمة سياسات السيطرة الأجنبية والترويج لتفوّقها ، وبطبيعة الحال تزداد خطورة هذا الدور عندما تكون هذه المناصب قيادية، وهذا هو الغالب الأعم ، إذ أن التعليم الأجنبى يعمل بطبيعة تكوينه وأهدافه على إعداد الكوادر القيادية، كما أن هذه المناصب القيادية ترتبط فى معظم الأحيان – كشرط لتولّيها – بالتأهيل العلمى الأجنبى.

٣- تكريس التفاوت الطبقى :-

يرتبط وجود التعليم الأجنبى فى ذاته – وإلى حّد بعيد – بوجود الطبقات المسيطرة القادرة على تحمّل مصروفاته ونفقاته ، فهى الفئة القادرة على دعمه وتشجيع وجوده وتطوّره ، مما يعنى فى نهاية الأمر تحوّله إلى أداة لخدمة مصالح هذه الطبقات العليا وتلبية احتياجاتها.

إن هذه الطبقات تنتمى فى جملتها إلى الغرب وتعتمد إعتماداً كبيراً على استخدام أدواته الحضارية فى حياتها ، ثم تقوم بنشر وتوزيع هذه الأدوات فى المجتمعات النامية للإبقاء الدائم على الخصوصية والتميّز والتفوّق على بقية الطبقات المتوسّطة أو الدنيا ، " فكما أنها تستورد البضائع المادية المصنعة فى البلدان الرأسمالية ، فإنها تستورد فى الوقت ذاته أدوات المعرفة ، وشكلاً عاماً للأيديولوجيا التى واكبت إنتاج هذه البضائع "[1] ، وتترسّخ بهذه الطريقة آليات التمايز الطبقى بشكل مستمر: اقتصادياً ، وثقافياً ، واجتماعياً .

٤- إعاقة التنمية الإجتماعية الشاملة :-

من المعروف أنه من الخطأ النظر إلى عملية التنمية على أنها تقتصر على البعد الاقتصادى بمعزل عن بقيّة الأبعاد الاجتماعية الأخرى ، وبصفة خاصة البعد القيمى كعامل موجّه للثروة البشرية التى تعتمد عليها كل عمليات التنمية والتعليم الأجنبى يعمل على " إفقاد هذه الثروة البشرية قدرتها ، عن طريق قطع الصلة بينها وبين تاريخها ، وتشريب أجيال كثيرة فى سن مبكرة بالثقافات الأجنبية ، ودفعها لعدم الثقة أو الإيمان بالماضى (التراث) ، وهذا يؤدّى إلى زيادة تعلّقهم بالثقافات العربية ، وإحساسهم بأهمية القضاء على الماضى (التراث)" [2] مما يؤدّى إلى أن تفتقد عمليات التنمية الشاملة إلى أهم عواملها البشرية والثقافية

٥- المساهمة فى إنتاج المزيد من قوى التخلف، بطريق غير مباشر :-

فى ضوء تفسير الدور التبعى لنظم التعليم فى دول الهامش ، تكون مهمتها الأساسية هى إعداد الكوادر المهنية والوظيفية لخدمة مصالح النخبة المسيطرة

١) شبل بدران ، (التربية والتبعية فى مصر) ، مرجع سابق، ص٣٥ .
٢) فكرى شحاته أحمد،(تربية الصفوة وبناء القوة فى المجتمع المصرى المعاصر) ، **مجلة التربية المعاصرة** ، العدد ٩ القاهرة، رابطة التربية الحديثة، سنة ١٩٨٨، ص ص : ٢٩٠ ، ٢٩١ .

من خلال الاعتماد على التعليم البنكى الذى يحوّل الفرد إلى آلة بشرية تتقن السمع والطاعة واحترام رؤوساء العمل وتنفيذ الأوامر ، وتبتعد كل البعد عن الحوار والمناقشة والحرية الفكرية ، على عكس المهمة التى يضطلع بها التعليم الأجنبى كنظام كفء يفرز كوادر قيادية قادرة على اتخاذ قرارها بنفسها وقادرة على المناقشة والمجادلة وتنمية أفكارها وتطوير آرائها ،ومن ثم فليس هناك حاجة للدولة للاهتمام بإعداد الكوادر القيادية ، خاصة أن مثل هذه الكوادر ستنشأ فى ظل الثقافة القومية ،أى أنها سوف تصبح قيادات وطنية قادرة على الرفض والمعارضة وربما التصدى لسياسات النخبة المهيمنة ، واستمرارية هذه السياسة التبعية فى التعليم تعنى فقدان الكثير من المواهب والقدرات الابتكارية الوطنية وانضمامها إلى جيش الخدمة التبعى .

ويعمل نظام التعليم الأجنبى بكفاءة عالية ليس فقط للحفاظ على تفوّقه أمام التعليم الحكومى ، ولكن لإرضاء الطبقات العليا التى يعيش عليها وتعيش عليه ، وهذه الطبقات تمتلك القدرة على التحوّل عنه إذا لم يف بمتطلباتها ، لذا يهدف هذا النظام من خلال تطوّره المستمر إلى تنمية قدرات ومواهب الفرد وإعداده لتحمّل المسؤولية ، والاعتماد على ذاته وتنمية فكره الحرّ والتركيز على تنمية قدراته القيادية ، أى إنه إعداد للوصول إلى مناطق القوة[1] ، على عكس التعليم الحكومى الذى يعلّم الاعتماد على الآخرين (تربية القهر) من خلال آليات التلقين والحفظ والاسترجاع وكبت الحرية .

وإذا كانت هناك محاولات من قبل الدولة للتمويه على هذا الدور التبعى للتعليم الوطنى ، بإنشاء المدارس النموذجية أو التجريبية أو مدارس المتفوقين ، فإن

١) فكرى شحاته أحمد ، المرجع السابق ، ص ص : ٢٨٥ ، ٢٨٦ .

هذه المدارس لا تختلف فى كثير ولا فى قليل عن بقية المدارس الحكومية ، فهو مجرّد اختلاف فى الأسماء فقط .

٦ – المساهمة فى إنتاج المزيد من القهر :-

يعتبر دخول الدولة ميدان تعليم اللغات بالمصروفات اعترافاً مباشراً من السلطة بشرعية تفوّق الثقافة الأجنبية ، وشرعية استمرار تميّز الأغنياء وشرعية حمايتهم ورعايتهم ورعاية مصالحهم ، لأنها بهذا تضع – وبطريقة علنية – الانتماء للثقافة الأجنبية وإتقان أساليبها كشرط من شروط المواطنة الصالحة ، إنها بهذا تضفى شرعية على التعليم الأجنبى، وتفرض على المجتمع ضرورة حمايته وضرورة تشجيعه ، أى أنها تفرض على الفقراء (الطبقات الدنيا والمتوسّطة) حتمية العمل من أجل الأغنياء، الذين تتيح لهم " أن يستثمرو مكانتهم الطبقية المتميّزة فى الوصول إلى مراكز القوّة ، ليس لما لديهم من مهارات وقدرات ، ولكن لما لديهم من امتيازات اقتصادية واجتماعية، يتم تدعيمها من خلال التعليم ، "فالدولة نفسها تتيح الفرصة لأبناء القادرين للتفوّق على أبناء العامة " [1] ، الأمر الذى يستلزم قهر الطبقات الفقيرة قهراً مادياً (بالسلطة ، والأمن ، والقانون) إذا دعت الضرورة أو قهراً معنوياً (ثقافياً) ، الإعلام ، التعليم ، ... إلخ .

فقد صدر القرار الوزارى رقم ٩٧ ، بتاريخ ٧٧/٦/٥ ، لتبرير قيام هذه المدارس الخاصة ،ونشرها على أساس اعتبارها مدارس لغات تجريبية ذات طبيعة خاصة ، وأنها تمثّل عوناً للدولة من قبل القطاع الخاص فى مجال الخدمات التعليمية ، ومصروفاتها تتراوح حالياً (أى فى نهاية الثمانينات) بين ٨٠٠ ، ٢٠٠٠ جنيهاً سنوياً ، وعندما ندرك أن مجموع التلاميذ والطلاب فى مدارس اللغات

---

١) المرجع السابق ، ص٢٩١ .

الخاصة يقدر حالياً بحوالى ١٠٠ ألف، يتبين لنا ضآلة العون الذى تقدّمه هذه المدارس الاستثمارية فى خدمات التعليم ، ويتأكّد لنا أنها أنشئت لتلبية احتياجات الطبقة البرجوازية القديمة والطبقة البرجوازية وليدة عصر الانفتاح ، واستمراراً لسياسة توفير الخدمات التعليمية المتميّزة للطبقات الانفتاحية ، وقد صدر القرار الوزارى رقم " ٢ " بتاريخ ١٩٧٩/١/١م ، بشأن إنشاء مدارس لغات تجريبية رسمية تضم فصولاً للحضانة وأقساماً للتعليم الابتدائى والثانوى للتوسّع فى تعليم اللغتين الإنجليزية والفرنسية، على أن تدرس بإحدى هاتين اللغتين مواد الرياضيات ومواد العلوم ، بنفس تنظيم مدارس اللغات الخاصة . (١)

ومع التسليم بأن دخول الدولة ميدان تعليم اللغات بمصروفات قد يفرز بعض (وليس كل) ما يفرزه التعليم الأجنبى، لاقتصار التعليم باللغة الأجنبية على مادتى العلوم والرياضيّات، فلابد من الإشارة – من وجهة نظر الباحث – إلى أنه يتيح الفرصة أمام طائفة كبيرة من طوائف الشعب لتلّقى تعليم مميّز يساعد فى تحقيق وتوسيع قنوات الاتصال بالعالم المتقدّم، ويسهم فى اللحاق بركب الحضارة الحديثة، ويفتح أمامها فرصاً كثيرة للعمل الجيد والإنتاج، أى أنّه يعمل على تضييق هوّة التمايز بين طبقات المجتمع، فمصروفات هذه المدارس تعدّ رمزية بالمقارنة مع مصروفات المدارس الأجنبيّة.

ويؤكّد العلماء على خطورة الدور التبعى للتعليم الأجنبى، ويضيفون إليه :- (٢)

٧- **أعمال التجسس بكل أنواعه .**

٨- **العمل كشركات تجارية متعددة الجنسية .**

٩- **العمل كشركات ثقافية تجارية متعدية الجنسية .**

---

١) حامد عمار، **في تطوير القيم التربوية .. رأى آخر** ، القاهرة ، دار سعاد الصباح ، سنة ١٩٩٢ ، ص ص : ٨٩ ، ٩٠

٢) كمال نجيب ، (الجامعة الأمريكية والتبعية الثقافية) ، مرجع سابق ، ص ص : ١٦٨ ، ١٨٧ .

٧- **أعمال التجسس :-**

أ – التجسس العلنى :-

أثبتت الوقائع تورّط الجامعة الأمريكية بالقاهرة فى أعمال التجسس العلنى بل والتعاون العسكرى المباشر أيضاً ، ففى الحرب العالمية الثانية " انصرف القائمون على أمور هذه الجامعة إبان هذه الفترة إلى وضع برنامج دراسى للجنود الأمريكيين المتواجدين فى مصر والشرق الأوسط ، ونظّمت كلية الدراسات الشرقية سلسلة من المحاضرات حول مصر، وكان ينظم هذه الأنشطة عقود مبرمة بين الجامعة والحكومة الأمريكية ، ووقّعت الجامعة الأمريكية فى أغسطس ١٩٤٣م عقداً بهذا الخصوص استجابة لمطلب قيادة الجيش الأمريكى بالقاهرة وتولّت فرقة عسكرية يقودها الضابط أوتو كروشار *Otto F. Kroushar* والضابط هارولد هاند *Harold C. Hand*، مهمة الإشراف على البرنامج " .[١]

ب- **التجسس المستتر :-**

" وندل كليلاند " كان يعمل بمكتب معلومات الحرب *Office Of War Information*، خلال فترة الحرب ، وكان مقره آنذاك بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ، مما يؤكد قيام مراكز التجسس وجمع المعلومات بها على الأقل منذ ذلك التاريخ " .[٢]

"وكريستوفر ثورون *Christophar Thoron*" ، وهو رئيس سابق للجامعة كان عميلاً فى الوقت ذاته للمخابرات المركزية الأمريكية *C . I . A* ، كما يتّضح من كتاب " فيليب آجى " يوميات المخابرات المركزية الأمريكية ، كما كان مالكوم كير *Malcom Kerr* مدير الجامعة الأمريكية السابق ببيروت

١) المرجع السابق ، ص١٨٦ .
٢) المرجع السابق، ص١٨٧ .

والذى عمل تحت لواء المخابرات الأمريكية خلال الستينات ، على علاقة حميمة مع الجامعة الأمريكية بالقاهرة من خلال برامج مشتركة بين الجامعتين" . [١]

واليهودى الأمريكى " ليونارد بايندر " الذى عمل مستشاراً لجولدا مائير إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣م ، وشارك فى حرب عام ١٩٤٨م مقاتلاً ضد العرب ، يعمل أستاذاً زائراً فى الجامعة الأمريكية فى مصر ، وأستاذاً للعلوم السياسية فى جامعة شيكاغو . [٢]

جـ – التجسس تحت شعار البحث العلمى والتعاون والمساعدة :-

دأبت الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، كغيرها من بقية المؤسسات العلمية الأمريكية العاملة فى مصر ، على إجراء البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية على المجتمع المصرى لإختراق كل زواياه والوقوف على كل أسراره وتفاصيل حياته والحصول على أدق المعلومات وأخطرها من أجل تحليلها ثم إعادة استخدامها ، بعد ما يكون قد تم إرسالها إلى معامل ومعاهد المخابرات الأمريكية لإعادة تصنيعها ، تمهيداً للتحكّم فى المجتمع وتوجيه فكره وتضليله ، فهدف هذا التجسس العلمى هو " تفتيت الجسد بعد دراسته والسيطرة عليه واستغلاله اقتصادياً وثقافياً وسياسياً ، ثم ربطه بعجلة التبعية المحكمة " . [٣]

فقد استطاعت الجامعة الأمريكية بالقاهرة أن تستغل مناخ الانفتاح فى مصر بعد حرب أكتوبر أفضل استغلال ، وتوسّعت فى مناشط " مركز البحوث الإجتماعية " وبدأ المركز يعنى على وجه الخصوص بإجراء عدد من مشروعات بحوث العمليات التى تهدف إلى تطوير الخدمات الاجتماعية ، ومن أمثلة ذلك ما

١) كمال نجيب ، (الجامعة الأمريكية والتبعية الثقافية) ، مرجع سابق، ص١٨٧ .
٢) رفعت سيد أحمد ، وصف مصر بالعبرى ، مرجع سابق ، ص٨٠ .
٣) مرجع سابق ، ص٧٩ .

قام به المركز فى محافظتى المنوفية وبنى سويف (فى إطار منحه مالية من وكالة المعونة الأمريكية) من برامج بحثية لتنظيم الأسرة وتحديد النسل " .[١]

" وفى عام ١٩٧٤م ، بدأ المركز دراسة ميدانية لتصميم واختيار وتقويم نظام توزيع حبوب منع الحمل على السيدات فى قرية " شنوان " بمحافظة المنوفية " .[٢]

" كما بدأت أقسام العلوم الاجتماعية بالجامعة بالتعاون مع المركز لنشر سلسلة " أوراق القاهرة فى العلوم الاجتماعية " وهى عبارة عن دورية علمية تطرح موضوعات سياسية واقتصادية واجتماعية ، محلّية وعربية، ويساهم فى إجراء بحوثها عدد كبير من المفكّرين الغربيين مع المفكّرين المصريين" [٣]

ويرى البعض"أن دراسات" مركز البحوث الاجتماعية " تعد بمثابة رأس جسر لشبكة البحوث الأمريكية فى مصر " .[٤]

٨- العمل كشركة متعددة الجنسية :-

فى إطار استغلال ظروف مناخ الانفتاح، قامت الجامعة بمضاعفة مصروفات الدراسة ، " وبدأت الزيادة بنسبة ٢٠٪، وبلغت مستويات غير معقولة ، فقد أعلنت الجامعة فى عام ١٩٨٣م أن مصروفات العام الدراسى التالى أضحت تعادل ما قيمته ألف دولار أمريكى ، وقل اعتماد الجامعة على الحكومة الأمريكية إلى أن أصبح ١٨٪ من قيمة احتياجاتها ، بعد أن كان٤٣٪ .

ثم قامت الجامعة بحملات موسّعة ومكثّفة لجمع المعونات والتبرّعات واعتمدت فى هذه الحملات على استشارة شركة " بريكلى " وشركة " جون برايس جونز " ، وحدد أمناء الجامعة هدف الحملة بجمع ٢٢ مليون دولار من مصر والولايات المتحدة والمملكة السعودية ودول الخليج .

١، ٢، ٣) كما نجيب ، (الجامعة الأمريكيّة والتبعية الثقافيّة)، مرجع سابق ، ص١٧٩ .
٤) المرجع السابق ، ص١٨٠ .

وتشكّلت لجنة الإشراف على جمع التبرعات من أمريكا برئاسة " هوارد كلارك " رئيس شركة " أمريكان إكسبريس "، وعضوية رؤوساء شركات " إكسون "،و" أتلانتيك ريتشفليد "،و " موبل "،بالإضافة إلى وليام روجرز وسايروس فانس ، وزيرا الخارجية الأمريكية السابقين، وتشكّلت لجنتان للإشراف على جمع التبرعات داخل مصر ، تكوّنت الأولى من " بطرس غالى " وزير الدولة للشؤون الخارجية، و" فؤاد سلطان" وزير السياحة ، و " مصطفى خليل" رئيس البنك العربى الدولى ، ورئيس الوزراء الأسبق .

وضمّت اللجنة الثانية بعض مديرى الشركات متعددة الجنسية التى تعمل بالمنطقة ، مثل مدير شركة *General Dynamic* ، ومدير شركة *Xerox*،ومدير *Citi Bank* ، ومدير *Northrop. AT&T . Marriott* .

أمّا لجنة الإشراف على جمع التبرعات من السعودية والخليج فكانت برئاسة " شارلز هيدلاند " رئيس شركة *Esso*، بالشرق الأوسط .

وجمعت الحملة مبالغ طائلة ، كما حصلت الجامعة أيضاً على مبالغ ضخمة من وكالة المعونة الأمريكية.[1]

ويضاف إلى هذا كلّه ما تحصّله الجامعة من مبالغ خيالية من برامج الدورات التعليمية الخاصة التى تقدم بعيداً عن برامج الدراسة المعتادة ، كدورات الإعداد اللغوى ، ودورات الكومبيوتر ، ودورات العلوم الإدارية، ودورات الإعداد التجارى و ... إلخ .

كل هذا يشير إلى أن الجامعة تعمل كشركة ثقافية تجارية متعدّية الجنسية يمثل الربح المادى أحد أهم أهدافها .

---

١) كمال نجيب، (الجامعة الأمريكيّة والتبعيّة الثقافيّة)، مرجع سابق، ص ص : ١٦٨ ، ١٧١ .

٩- **العمل كشركات تجارية متعددة الجنسية :-**

فى سبيل مضاعفة رأس مال الجامعة ، " قامت فى عام ١٩٧٥م بانشاء " صندوق الجامعة للأوقاف التربوية "*University Educational Edowment Fund*" من أجل استثمار بعض الأموال فى مشروعات اقتصادية متنوّعة تحقق لها أرباحاً سنوية مضمونة ، من هذه المشروعات :- [١]

- فى نفس العام ، ١٩٧٥م قرر الصندوق استخدام ٤٧,٠٠٠ جنيه مصرى فى إنشاء شركة سياحية ، وبعد استخراج الترخيص تم إلغاء الفكرة لأسباب غير معلومة.
- ساهم الصندوق فى إنشاء شركة القاهرة الصناعية للمشروبات Cairo *Beverages and Industrial Company* ، الممثل المحلّى لشركة " سفن أب " وشركة " كندا دراى " لتعبئة الزجاجات .
- ساهم الصندوق فى إنشاء شركة الكويت الغذائية *Kuwait Food Company* ، التى افتتحت بدورها فروعاً بجمهورية مصر لمحلات " كنتاكى فرايد تشكين *Kentucky Fried Chicken*" و" ومبى *Wimpy* "
- قام الصندوق بتأسيس شركة الألمونيوم العربية ، باستثمار مبدئى قيمته ١,٥ مليون جنيه مصرى ، وكان أوّل مشروع ممّول من مصر وأمريكا لذا حاز شهرة واسعة ، وحقق نجاحاً كبيراً .
- أقامت الجامعة فى يناير ١٩٧٩م مشروعاً لتنمية الصحارى والتدريب، فى منطقة مساحتها ٢٠٠ فدان من الأراضى الرملية الواقعة غرب الدلتا، وفى منطقة أخرى مساحتها ٢٥ فدان من التربة المختلطة الجافة بالقرب من

١) المرجع السابق ، ص ص : ١٧٢ ، ١٧٨ .

مدينة السادات ، وفى سنة ١٩٨٥م ، تأسست وحدة دراسية للإشراف على المشروع ، وتطوّرت فيما بعد لتصبح باسم " مركز تنمية الصحراء " وساهمت مؤسسات عديدة فى هذا المشروع ، منها هيئة التنمية الدولية الكندية ، ومؤسسة فورد وهيئة المعونة الأمريكية ، وفنلندا .

- وفى بداية الثمانينات ، توسّعت الجامعة فى قسم الإتصال الجماهيرى وأنشأت مركزاً إخبارياً تليفزيونياً مجهزاً بأحدث الوسائل والمعدّات لتدريب العاملين فى مؤسسات الإعلام المختلفة بالشرق الأوسط .

ويضاف إلى ما سبق أن الجامعة الأمريكية تعمل كمفرخة تفرز الأمراض الإجتماعية الشاذة وتنشرها داخل المجتمع وتحميها أيضاً تحت شعار الحرية والتقدّم وحقوق الإنسان ، إذ يعدّ مناخها الدراسى الغربى المفتوح إلى أقصى درجة مجالاً خصباً لنمو هذه الأمراض وترعرعها لدرجة الإعلان عنها وكأنها شىء معتاد ، فقد نشرت مجلّة روزاليوسف فى عددها رقم ٣٥٤٨، بتاريخ ١٩٩٦/٦/١م مقالاً بعنوان (الشذوذ فى الجامعة الأمريكية) جاء فيه أن مجلة القافلة *CARAVAN* قد نشرت يوم ٢٦/مايو/١٩٩٦م،تحت عنوان " الدين ضد الشذوذ الجنسى ، نظرة من الجانبين *Religion VS. homosexuality :a Look at both sides* " مقالاً يتضمن حواراً مع أحد الشباب الشاذين جنسياً ومع أحد الأئمة المسلمين حول موضوع الشذوذ الجنسى ، وكان حديث الشاب يشير من أوّل كلمة فيه وحتى آخر كلمة إلى تشبّعه بالقيم الأجنبية ، حيث بدأ كلامه بأنه ليس مادة للنميمة عند تناول شاى الساعة الخامسة ، ومن المعروف أن شاى الخامسة عادة إنجليزية الأصل ، كما تحدث عن عورته بلا حياء ، وعبّر عن دهشته من نظرة المجتمع إليه على أنه شاذ (مريض)، وقال بإنه لم يشعر بالراحة النفسية ولم

يتخلّص من الشعور بالوحدة والعزلة والألم إلاّ عندما أخبر أهله وأصدقائه بأنه شاذ وهو يرى فى هذا الاعتراف شجاعة استمدّها من مشاهدته للبرنامج الأمريكى دوناهو *Donahue* ، واستماعه لإعترافات الشواذ لأمريكيين بشذوذهم على الملأ فى وسائل الإعلام ، ويرى أنه ليس مريضاً ويطلب من المجتمع أن يعامله على هذا الأساس وأن يغيّر نظرته للشواذ.

كل ما سبق يشير إلى عمق تغلغل هذه الثقافات الأجنبية فى نفوس بعض أفراد المجتمع المصرى، وإلى مدى إعجابهم الشديد بكل ما هو أجنبى ، بحيث يصدق القول – إلى حد كبير – " بأنها حالة مخيفة من الانهزام النفسى أمام الغزو الثقافى " .[1]

وحالياً وفى ظل التيارات الثقافية المعاصرة للرأسمالية المنتصرة والتى تهبّ بقوة على العالم كلّه (مثل تيارات العولمة وتيارات النظام العالمى الجديد) ، تشهد مصر تحوّلاً كبيراً فى مناخها الثقافى فى إطار التفاعل مع هذا الواقع الدولى الجديد بالخصخصة ، وتشجيعاً للقطاع الخاص وتقليصاً لدور الدولة ، وتذليلاً لكل العقبات أمام الاستثمار ورأس المال الأجنبى و ... إلخ ، وقد أغرت هذه التحوّلات عدداً من الدول الأجنبية لاستغلال الفرصة فى زيادة نفوذها الثقافى فى المجتمع المصرى ، بالمشاركة فى كل المشروعات الجديدة وعلى المستويات الإقتصادية والتجارية والاجتماعية كافة ، وبصفة خاصة فى المجال الثقافى وفى ضوء الصراع التقليدى القديم بين الانجلو ساكسونية والفرانكفونية على مناطق النفوذ والهيمنة فى العالم الثالث ، من المتوقع أن تزداد شدة الصراع والتمزق الثقافى فى المجتمع المصرى بزيادة حجم وقوة التيارات الثقافية المتنازعة

١) عبد الصبور مرزوق ، (نحو مشروع حضارى لنهضة العالم الإسلامى) ، **سلسلة قضايا إسلامية** ، العدد ٥٠ القاهرة ، وزارة الأوقاف ،سنة ١٩٩٩ ، ص٢٧ .

فيه، وقد بدأ هذا التنافس بالفعل بإنشاء الجامعة الفرنسية فى مصر الذى أعلن عنه كثيراً فى الجرائد والمجلّات الوطنية، وكذلك مشروع إنشاء الجامعة الألمانية.

وقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية استغلال مناخ الانفتاح الذى بدأ فى مصر بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، أفضل استغلال فى كل الميادين الاقتصادية والسياسية ،والعسكرية، وكان التركيز الأكبر على الميدان الثقافى بصفة عامة وعلى مجال التعليم بصفة خاصة ، وانتشرت المؤسسات والمعاهد والمراكز التعليمية والبحثية فى كل مكان وفى كل مجال ، بحيث أصبح من الصعب حصر هذه الهيئات فى صورة محددة ، وتقف عند ذكر أخطرها فعالية :- (١)

١- الجامعة الأمريكية بالقاهرة .
٢- مؤسسة راندا الأمريكية .
٣- المركز الثقافى الأمريكى .
٤- مركز البحوث الأمريكى (شارع قصر الدوبارة ، القاهرة) .
٥- مؤسسة فورد فويند يشن .
٦- هيئة المعونة الأمريكية .
٧- معهد ماساشوستس وفروعه بالقاهرة .
(معهد *M.T.T* بمبنى جامعة القاهرة) .
٨- مؤسسة روكفلر للأبحاث .
٩- مؤسسة كارينجى .
١٠- معهد دراسات الشرق الأوسط الأمريكى

١) رفعت سيد أحمد ، وصف مصر بالعبرى ، مرجع سابق ، ص ص : ٧٠ ، ٧٢ .

١١- معهد التربية الدولية ، والمتخصص فى منح السلام .

١٢- معهد بروكنجر .

١٣- معهد المشروع الأمريكى .

١٤- الاكاديمية الدولية لبحوث السلام .

١٥- مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بجامعة (جورج تاون) .

١٦- مشروع ترابط الجامعات المصرية الأمريكية .

(ومقره المجلس الأعلى للجامعات بالقاهرة ، وميزانيته السنوية ٢٧ مليون دولار ، تقدمها المخابرات الأمريكية وأجهزتها المعروفة) .

كل هذه المؤسسات العلمية دخلت المجتمع المصرى تحت شعار الصداقة والتعاون والمساعدة،ويظهر عددها – الذى ربما لا يمتلكه معظم الدول النامية – أن هذه العملية تشبه إلى حد كبير إنزال أحد الجيوش (العلمية) الأمريكية ونشر فرق الفكر الأمريكى وجنود الاحتلال الثقافى داخل المجتمع المصرى، وبطبيعة الحال تمتلك هذه المؤسسات الأمريكية من المقومات المادية والعلمية ما لا يمتلكه معظم مؤسسات المجتمع المصرى العلمية والبحثية، خاصة فى مجال التمويل، الأمر الذى يساعدها على إنجاز أهدافها بكفاءة نادرة. وتثبت أنشطة هذه المؤسسات أن هدفها الرئيسى هو الإبقاء على مصر داخل قيود التبعية [1] ومنها:

- قامت " وكالة المعونة الأمريكية "بإنشاء وحدة تنسيق العلاقات الخارجية بالمجلس الأعلى للجامعات بالقاهرة لكى تشرف على " مشروع ترابط الجامعات " وفى إطار هذا المشروع تم إجراء عشرات البحوث العلمية التى

١، ٢) ، كمال نجيب ، (التعليم والنظام العالمى الجديد) ، **مجلة التربية المعاصرة** ، مرجع سابق ، ص ص ٣٢،٣١ .

غطت كل مجالات التعليم المصرى، وقبل بعض الأساتذة والمفكرون المصريون القيام بأدوار هامشية وثانوية فى هذه البحوث .

- قامت وكالة المعونة الأمريكية بتأسيس مراكز وأجهزة إدارية جديدة فى مصر، فأعادت تنظيم المركز القومى للبحوث التربوية وقدمت التمويل اللازم لإنشاء ثلاث وحدات أساسية فى إطار التنظيم الجديد :
  - ♦ شعبة بحوث السياسات
  - ♦ شعبة تطوير المناهج
  - ♦ شعبة بحوث التخطيط التربوى

وقد أدخلت بعض التعديلات على هذه الشعب، وتم بمعرفة وكالة المعونة الأمريكية إنشاء مراكز تطوير المناهج والهيئة العامة للأبنية التعليمية .

- إن فكرة المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى أيضا كانت تطويرا لمشروع بنوك الأسئلة الذى بدأ باتفاقية خاصة مع بريطانيا فى١٩٨٩/٦/٢٤،وتم تأسيس المركز بمعونة وتخطيط أمريكى بريطانى ، وبهذه الطريقة تحول التعليم المصرى إلى مجرد نظام تابع للإدارة الأمريكية وظيفته الأساسية هى تنفيذ السياسات والتعليمات الأمريكية . وأصبح كل ما يتعلق بمسيرته تخطيطا وتنفيذا وتطويرا يصدر من خارج مصر ، وقد تركزت سياسات هذه المؤسسات التربوية الأمريكية على إفراغ التعليم المصرى من محتواه القومى وحذف كل ما يتعلق بالشخصية الوطنية ، والقضاء على كل ما يمت بصلة إلى الهوية العربية ، إضافة إلى أعمال التجسس العلمى والفكرى وتجنيد عدد كبير من الباحثين المصريين للعمل لصالح الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد تناولت الدكتورة نعمات أحمد فؤاد أثار التدخل الأمريكى فى إعداد وتطوير المناهج الوطنية فى عدة مقالات أسبوعية تحت عنوان " ماذا يراد بمصر " بجريدة الأهرام بتاريخ ١٨ ، ١١ ، ٩٧/٦/٤ وأوجزت بعض نتائج هذه الهيمنة الأمريكية بالمحاولات المقصودة والمخططة بدقة لتهميش اللغة العربية والدين والتاريخ والتربية القومية ، كما يلى [١]:

- **اللغة :**

امتهان اللغة العربية والتقليل من شأنها بتخفيض درجاتها من ٦٠ درجة إلى ٢٥ درجة ، إلى جانب أن الرسوب فيها فى الصف الثانى الثانوى لا يؤثر فى شئ وينقل الطالب الراسب الى الصف الثالث .

- **الدين :**

حذف الآيات القرآنية الكريمة المتعلقة بالعدو الذى قتل الأبرياء والمسالمين ودمر المدن والمدارس والمساجد والمستشفيات وأباد الأرواح وقتل الأسرى، وقد كان هذا بقصد وعمد فى القرارين ١٤٣ ، ١٤٤ الصادرين فى ١٩٩٤/٦/١٥ .

- **التاريخ :**

تحولت مادة التاريخ إلى مادة اختيارية كى لا يعلم التلاميذ شيئا عن تاريخهم وماضيهم (هويتهم) مما يساعد على تشويه وتزييف الواقع .

- صدر قرار باعتبار مادة الرياضيات مادة اختيارية سنة ١٩٩٤ ، ثم تراجع الوزير عن هذا القرار فى ١٩٩٧/٥/١٥ بعد ثلاث سنوات من تحصيل مادة وصفها الوزير عند تراجعه بأنها مادة لا غنى عنها .
- إلغاء توزيع أطلس العالم العربى الذى كتب فيه اسم فلسطين وإلغاء طبعه .

---

١) نعمات أحمد فؤاد (ماذا يراد بمصر) **جريدة الأهرام** ٩٧/٧/٩

- تكرار معالجة موضوعات واردة فى كتب الأدب العربى وكتب التربية الدينية وقد استغرق هذا التكرار ٣٧ صفحة من الكتاب .
- حذف موضوع نفى نشر الإسلام بالسيف، إذ آمنت به بلاد لم تدخلها الجيوش الاسلامية .
- حذف موضوعى الحروب الصليبية والخطر المغولى وحذف دور مصر فى صد هذين الهجومين .
  - حشر وحشد موضوعات زائدة ، استنفذت ٨٥ صفحة .
  - أقر بتهميش مادة التاريخ تقرير آخر صادر عن مديرية التربية والتعليم محافظة الدقهلية وضعه الموجه العام ، بالوزارة والموجهون العموميون بالمديرية وموجهو الثانوى ، وذلك فى ٢٤ /١٠/١٩٩٥م ، وتوقيعاتهم جميعاً على التقرير .

وهناك بعض الآراء المؤيدة لهذا التطوير ، والمدافعة عنه تحت شعار التكامل المعرفى من خلال التكامل الرأسى والأفقى للمناهج المصرية ، فهناك رأى يؤيد حذف مادة التربية القومية تحت زعم " التكامل المعرفى الذى تحث عليه كل المناهج الحديثة ، وبحجة أنه يتم تدريسها من خلال موضوعات التاريخ واللغة العربية والقراءة والنصوص فى جميع السنوات الدراسية " [1] ، وعلى اعتبار أن هذا التطوير يأتى فى إطار " تقويم مناهج التعليم ووظائفها فى تكوين المتعلم ، وتلك هى النظرة المنظومية المتكاملة لمقررات الدراسة ، وليس على أساس جزئيات مفردة منعزلة عن سياقها الكلى مع المفردات الأخرى فى نفس الصف الدراسى وعبر تتابعها فى مختلف صفوف المرحلة التعليمية ، والمراحل التعليمية الأخرى،وفى

١) كوثر حسين كوجاك ، محمد رجب شرابى ، (ماذا يراد بمصر) ، رداً على مقالات الدكتورة نعمات أحمد فؤاد ، **جريدة الأهرام** ، ١٩٩٧/٧/٢ .

موازنات بين العلوم الدينية واللغوية والأدبية مع العلوم الطبيعية والحيوية ومع الرياضيات ومع العلوم الاجتماعية ، وتلك هى البنية المركبة والمتفاعلة فى ذهن المتعلم لتكون تربيته القومية " .[1]

وفى تعليق د. نعمات أحمد فؤاد على هذه الآراء ، أوضحت ما يلى :-

- إن الزعم بأن الدين مادة نجاح ورسوب لا يطابق الواقع ، فقد نقلت جريدة الأهرام فى مايو ١٩٩٧م ، كما نقلت جريدة المساء فى ٥ يناير ١٩٩٧م بالخط العريض عن السيد وزير التربية والتعليم قوله ((الراسب فى التربية الدينية والقومية لا يعيد السنة)) ولم يعقب السيد الوزير على ما كتب، أى أنه مقر بفحوى هذا الخبر .
- إن بناء آلاف المدارس بغير نوافذ وأبواب وبغير دورات مياه يعد وصمة، وليس مفخرة .

وخلاصة الأمر أن السياسات الأمريكية لتطوير المناهج المصرية تهدف إلى تقزيم اللغة العربية والتقليل من شأنها إلى أقصى درجة ممكنة ، " واللغة القومية تنقص وتختزل درجاتها إلى ٢٥ درجة ، أى إلى النصف ، ثم زادوا إليها خمس درجات – ليس زيادة أو تكرماً – لتصبح ثلاثين درجة "[2]، كما تهدف إلى تحجيم كل ما هو وطنى ، وعزل الأجيال الجديدة عن ماضيها بتقليل شأن التربية الدينية وبإهمال التاريخ والتربية القومية ، وتأتى هذه المحاولات فى نطاق تضييق دوائر الثقافة العربية وإحكام السيطرة عليها لإفساح المجال للثقافات الأجنبية – وبصفة خاصة الانجلوساكسونية – لتحل محلها .

---

١) حامد عمار ، (ماذا يراد بمصر) ، **جريدة الأهرام** ، ١٩٩٧/٧/١٦ .
٢، ٣) نعمات أحمد فؤاد ، (المشروع الحضارى –٢) ، **جريدة الأهرام** ، ١٩٩٩/٧/٧م .

باختصار شديد ، إنها سياسة أمريكية جديدة لنشر الأمية داخل المدارس فتقرير معهد التخطيط القومى يشير إلى أن زيادة المتعلمين فى مصر زيادة كمية مرتبطة بمظاهر الضعف الثقافى ، وأنها تأتى على حساب النوعية [1] ، أى أنها سياسة لتجهيل المجتمع (أو تغييب المجتمع بإفقاده كل ما يتميز به) ، بعد نشر الجهل فى أرجائه .

وإذا أضفنا إلى سياسات التطوير الأمريكى ، ما تتضمنه المناهج المصرية من إشارات عن اتفاقيات السلام مع الجانب الاسرائيلى ، وما ينشر حول هذا الموضوع فى وسائل الاعلام ، ننتهى إلى أن هذا التطوير الأجنبى للمناهج والمقررات المصرية يهدف إلى تشويه التاريخ وتزوير الواقع وتزييف المستقبل ، بقطع الصلة بين الشعب وهويته التاريخية وتشويه طموحاته بإبعاده عن قضاياه الفعلية ، والتركيز فى كل هذه الإجراءات على الأجيال الجديدة (وبصفة خاصة فى مرحلة التعليم الأساسى) لخلق أجيال من المتعلمين ظاهرياً والأميين داخلياً (حقيقيا) ، بما يحقق أهداف وأغراض الاحتلال الثقافى ، ويسهل مهمة جنود هذا الاحتلال ، بإعداد أجيال متعاونة معهم وعاشقة لثقافتهم .

وإذا كان التكامل بين المعارف والمعلومات فى المناهج الدراسية مطلباً حيوياً لخلق أجيال واعية ومنفتحة على العلم أو الحضارة مهما كانت جنسيتها ، تماماً كمطلب التوازن بين المواد العلمية والأدبية ، فإن هذا التوازن أو التكامل لا يعنى شيئاً دون امتلاك للخصوصية القومية أو دون تشبع بعناصر الهوية الوطنية ، فمن لا يمتلك هويته الخاصة يتحول بطبيعة الحال إلى تابع لمن يملكها ، ومن لا يعرف نفسه يتحول إلى خادم لمن يعرف نفسه أو يمتلك القدرة على تعريف الآخرين

بأنفسهم، وعندئذ يتحدد دوره فى الحياة بالتبعية والتهميش والتدنى ، ومعرفة النفس فى مفهومها الحقيقى تعنى بالضرورة معرفة الآخرين ، وماهية الاختلاف أو الاتفاق معهم ، ومن ثم يسهل تحديد الذات من خلال هذا التوافق أو التعارض " فالناس يحددون هويتهم بما هم ليسو عليه " [1] ، ويعرفون أنفسهم من خلال النسب والدين واللغة والتاريخ والقيم والعادات والمؤسسات الاجتماعية ويتطابقون مع الجماعات الثقافية ، ومع الحضارة على المستوى الأكبر " [2] الأمر الذى يفرض حتمية أن يكون هذا التكامل المعرفى أو التوازن الثقافى من خلال خصوصية الشخصية الوطنية أولاً وأخيراً .

التجسس تحت شعار البحوث المشتركة :-

استطاعت الجهات العلمية الأمريكية المتغلغلة فى المجتمع المصرى تجنيد عدد كبير من الأساتذة والباحثين فى بعض أقسام الكليات المصرية ، وبعض الأقسام بالكامل داخل بعض الكليات ، بجامعة القاهرة على سبيل المثال ، للعمل لحسابها ولإجراء الأبحاث التى تهم الجانب الأمريكى ، وتحول عدد من الأساتذة والباحثين للبحث بأنفسهم عن الجهات الأمريكية الممولة للبحوث المشتركة (مثل فورد فويندیشن) ، وظهرت مهنة مقاول الأبحاث " ، وهو أستاذ كبير يأخذ المقاولة لحسابه الخاص من الجانب الأمريكى ، ثم يوظف صغار الباحثين فى تنفيذها تحت إشرافه ، وقد وصلت مقاولة أحد أبحاث العلوم السياسية بجامعة القاهرة إلى ٦٥٠ ألف دولار ، حصل الأستاذ المشرف على الجانب الأكبر من هذا المبلغ . [3]

---

١) صدام الحضارات ، ص١١٢ .
٢) صدام الحضارات ، ص٣٩ .
٣) رفعت سيد أحمد ، مرجع سابق ، ص٧٥ .

وعلى سبيل المثال لا الحصر ، قامت كلية الآداب بجامعة الزقازيق فى الفترة من ١٩٨٥/١١/٣٠م ، إلى ١٩٨٧/١١/٣٠م ، بالاشتراك مع جامعة " جورج تاون " الأمريكية ، بإجراء مسح شامل لإثنتى عشرة قرية بمحافظة الشرقية ، للتعرف على مقومات التنمية ، وللتعرف على مدى تأثير الهجرة والبطالة والموارد المادية والبشرية على المشروعات الإنتاجية بالقرى . (١)

ولا يقتصر دور الأبحاث المشتركة على مهمة التجسس العلمى فقط، ولكنه يمتد إلى مهام أخرى عديدة ، منها ربط الباحثين المصريين وجهات البحث العلمى فى مصر بالسياسات والأيديولوجية الأمريكية بحيث يتحولون إلى منفذين مطيعين للأوامر والتعليمات الأمريكية ، ومنها تسهيل عمليات الاختراق الثقافى وفتح كل أبواب المجتمع المصرى الخاصة والعامة على حد سواء أمام آليات الهيمنة الغربية فالباحث يحصل بنفسه على أدق وأخطر البيانات والمعلومات ويسير طبقاً للخطوات والأهداف المحددة للبحث. (٢)

التجسس باسم المعونة والمساعدة :-

تشير الدراسات إلى أن القروض والهبات والمعونات الأجنبية تستخدم فى تكريس سياسات التبعية، كما تستخدم فى حالات كثيرة للتجسس على المجتمع والوقوف على أسراره الخاصة وخباياه وتفاصيل حياته .

والأمثلة على تورط هذه الأجهزة الأجنبية فى أعمال التجسس كثيرة نذكر منها– على سبيل المثال وليس الحصر – ما طالعتنا به الصحف عن تفاصيل التجسس الأمريكى على المجتمع المصرى فى عام ١٩٩٩م ، تحت ستار مشروع

---

١) رفعت سيد أحمد ، ص٧٦ .
٢) شبل بدران ، (البحوث المشتركة وخرافة تطوير المجتمع المصرى) ، **مجلة التربية المعاصرة** ، العدد ٢ سنة ١٩٨٤ ، ص١٢٠ .

طبيب الأسرة ، فقد أثار خبراء هيئة المعونة الأمريكية أزمة كبيرة مع مسؤولى منطقة المنتزة الطبية بالإسكندرية ، بذريعة أن هؤلاء المسؤولين رفضوا التعاون معهم ، وفى رد المسؤولين على هذه الاتهامات أوضحوا أن رفضهم جاء نتيجة لسلوك الخبراء الأمريكيين المريب فى جمع المعلومات من سكان القرى وإصرارهم على دخول البيوت لجمع البيانات بحجة تطوير الظروف الصحية ، وقال بعض المسؤولين إن أسلوب عمل الخبراء الأمريكيين يتم بطريقة رجال المخابرات فى الشوارع وفى البيوت ، وقال البعض الآخر إن هؤلاء الخبراء الأجانب يجمعون معلومات خطيرة جداً ووصف عملهم بالتجسس المباشر الذى يتم بطريقة مشروعة وأشار المسؤولون إلى أن هناك شكوكاً كثيرة فى جنسية هؤلاء الخبراء ، ولم يستبعدوا أن يكونوا من اليهود أو الإسرائيليين الحاملين للجنسية الأمريكية .

لقد تحول المجتمع المصرى إلى بيت عار مكشوف من الداخل والخارج أمام العيون الأجنبية ، بل أمام الأجانب أنفسهم بذواتهم الشخصية ، وتمكنوا من دخوله ومن الإقامة فيه بطريقة شرعية ورصدوا كل حركاته وسكناته منذ فترة غير قصيرة وتمكنوا من الوقوف على معظم أسراره - إن لم يكن كلها- وجمع كل المعلومات والبيانات وإرسالها إلى المعامل الرئيسة للـ *C.I.A* بالولايات المتحدة وإلى معامل المخابرات الاسرائيلية (الموساد) أيضاً ، حيث يتم تحليل ودراسة وإعادة صناعة هذه البيانات والمعلومات لإعادة إرسالها للمجتمع المصرى على الصورة التى ترتضيها الولايات المتحدة بالاشتراك مع إسرائيل ، أو الاحتفاظ بها أو ببعضها لاستخدامه عند الضرورة .

إن الكارثة الكبرى تكمن فى السماح للمخابرات الأجنبية بالتواجد والعمل فى كل مكان داخل المجتمع المصرى تحت مسميات زائفة تضفى شرعية

على هذا التواجد ، كالخبراء والاستشاريين والعلماء والباحثين والأطباء و... الخ مع المعرفة البديهية أنهم يعملون كجواسيس ، فمن المعروف أن " الخبراء الجواسيس " مصطلح ابتكرته وكالة المخابرات الأمريكية وزرعتهم فى كل مكان فى العالم.

- **التمويل الأجنبى والأنشطة الأهلية :-**

يعتبر التمويل الأجنبى للأجهزة والمؤسسات الوطنية – الاجتماعية بصفة خاصة – نموذجاً معاصراً للغزو الفكرى والهيمنة الثقافية ، تمهيداً لفرض الوصايا الأجنبية على المجتمع أو للتدخل العسكرى المباشر إذا دعت الضرورة لذلك ، إذ لا يستخدم هذا التمويل للتجسس والوقوف على خبايا وأسرار ومقدرات الوطن فقط، ولكنه يستخدم أيضاً لتأليب بعض الفئات ضد المجتمع ، وتزييف الحقائق ، وإشاعة الفتن ، وترويج المفاهيم الخاطئة ، وإثارة قضايا وهمية لا علاقة لها بالواقع ، وتبنى سياسات معينة تخدم المصالح الأجنبية ، وتفكيك الترابط الإجتماعى، وإفقاد المجتمع اتزانه ومكانته الحقيقية أمام أبنائه وأمام المجتمع الدولى ، وإثارة الرأى العام العالمى ضده من أجل ضمان بقائه فى دوائر التخلف والتبعية .

وتركز الأنشطة الممولة من الخارج عادة على موضوعات ومحاور فكرية معينة تفضى إلى تلفيق اتهامات معينة يوصم بها المجتمع ، مثل انتهاك حقوق الإنسان ، أو اضطهاد الاقليات ، أو التمييز العرقى أو الدينى .

وفى أحيان كثيرة تستخدم هذه الاتهامات الباطلة كشعارات لفرض عقوبات اقتصادية وسياسية ، أو لتبرير التدخل والاعتداء العسكرى ، أو لإقناع المجتمع الدولى بحتمية تقسيم هذه الدول إلى دويلات صغيرة، الأمر الذى يسهل

السيطرة عليها وقيادتها بإفقادها لأهم مقوماتها الطبيعية والاجتماعية والثقافية كما هو الحال بالنسبة للعراق وليبيا والسودان ، وبالنسبة لمصر أيضاً فيما يثار من أكاذيب وافتراءات حول اضطهاد الأقباط واضطهاد النوبيين ، والترويج العالمى لإشاعات اختطاف المسيحيات وغبن حقوق المسيحيين ، وحقوق الأقباط التاريخية والمناداة بقيام دولة قبطية فى الصعيد ، وغبن حقوق النوبيين ، وتهجيرهم وتشريدهم وغرق بلادهم وآثارهم تحت بحيرة ناصر ، والتركيز على ضرورة الحفاظ على الطابع النوبى والثقافة النوبية ، والحضارة النوبية القديمة ، وضرورة قيام دولة نوبية فى المنطقة ما بين مصرو السودان .

ويعتبر نموذج التمويل الأجنبى للجمعيات الأهلية المصرية خير شاهد على صدق هذا الكلام ، فقد أشارت الجرائد الرسمية وغير الرسمية كثيراً إلى تلقى منظمات حقوق الإنسان فى مصر للعديد من شيكات التمويل الأجنبى، وربطت بين هذه الأموال وبين التقارير التى تقدّمها عن وطنها ، وكان هذا سبباً فى إيقاف عمل هذه الجمعيات لفترة، وكان سبباً فى إصدار قانون الجمعيات الأهلية الجديد ، وقد كانت حادثة وقف نشاط مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية الشهيرة، من أهم شواهد سوء استخدام التمويل الأجنبى.

خاتمة

على الرغم من أن التطوّر التكنولوجى لوسائل الاتصال والإعلام وبطريقة تلقائيّة على تضييق أو اختصار المسافات أو الحواجز الزمنية والمكانيّة/الجغرافية، لدرجة ربما تصل إلى التلاشى التام كما يقول سدنة أو رسل الرأسمالية فى تعريفهم للعولمة، إلاّ أن معظم الشواهد تشير إلى أن هذه الفعاليات (الأجهزة وفلسفة استخدامها) توظف بطريقة تنطوى على قصد كبير للسيطرة على الطرف الأضعف (مادياً أو معنوياً)، الأمر الذى أوجد نوعاً من الهلع على الخصوصات القومية، بسبب الزيادة المطردة لإمكانات اهتزازها أو فقدانها، والحذر الشديد عند التعامل مع الآخر/الأقوى، أو فقدان النوايا الحسنة فى هذا التعامل على أقل تقدير، كما أوجد، فى الوقت نفسه رغبة شديدة – حال عدم وجود أصلاً – فى التصدّى لهذا الآخر ثقافيّاً وحضارياً، ورغبة أشدّ فى مواجهته والصمود أمامه، وأشعل حماس الإرادة للتربّص على حدود المقاومة الوطنية.

وكانت النتيجة أن زادت الصدامات والصراعات (الدوليّة/القوميّة، الداخلية والخارجيّة) بدلاً من أن تنقص، وزاد الاقتراب إلى أقلّ درجة ممكنة من مفاهيم القوميّة/الوطنيّة، كحدود لتعريف الثقافة، أى الانكماش على الذات (كمحاولة للحفاظ عليها) فيما وصفه البعض بالانغلاقيّة (التى وصلت – للأسف الشديد – فى بعض الأحيان إلى درجة التطرف أو الإرهاب المرفوض شكلاً ومضموناً)، على عكس ما كان يجب أن تفضى إليه هذه التطوّرات التكنولوجيّة الطبيعيّة – حال انعدام سوء قصد استخدامها، وحال احترام الآخر – بالبعد عن حدود الأنا شيئاً فشيئاً حتى الوصول إلى حدود الآخر (زمانيّاً ومكانيّاً)، فيما

يعرف بالانفتاحيّة أو امّحاء الحواجز والمسافات والحدود الثقافيّة، كما يروّج أنصار العولمة لهذه المقولات دون سند فعلى أو قوى يثبت صدقها.

فمعظم الدراسات والأبحاث تؤكّد أن خصائص الثقافة وأبعادها :السياسيّة والاجتماعية و... إلخ، توظّف ضد طبيعتها وتخضع لتوجّهات مغايرة لهذه الطبيعة فالثقافة الغربية على سبيل المثال توظف لخدمة أفكار التنافس والصراع بدلاً من الحوار والتعايش من قبل الحكومات الغربيّة التى تحاول بكل الطرق فرض سيطرتها وهيمنتها على العالم/الأضعف، وتفرض حتمية خضوعه وانصياعه وتبعيته إلى أجل غير محدود.

ولا يتوقف الأمر عند حدود استخدام أجهزة الاتصال والإعلام بفعالياتها عبر القوميّة(الأقمار الصناعية/الكوابل البحريّة/البث المباشر/ ... إلخ) أو بفعالياتها المباشرة (المعاهدات/ التبادل العلمى والثقافى/ ... إلخ)، بل امتد إلى حدود التدخّل المباشر تحت شعارات التعاون والصداقة فى بعض الأحيان، أو تحت شعارات التطوير والتنوير والانفتاح فى أحيان أخرى، وبوضع شروط لتقديم القروض أو المساعدات (المادية أو المعنوية)، وبتسخير الأجهزة الدولية ومؤسساتها صندوق وبنك النقد الدوليين، الأمم المتحدة ومنظماتها/ ... إلخ، وتعديل مناهج التعليم وأساليب الممارسات الثقافيّة (التليفزيونيّة/الإذاعية/الصحفية/ ... إلخ) والمطالبة المستمرّة بإلغاء التعليم الدينى، ونشر ثقافات: السلام، والاستهلاكيّة والحريّة الفردية، وحقوق الأقليات، والمواطنة الحديثة/العالمية، و ... إلخ، مما أفضى إلى انعكاسات تربويّة خطيرة على الفرد والمجتمع على حدّ سواء.

وقد تخطّت آليات الهيمنة الثقافيّة الغربيّة كل حدود الممكن/القهر والتعنّت و ... إلخ، إلى المستحيل، بالتجسس الضمنى والعلنى أيضاً الذى شاركت

فيه المراكز الثقافيّة الأجنبيّة ومؤسسات التعليم والتمويل الأجنبى للسيطرة على مقدّرات المجتمع وحرمانه من مقوّمات التنمية، وتسخير عدد من الأفراد أو المؤسسات (الأهلية، والحكومية فى بعض الأحيان) لتحقيق الهدف نفسه، لذلك كان من الضرورى دراسة وتحليل معطيات هذا النظام الدولى الجديد.